شرح كتاب إيساغوجي

في علم المنطق

تأليف

الإمام العلامة الرباني

أبي عبد الله محمد بن أحمد عليش المالكي

(١٢١٧ - ١٢٩٩)

ومعه للمؤلف

إتحاف البريات في الكلام على الموجهات

وتقريب العقائد السنية بالأدلة القرآنية

تحقيق

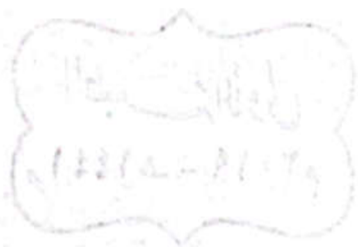
مصطفى أبو زيد

أستاذ الحديث وعلومه المساعد

بجامعة الأزهر

دار أصول الدين





شرح كتاب إيساغوجي

في علم المنطق

الناشر



١٢٦ ش جوهر القائد - أمام بوابة جامعة الأزهر بالحسين

هاتف٢٥٩١٦٦١٥ * محمول٠١٠١٠٦٦٥٩٠٠ * ٠١١١٥٥٣٤٥٦٦

| E-mail: darosolden2017@gmail.com

| Facebook: مكتبة دار أصول الدين

الطبعة الأولى

١٤٤١هـ - ٢٠١٩م

رقم الإيداع

٢٠١٩/١٧٧٩٨

الترقيم الدولي

978-977-6712-06-5

التنسيق والإخراج

أحمد عمر محمد

٠٠٢/٠١٢٢٥٤٤٧٥١٤ | واتساب

٠٠٢/٠١١١٥٩٩٤٤٣٠ | محمول

E-mail: anaahmad571@gmail.com

شرح كتاب إيساغوجي

في علم المنطق

تأليف

الإمام العلامة الرباني

أبي عبد الله محمد بن أحمد عليش المالكي

(١٢١٧ - ١٢٩٩)

ومعه للمؤلف

إتحاف البريات في الكلام على الموجهات

وتقريب العقائد السنية بالأدلة القرآنية

اعتنى به

مصطفى أبو زيد

أستاذ الحديث وعلومه المساعد

بجامعة الأزهر


بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ سيدنا محمد أفضل الخلق أجمعين، وعلىٰ آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين.

وبعد، «فإن الباري جَلَّت قدرته خلق الإنسان ومنحه الشوق إلىٰ علم ما هو مجهول لديه، ووَهَبه القدرة علىٰ اكتساب تلك المجهولات، ومهَّد له طريقًا سويًّا إلىٰ اكتسابها، فكان ما يعلمه موصلًا إلىٰ علمِ ما يجهله، وشرع لاكتساب المجهولات من المعلومات طُرُقًا محدودة لا يضل سالكها، وأصحاب الفِطر السليمة تغنيهم فطرتهم عن تَعَرُّف هذه الطرق، وقد استنبط المتقدمون هذه الطرق ودَوَّنُوها وسمُّوها: علم المنطق.

والمعلومات كالمجهولات منها ما هو تصور، ومنها ما هو تصديق، وطريق اكتساب التصورات هي: المُعرِّفات، وطريق اكتساب التصديقات هي: الأقيسة والبراهين.

وحسبك أن تعلمَ أن علمَ المنطق هو ميزان العلوم، وأنه مجموع القواعد التي تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في ترتيب المعلومات لاكتساب المجهولات»[1]، فبعلم المنطق يتميز صحيح الرأي من فاسده، وبه يظهر الحق من الضلال.

ومن المتون المهمة في علم المنطق: متن «إيساغوجي» للفاضل الكامل، والعالم العامل، أثير الدين الأَبْهري، وقد كثُرت شروحه وحواشيه، وكان من جملتها ما دبَّجَته يراعة العلامة الجهبذ، شيخ الإسلام، وعلم الأعلام مولانا الشيخ محمد عليش المالكي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد تميَّز عن غيره بميزات منها: ضبطه لكلمات المتن بالحروف، واختصاره مع وضوح عباراته مما يجعله صالحًا للمبتدئين.

(١) «الإيضاح لمتن إيساغوجي في المنطق» (ص١١) بتصرف.

وقد لاحظت أن هذا الإمام المُبَجَّل لم يحظ شيء من مؤلفاته بالإخراج الجيد، والاعتناء اللائق بقامة كقامة هذا الحبر البحر، فاستنهض هذا همتي لإخراج بعض مؤلفاته فبدأت بكتاب «تقريب العقائد السنية بالأدلة القرآنية»، ثم ثنيت بهذا الجوهر النفيس، وقد قدَّمت له بدراسة تشتمل علىٰ النقاط الآتية:

١) ترجمة الماتن.　　٢) ترجمة الشارح.

٣) شروح إيساغوجي.　　٤) تدرج الطالب في هذه الشروح.

وأحيل القارئ الكريم علىٰ ما كتبته من مقدمات مفيدة للمبتدئ في علم المنطق من كلام علىٰ: نشأته، ووجه الحاجة إليه، ومبادئه، في أول «شرح السلم المنورق» للعلامة الشيخ حسن القويسني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم نقلته إلىٰ كتاب «مذكرة في علم المنطق» للدكتور عبد الرحمن مصطفىٰ سالم.

وكان العمل صعبًا لأني لم أقف علىٰ مخطوط للكتاب، بل ولم أقف إلا علىٰ مطبوعة واحدة، فنسختها ثم قابلت المنسوخ عليها، وأصلحت بعض الأخطاء التي وقفت عليها.

كما حلَّيتُ حواشي الكتاب بتعليقات للمؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ من «حاشيته علىٰ المطلع» لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، ومن بعض الشروح الأخرىٰ للمتن.

وفي الختام فإني أقدِّم ثواب عملي هذا لوالدي رَحِمَهُ اللَّهُ الذي بذل في سبيل تربيتي وتعليمي النفس والنفيس، فأسأل الله تعالىٰ أن يتغمده بواسع رحمته، وأن يُلحقه بالنبي الكريم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الفردوس الأعلىٰ إنه تعالىٰ أكرم مسئول وأعظم مأمول.

وصلِّ اللهم علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلم

وكتبه

مصطفى أبو زيد

في مدينة طهطا

في (١٦) من شهر ذي الحجة الحرام سنة (١٤٤٠)

ترجمة الماتن

هو المفضل بن عمر بن المفضل السَّمَرْقَندي، أثير الدين الأَبْهَري[1]، كان عالمًا بالمنطق، والحكمة، والطبيعيات، والفلك، توفي سنة (٦٦٣هـ).

ثناء العلماء عليه:

قال ابن الوردي في «تاريخه»[2]: «إمام في العلوم»، وذكر من تواضعه أنه كان «يأخذ الكتاب ويجلس بين يدي كمال الدين موسىٰ بن يونس الشافعي ويقرأ عليه، وتصانيفه إذ ذاك يَشتغل بها الناس».

ومن تواضعه وأدبه: أن شيخه المذكور لم يعرف قدره العلمي، وما ذلك إلا لأنه كان في غاية الاستكانة بين يديه، فقد ذكر التاج السبكي أن «بعض الفقهاء سأل الشيخ كمال الدين عن الأثير ومنزلته في العلوم؟ فقال: «ما أَعْلَم» فقال: «وكيف هذا يا مولانا؟ وهو في خدمتك منذ سنين عديدة يشتغل عليك؟» فقال: «لأنني مهما قلتُ له تَلَقَّاهُ بالقَبُول، وقال: نعم يا مولانا، فما جادَلَني في مَبْحثٍ قَطُّ حتىٰ أعلم حقيقة فضله»»[3].

وقال الكاتي: «الشيخ الإمام، قدوة الحكماء الراسخين».

مؤلفاته:

١) «هداية الحكمة»، طُبعت في لكنو الهند، عام (١٨٤٥م) مع شرح عليها، ومنه ست نسخ بالمكتبة الأزهرية، وعليه كذلك عدة شروح وحواشٍ فيها.

---

(١) الأبهري: بهمزة وموحدة مفتوحتين، فهاء ساكنة، نسبة إلىٰ قبيلة يقال لها: أبهر، وفي «لب اللباب»: أن هناك بلدًا معروفًا يقال لها: أبهر، بالفتح، ثم السكون، ثم فتح الهاء. انظر «حاشية العطار» (ص٩)، واختار الشارح الأول كما سيأتي.

(٢) (٢/ ١٦٧).

(٣) «طبقات الشافعية الكبرىٰ» (٨/ ٣٨١).

٢) «إيساغوجي»، وهو متن هذا الكتاب.

٣) «شرح المواقف» منه نسخة بالمكتبة الأزهرية، ورقمها: (٨٥٣٤٨).

٤) «مختصر في علم الهيئة» منه نسخة بمكتبة جار الله بتركيا، ورقم الحفظ: (١٤٩٩/٢٩).

٥) «رسالة الأسطرلاب» منه نسخة بالمكتبة السابقة، ورقم الحفظ: (١٤٦٨).

٦) «تنزيل الأفكار في تعديل الأسرار» منه نسخة بالأزهرية، ورقمها: (٤٨٧٦٦).

٧) «كشف الحقائق في تحرير الدقائق» منه نسخة بدار الكتب، ورقمها: (١٦٢/ ٢) مجاميع مصطفى فاضل.

٨) «تنزيل الأفكار في تعديل الأسرار» منه نسخة بالأزهرية، ورقمها: (٤٨٧٦٦).

٩) «دراية الأفلاك» منه نسخة بودليانا بإنجلترا، ورقم الحفظ: [١/ ٩٤٠ (٩)].

١٠) «رساله في الطبيعيات»، منه نسخة بمكتبه مكة المكرمة، ورقم الحفظ: (١٤ طب).

١١) «عنوان الحق وبرهان الصدق»، منه نسخة بمعهد المخطوطات العربية، ورقم الحفظ: (٢٧٧).

١٢) «الفوادح الجدلية»، منه نسخة بخزانة القرويين، بالمملكة المغربية، ورقم الحفظ: (١٣٦٧/ ٧).

١٣) «إصلاح الاستقساط»، منه نسخة بمكتبة شستربيتي، بأيرلندا، ورقم الحفظ: (٢/ ٣٤٢٤).

١٤) «الزيج الشامل»، منه نسخة بالمتحف البريطاني بإنجلتر، ورقم الحفظ: (٢/ ٣٩٥)، ونسخة بشستربيتي، ورقم الحفظ: (٤٠٧٦/ ٥).

١٥) «الزيج الملخص»، منه نسخة بمكتبة: بوهار، بكلكتا، الهند، ورقم الحفظ: (٣٤٧).

١٦) «الزيج الاختياري»، يعرف بالزيج الأثيري، منه نسخة بمكتبة رضا رامبور، بالهند، ورقم الحفظ: [١/٤٢٨ (٤١)]، ونسخة بمكتبة الفاتيكان، ورقم الحفظ: (Borg ٩١/٥).

١٧) «مسائل ثماني عشر في علم الكلام»، منه نسخة بدار الكتب، ورقم الحفظ: (١/٩٥٩) مجاميع طلعت.



(٢)

ترجمة الشارح

اسمه ونسبه:

هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الطرابلسي الأصل، المصري المولد والدار والوفاة، المالكي، فرع الشجرة النبوية، وخلاصة السلسلة الهاشمية، الشهير بعِلِيش[1] كوالده، وجدِّه.

أصله ومولده ونشأته:

أصل والديه من مدينة فاس من بلاد المغرب، ووُلِد الأب بمدينة طرابلس، وأمه وُلدت بمصر[2].

ووُلد الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بمنزلهم بحارة الجوار، قرب الجامع الأزهر أيد الله عَماره بأنواع العلوم، في شهر رجب الحرام، سنة سبع عشرة ومئتين وألف (١٢١٧هـ)، وحفظ القرآن الكريم وهو ابن ثلاث عشرة سنة.

واشتغل بتحصيل العلوم بالجامع الأزهر الأنور من سنة اثنتين وثلاثين (١٢٣٢هـ) وما بعدها، وقد أدرك الجهابذة الأفاضل حتىٰ تصدَّر للتدريس سنة خمس وأربعين (١٢٤٥هـ)، فقرأ فيه العلوم النقلية والعقلية، وكان مُقبلًا علىٰ قراءة الكتب الحديثية وذلك في المسجد الحسيني.

ولقد أبدع في قراءة هذه العلوم وأغرب، وحل مشكلاتها وأعرب، وما زال يترقىٰ في أوج المعالي ومراتب الكمال حتىٰ صار العلم الوحيد، والجوهر الفريد.

---

(١) ضبطه بكسر العين المترجَم في أول كتابه «موصل الطلاب» (ص٢)، وقال: «عليش: بكسر العين المهملة، واللام»، وضبطه صاحب «هدية العارفين» (٢/ ٣٨٢) فقال: «عليش: بضم العين المهملة، فتح اللام، وسكون الياء المثناة، والشين المعجمة».

(٢) هامش «موصل الطلاب» (ص٢).

من شيوخه:

أدرك رَحِمَهُ ٱللَّهُ الجهابذة الأفاضل علماء الدين، وأئمة المسلمين، وأخذ عنهم من شريف العلوم ما به صار من أكابر الأعلام، وأئمة الإسلام، فمنهم:

١- العلامة الشيخ محمد بن محمد بن محمد المالكي، الشهير بالأمير الصغير، المتوفىٰ سنة (١٢٤٦).

٢- العلامة الشيخ محمود ابن الشيخ محمود مقديش الصفاقسي، المتوفىٰ سنة (١٢٥١)[1].

٣- العلامة الشيخ مصطفىٰ بن رمضان بن عبد الكريم البولاقي، المالكي، المتوفىٰ سنة (١٢٦٣)، وكان للمترجَم به اختصاص فاقتبس من نبراس معارفه وعلومه.

٤- العلامة الشيخ يوسف بن مصطفىٰ الصاوي، المالكي، الضرير، وغيرهم كثير[2].

وممن أجازه:

٥- العلامة الشيخ مصطفىٰ بن محمد بن عبد الخالق البناني، صاحب «التجريد علىٰ مختصر السعد علىٰ التلخيص» في البلاغة، وهو حاشية جرّد أكثرها من هوامش نسخة شيخه الصبان، وهي مطبوعة.

٦- العلامة الشيخ علي الحلو بن العربي، المغربي.

٧- العلامة الشيخ محمد بن صالح بن ملوكة التونسي، المالكي، المتوفىٰ سنة (١٢٧٦)، وغيرهم.

---

(١) «شجرة النور الزكية» (١/ ٥٥٢).

(٢) فمن شيوخه الذين لم أقف علىٰ تراجمهم: العلامة الشيخ عبد الجواد الشباسي، والعلامة الشيخ عوض السنباوي، والشيخ مصطفىٰ السلمولي، والشيخ فرج العموري، والشيخ محمد فتح الله، والعلامة الشيخ حسن حميدة العدوي، والشيخ جاد الرب، وممن أجازه: العلامة الشيخ إبراهيم الملواني شيخ السادة المالكية، والشيخ محمد حبيش، المتوفىٰ سنة إحدىٰ وسبعين تقريبًا، شيخ السادة المالكية، والعلامة الشيخ عبد الواحد الدمنهوري. انظر مقدمة «فتح العلي المالك» (١/ ٢، ٣).

ثناء العلماء عليه:

قال علي باشا مبارك وهو ممن عاصر الشيخ، وتتلمذ علىٰ يديه: «هو المجدد في هذا القرن».

وقال: «وبالجملة فهو فريد هذا العصر علمًا، وزهدًا، وورعًا، وكمالًا، وتَمَسُّكًا بالأحكام الشرعية، والشمائل النبوية، لا ينطق إلا فيما يعنيه، ولا يفعل ما لا ثواب فيه، ما رآه راءٍ إلا ذكر الله تعالىٰ بقلبه ولسانه، ومال إليه بجميع أركانه، وله جلالة تُهَيِّب الأسود، ومواعظ تقشعر منها الجلود، لا يركن إلىٰ أهل الجرائم، ولا تأخذه في الله لومة لائم، ويغلب علىٰ الظن أنه من شبيبته إلىٰ مشيبه لم يترك صلاة الجماعة، وأكثر ما يكون ذلك في جماعة المسجد الحسيني».

وقال مخلوف: «شيخ السادات المالكية بمصر، ومفتيها، وأستاذ الأساتذة، وخاتمة الأعلام الجهابذة، الإمام الكبير، والعلم المنير، الجامع بين العلم والعمل».

وقال الحجوي: «شيخ المالكية بالديار المصرية، بل شيخ مشايخها، وعالمها، وفقيهها، ذو التآليف النافعة كشرح المختصر، والفتاوىٰ، وعليه تخرّج جُلّ أهل الأزهر، وكانت له جلالة تهابها الأسود، وكلمة نافذة لتقواه وورعه»[1].

الوظائف التي تقلّدها:

كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع اشتغاله بالتأليف مُدِيمًا علىٰ إقراء كتب الحديث والتفسير والفقه وغيرها من الفنون التي صار أهل عصره فمن بعده عيالًا فيها عليه، ويهرعون في إيضاح مشكلاتها إليه.

وقد تقلّد مشيخة السادة المالكية، ووظيفة الإفتاء بالديار المصرية في شهر شوال المبارك سنة سبعين ومئتين وألف هجرية (١٢٧٠).

---

(١) «الفكر السامي» (٢/ ٣٦٠).

من تلاميذه:

تَخَرَّج علىٰ يديه من أفاضل الأزهريين طبقات متعددة، وعلىٰ رأسهم أبناؤه:

١- عبد الله، وكان عالمًا بارعًا، وقد توفي في حياة والده.

٢- محمد، المُدَرِّس بالأزهر، وهو الذي تَرْجَم لوالده ترجمة ذكرها علي باشا مبارك في «الخطط التوفيقية».

٣- عبد الرحمن، وكان عضوًا بهيئة كبار العلماء.

وممن تخرَّج به أيضًا:

٤- أحمد المالكي، أبو السعود الإسماعيلي، مات قبل الثمانين وألف[(١)].

٥- السيد محمد بن عبد الله الخالدي، المالكي، الجزائري، المتوفىٰ سنة (١٢٨٣)[(٢)].

٦- محمد بن شاكر بن محمد الدمشقي، الحنفي، الشهير بالسكري، المتوفىٰ سنة (١٢٩٣)[(٣)].

٧- أبو رباح السيد عبد القادر الدّجاني، الدردير، المتوفىٰ سنة ألف ومئتين ونيف وتسعين[(٤)].

٨- إبراهيم الدسوقي، الحسيني، الشهير بعبد الغفار، المتوفىٰ سنة (١٣٠٠)[(٥)].

٩- عبد الهادي بن رضوان نجا الأبياري، المتوفىٰ سنة (١٣٠٦)[(٦)].

١٠- محمد بن مصطفىٰ بن يوسف الطنطاوي، المتوفىٰ سنة (١٣٠٦)[(٧)].

---

(١) «شجرة النور الزكية» (١/ ٥٥٠). (٢) «حلية البشر» (ص١٢٨٢).

(٣) المرجع السابق (ص١٣٥٣).

(٤) المرجع السابق (ص٧١).

(٥) «الأزهر وأثره في النهضة الأدبية الحديثة» (١/ ١٣١).

(٦) المرجع السابق (٣/ ٣٠).

(٧) «حلية البشر» (ص١٢٨٥).

١١- السيد محمد علاء الدين ابن العلامة الحنفي السيد محمد أمين عابدين الحسيني، الدمشقي، الحنفي، المتوفى سنة (١٣٠٦)[١].

١٢- الأمير عبد الله باشا فكري ابن الأمير محمد أفندي بليغ ابن الشيخ عبد الله ابن الشيخ محمد المصري، المتوفى سنة (١٣٠٧)[٢].

١٣- إسماعيل بن موسى بن عثمان الأزهري، الشهير بالحامدي، أبو الفداء المالكي، المتوفى سنة (١٣١٦)[٣].

١٤- خليل التميمي، الداري، مفتي بلد الخليل، المتوفى سنة (١٣١٧)[٤].

١٥- عبد الكريم السناري، أبو محمد السوداني، المتوفى سنة (١٣٢٠)[٥].

١٦- علي بن محمد بن أحمد الحسيني، الببلاوي، المتوفى سنة (١٣٢٣)[٦].

١٧- أحمد بن محجوب الفيّومي، الرفاعيّ، المالكي، المتوفى سنة (١٣٢٥)[٧].

١٨- محمد فالح بن محمد عبد الله الظاهري المدني، المتوفى سنة (١٣٢٨)[٨].

١٩- حسن بن أحمد الرفاعي، الشهير بالهواري، أبو محمد العدوي، كان حيًّا سنة (١٣٢٩)[٩].

٢٠- السيد عبد الكبير بن محمد بن عبد الكبير الكتاني، المتوفى سنة (١٣٣٣)، والد العلامة مسند عصره السيد عبد الحي الكتاني[١٠].

٢١- عبد المجيد بن إبراهيم الشرنوبي، المالكي، المتوفى سنة (١٣٤٨)[١١].

---

(١) «حلية البشر» (ص١٣٣٥).

(٢) المرجع السابق (ص٩٧٠).

(٣) «شجرة النور الزكية» (١/ ٥٨٧).

(٤) «حلية البشر» (ص٥٩٧).

(٥) «شجرة النور الزكية» (١/ ٥٨٦).

(٦) «معجم المؤلفين» (٧/ ١٨١).

(٧) «المعجم الوجيز» (ص١٢).

(٨) «فهرس الفهارس» (٢/ ٨٩٥).

(٩) «شجرة النور الزكية» (١/ ٥٨٧).

(١٠) «فهرس الفهارس» (٢/ ٧٤٤).

(١١) «المعجم الوجيز» (ص٢٢).

٢٢- محمد بن إبراهيم بن علي بن محمد الحسيني، السَّمالوطي، المالكي، المتوفى سنة (١٣٥٣)، وكان الشيخ عليش عمدته في الرواية، وله به اختصاص، وكان الشيخ السمالوطي يقلِّد شيخه في عدم إبطال الدروس في العطلات الرسمية[١].

٢٣- محمد بخيت بن حسين المطيعي، الحنفي، مفتي الديار المصرية، المتوفى سنة (١٣٥٤)[٢].

٢٤- ياسين بن أحمد بن مصطفى الخيارى، المصري، المتوفى سنة (١٣٤٤)[٣].

٢٥- مصطفى بن خليل التونسي[٤].

٢٦- محمد بن محمد سر الختم بن عثمان المرغني، الحسيني، الحنفي، المكي، الإسكندري[٥]، وغيرهم كثير.

وفاته:

توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أذان المغرب، من ليلة الأحد، التاسع من ذي الحجة الحرام الذي هو لعام تسع وتسعين ومئتين وألف خِتام (١٢٩٩)، وذلك في محبسه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فقد امتحن بالسجن لما احتلت دولة الإنكليز مصر، اتهم بموالاة ثورة عرابي، ومات بأثر ذلك.

ودفن رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ صبيحة يوم عرفة بقرافة المجاورين، بين إمامين جليلين، هما الإمام خليل بن إسحاق الجندي، والإمام الناصر اللقاني، بجوار الإمام عبد الله المنوفي رضي الله عن الجميع[٦].

---

(١) «المعجم الوجيز» (ص٢٧).

(٢) المرجع السابق (ص٢٧).

(٣) «إمتاع الفضلاء» (١/ ٣٥٣).

(٤) «فهرس الفهارس» (١/ ٣٧٦).

(٥) «فهرس الفهارس» (٢/ ٥٥٦).

(٦) مصادر ترجمته: «الخطط التوفيقية»، لعلي باشا مبارك (٤/ ٨٨)، و«شجرة النور الزكية» لمخلوف (١/ ٥٥١)، و«الفكر السامي»، للحجوي (٢/ ٣٦٠)، و«هدية العارفين» للبغدادي (٢/ ٣٨٢)، و«الأعلام»، للزركلي (٦/ ١٩)، و«معجم المؤلفين»، لكحالة (٩/ ١٢)، و«أسانيد المصريين»، للشيخ أسامة الأزهري (ص٦٢٠)، ومقدمة «فتح العلي المالك»، ومقدمة «هداية المريد».

من صفاته:

كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ الخشوع غالب عليه بل لا يفارقه، فلا تراه إلا مطرقًا رأسه في سائر أحواله، وإذا التفت التفت جميعًا، وصوته في الدرس منخفض مع انكباب الناس عليه، وقد بلغ عمره الثمانين مع القوة والصحة في جميع حواسه.

وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ طويل القامة، عربي الوجه، متسع الجبهة، جميل اللحية، له سمت حسن علىٰ سمت أصحاب رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

نتف من فضائله ومواقفه المشرقة:

- كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند دخوله المسجد يضع نعله في كيس حرصًا علىٰ نظافة المسجد.

- كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يشرب القهوة، ولا يشم رائحة الدخان، ولا يلبس ما فيه حرير أو نقد، فيجتنب زر الطربوش، وخلع الملوك والأمراء وموائدهم.

- كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذا سمع من يقرأ قرآنًا تجده يبادر باستقباله، ويستدبر القبلة له في غير الصلاة، وسئل رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ذلك فقال: «إنه لا يسع أحدًا يُقرأ عليه فرمان الملك أن يسمعه وهو غير مستقبله بكليته».

- كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ ينكر علىٰ الطلاب في مسكهم النعال بأيمانهم، والمحافظ في شمائلهم، وفي بصاقهم وامتخاطهم بين النعلين في المساجد ويقول: «إن النعال معفو عن نجاستها اللازمة لها من المشي في الطرقات، فإذا بصق الإنسان في النعل تنجس البصاق من نجاسة النعل، وصار نجاسة طارئة غير معفو عنها».

- كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ ينكر علىٰ العلماء فيما اعتادوه من كَتْبهم في المحاضر: «إن فلانًا عالم محصل مستحق للوظائف مثلًا»، والحال أنه ليس كذلك، ويقول: «هذه من شهادة الزور»، وهم يتساهلون في ذلك ويرونه من قضاء حوائج الناس.

- كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ ينكر علىٰ العلماء كذلك حضور ليالي السهر في الأفراح والجنائز،

مع اشتمالها على ما لا يجوز، أو ما لا يليق، فإن أقل ما فيها عدم الإصغاء لقراءة القرآن، ورفع الصوت عنده وهو لا يجوز.

- كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ له حدة المغاربة وشدة الصالحين، أفتى الشيخ حسن العدوي مرة في مسألة فرأى أنه أخطأ فيها ولم يرجع عن فتواه، فشدد عليه ومنعه من القراءة بالأزهر.

مصنفاته:

تفضَّل الله تعالى على الشيخ عليش رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالبركة في الوقت فألَّف الكثير من الكتب، وأيضًا رزقها الله تعالى القبول فانتفع بها القاصي والداني، وتسابق في تحصيلها وقراءتها وتدريسها المتسابقون شرقًا وغربًا، وقد رتَّبتها على العلوم.

*** مؤلفاته في الفقه:**

١) **مِنح الجليل على مختصر سيدي خليل**، وهو شرح على «مختصر خليل»، ألَّفه تدريبًا للمبتدئين ليلحقوا بالمنتهين، فرغ منه سنة سبع وثمانين ومئتين وألف (١٢٨٧)، وهو مطبوع في أربعة مجلدات كبار بالمطبعة الكبرى، سنة (١٢٩٤).

٢) **حاشية منح الجليل**، وسماها: **التسهيل لمنح الجليل**، فرغ منها سنة تسعين (١٢٩٠)، مطبوعة بهامش «المنح».

٣) **هداية السالك إلى أقرب المسالك**، وهو حاشية على «أقرب المسالك لمذهب الإمام مالك» للدردير، اقتصر فيها على بيان معاني الألفاظ، والقول الراجح، وإصلاح ما سبق به القلم، طُبعت في مجلدين، بالمطبعة الوهبية سنة (١٢٨٦).

٤) **تدريب المبتدي وتذكرة المنتهي**، في علم الفرائض، ألفه للمبتدئين وحلاه بعمل جداول لتسهيل الفهم، فرغ منه سنة ثلاث وثمانين (١٢٨٣)، طبع بالمطبعة الشرفية سنة (١٣٠١)، وعلى هامش (القسم الثاني: وهو بيان كيفية العمل في الوصية بالاستثناء) «حاشية» لابنه عبد الله.

٥) فتح العلي المالك في الفتوىٰ علىٰ مذهب الإمام مالك، وهو كتاب جمع فيه الأسئلة التي وُجِّهت إليه وأجوبتها، مرتبًا له علىٰ الأبواب مبتدئًا بمسائل العقائد، ثم مسائل أصول الفقه، ثم مسائل الفقه، طُبع بالمطبعة الأميرية سنة (١٨٨٣).

٦) تقريرات علىٰ حاشية الدسوقي علىٰ الشرح الكبير، طُبع بالمطبعة التجارية سنة (١٩٣٦) بهامش الحاشية المذكورة.

٧) مواهب القدير في شرح مجموع العلامة الأمير، فرغ منه سنة سبع وستين (١٢٦٧)، وهو في أربعة أجزاء كبار، منه عِدة نسخ بالمكتبة الأزهرية.

٨) الجامع الكبير شرح مجموع الأمير، وهو أصل «مواهب القدير»، وصل فيه إلىٰ أثناء باب الصيام في أربعة أجزاء، ولم يُكمله، ذكر ذلك في أول «مواهب القدير»[1].

٩) تقييدات علىٰ شرح وحاشية مجموع الأمير، وسماها: البدر المنير علىٰ شرح مجموع الأمير، فرغ منها سنة تسع وسبعين (١٢٧٩)، منها نسخة بالمكتبة المركزية، ورقمها: (٣٩٣٥)، وعدد لوحاتها: (٥٤٤) لوحة، وهي إلىٰ نصف الكتاب فقط، إلىٰ باب البيع.

وطُبع الجزء الأول منها من أول الكتاب إلىٰ (وصل شرط وجوب الجمعة)، بمطبعة السعادة، سنة (١٣٣١)، في ثلاثين وثلاث مئة صحيفة من القطع الكبير، ومعها حاشية الأمير المسماة بـ «ضوء الشموع»، وفي هامش الصفحات «شرح المجموع» للأمير، ولم أقف علىٰ بقية هذه الطبعة في المكتبة الأزهرية، وأُقدر لو اكتملت هذه الطبعة لكان الكتاب ستة أجزاء.

١٠) خاتمة علىٰ «مجموع» الأمير تسمىٰ: الكوكب المنير، منه نسخة بالأزهرية، رقمها: (٦٠٩٠٣)، وعنوانها: «شرح المبحث الأخير من مجموع الأمير».

---

(١) وانظر أيضًا «فتح العلي المالك» (١/ ٣).

* مؤلفاته في العقيدة:

١١) تقريب العقائد السنية بالأدلة القرآنية، وقد يَسَّر الله لي تحقيقه على ثلاث نسخ خطية، وقد ذَيَّلتُ به هذه الطبعة.

١٢) هداية المريد لعقيدة أهل التوحيد، وهو شرح على «شرح كبرى» السنوسي، فرغ منه سنة خمس وتسعين (١٢٩٥)، وطُبع بمطبعة محمد مصطفى سنة (١٨٨٨).

١٣) القول الوافي السديد بخدمة شرح عقيدة أهل التوحيد، لم أقف عليه، وذكره الشيخ عليش في مقدمة كتابه السابق[١]، وذكره كذلك مترجموه[٢].

١٤) الفتوحات الإلهية الوهبية على المنظومة المَقَّرِية، وهو شرح على منظومة «إضاءة الدُّجُنَّةِ في اعتقاد أهل السنة»، للعلامة الشيخ أحمد المَقَّري، فرغ منه سنة خمس وتسعين (١٢٩٥)، وطُبع بهامش «هداية المريد»، وطُبع مستقلًا بمكتبة دار العلوم الحديثة بالسودان، سنة (٢٠١١م).

١٥) أجوبة الحيارى في حكم قلنسوة النصارى، مخطوط منه نسختان، واحدة بالأزهرية، برقم: (٢١٠٨١) وعدد لوحاتها: ثمان عشرة، والثانية بجامعة الملك سعود، برقم: (٢٥٨٠)، وعدد لوحاتها: تسع.

أولها: «فقد وردت كتابة من بعض بلاد العدو مشتملة على رسالة من بعض المسلمين المقيمين بها نَصَّها بعد التسمية والحمد: يقول سليمان بن علي الجزائري: سألني جماعة من التلاميذ القاطنين في مدينة باريس عن حكم لبس قلنسوة النصارى».

* مؤلفاته في النحو والصرف والبلاغة:

١٦) حل المعقود من نظم المقصود، وهو شرح على منظومة الشيخ أحمد بن عبد الرحيم الطهطاوي «المقصود» في الصرف، فرغ منه سنة اثنتين وستين ومئتين

(١) (ص٢).

(٢) انظر «فتح العلي المالك» (١/ ٣).

وألف (١٢٦٢)، طُبع بمطبعة المعاهد الدينية سنة (١٩١١م)، وبمطبعة مصطفى الحلبي سنة (١٣٦٨)، في ثمان وثمانين صحيفة.

١٧) **موصل الطلاب لمنح الوهاب**، وهو شرح للمبتدئين علىٰ كتاب «منح الوهاب في قواعد الإعراب» للشيخ يوسف ابن الشيخ عبد القادر البرناوي، فرغ منه سنة واحد وخمسين (١٢٥١)، وطُبع بالمطبعة الوهبية سنة (١٢٨١)، وعليها تعليقات للمؤلف.

١٨) خاتمة علىٰ شرح قطر الندىٰ، وسماها: **جلاء الصدا علىٰ شرح قطر الندا**، ألفها بعد أن فرغ من مطالعة «قطر الندا وبل الصدا» مع بعض الطلاب بالجامع الأزهر، بحضور جمع من أهل العلم، ثم كتبها علىٰ صورة التأليف، وفرغ منها سنة خمس وأربعين (١٢٤٥)، منها نسخة بالمكتبة الأزهرية برقم: (٦٠٩٢١)، وعدد لوحاتها: ثمان عشرة لوحة.

١٩) **مواهب الرحمن المالك علىٰ شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، منه نسخة بالمكتبة الأزهرية، ورقمها: (٦٠٥٤٧٣-٦٠٥٤٧٤)، والرقمان السابقان يمثلان الجزء الأول من الكتاب إلىٰ باب النعت، ويقعان في (٤٩٦) لوحة.

وأوله: «أما بعد، فيقول عبد الله محمد عليش، هذه حاشية لطيفة علىٰ شرح أبي الحسن علي الأشموني علىٰ «ألفية ابن مالك» في علم النحو، اختصرتها من «حاشية» أبي العرفان علي بن محمد الصبان، مقتصرًا فيها علىٰ ما يتعلق بخدمة الشرح، تسهيلًا للطلاب، وراجيًا لي ولهم الفتح».

وآخره: «تم الجزء الأول من حاشية عليش علىٰ الأشموني، ويليه الجزء الثاني، وأوله باب النعت».

ونسخة أخرىٰ بدار الكتب المصرية، ورقم الحفظ: (١٠٦/ ٢)، ولم أقف عليها.

٢٠) خاتمة علىٰ شرح ابن عقيل سماها: **فتح الملك الجليل**، منها نسخة بالمكتبة الأزهرية، ورقمها (٤٨٥٣٥/ ٤).

٢١) وسيلة الإخوان ومغنيتهم عن مراجعة الشيوخ ومشاركة الأقران، وهي حاشية علىٰ «رسالة» الصبان في علم البيان، ولم أقف عليها مخطوطة.

٢٢) مختصر وسيلة الإخوان، سماها: تحفة الإخوان علىٰ رسالة الإمام الصبان، فرغ منها سنة ثمان وسبعين (١٢٧٨)، وطُبعت في حياة المؤلف سنة (١٨٦٤م) بمطبعة السيد محمد الشعراوي، وعدد صفحتها: (٢٧١) صحيفة.

ومنها نسختان خطيَّتان بالمكتبة الأزهرية، برقم: (٦٠٩٢٥)، وعدد لوحاتها: (١١٤)، وبرقم: (٦٦٨٨٤)، وعدد لوحاتها: (١٣٤).

*** مؤلفاته في التصوف:**

٢٣) القول المُنَجِّي علىٰ مولد البِرْزَنْجِي، هو شرح علىٰ «مولد» البرزنجي، فرغ منه سنة تسعة وستين (١٢٦٩)، وهو مطبوع بمطبعة عيسىٰ الحلبي[1].

*** مؤلفاته في المنطق:**

٢٤) حاشية علىٰ شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري علىٰ إيساغوجي، لخَّصها للمبتدئين من حواشي الشيخ إبراهيم الدلجي، وفرغ منها سنة ثلاث وثمانين (١٢٨٣)، وتسمىٰ: القول المشرق، طُبعت بالمطبعة الوهبية، سنة (١٢٨٤)، وعدد صفحاتها: (١٢٤) صحيفة، وبمطبعة النيل سنة (١٣٣٠)، وعنها صُوِّر الكتاب.

٢٥) شرح كتاب إيساغوجي، في المنطق، فرغ منه سنة ست وتسعين (١٢٩٦)، وهو كتابنا هذا، طُبع بهامش «حاشيته» السابقة من طبعة النيل لا الوهبية لأنه وقت

---

(١) كنتُ قد ذكرتُ في ترجمة العلامة الشيخ محمد عليش في مقدمة «تقريب العقائد السنية» (ص١٣) أن للشيخ كتابًا اسمه «تعجيل الفرج وإنقاذ المهج»، والحقيقة أن هذا الكتاب لابنه عبد الرحمن، وهو حزب أوله: «وبعد، فيقول المتوسل بجده أكرم الوسائل سيد قريش، عبد الرحمن محمد أحمد عليش»، ويقع في أربع عشرة صحيفة، وقد طُبع مع «تقريب العقائد السنية» بالمطبعة البارونية، علىٰ نفقة محمد علي المليجي.

طباعتها لم يكن قد أَلِفه آنذاك، ولم أقف له على مخطوط ولا مطبوع سوى هذا الطبعة، فاعتمدتها في إخراج الكتاب، والله الموفق.

٢٦) رسالة في بيان القضايا المُوجَّهات، تسمى: **إتحاف البَرِيَّات في الكلام على المُوجَّهات**، وذَيَّلت بها الكتاب.

*** مؤلفاته في غيرها من العلوم:**

٢٧) **إيضاح إبداع حكمة الحكيم في بسم الله الرحمن الرحيم**، طبع بالمطبعة الوهبية سنة (١٨٧٨م)، وتسمى أيضًا: «الإيضاح في الكلام على البسملة الشريفة من ثمانية عشر علمًا في غاية الإفصاح».

*** مؤلفات ذُكرت في ترجمته ولم أقف عليها:**

- القول الفاخر في بعض ما يتعلق بآية ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ﴾.

- حاشية على «هداية المريد» تسمى: **القول المفيد على هداية المريد**، لم تكمل.

- **كفاية المريد في بيان مناسك حج بيت الله الحميد.**

- خاتمة على شرح ابن تركي للعشماوية تسمى: **الدرر البهية.**

- **حاشية التيسير والتحرير على مواهب القدير.**

- **شرح الدرة البيضاء للأخضري**، لم يكمل.

*** مؤلفات ذُكرت في فهارس المخطوطات ولم أقف على من نسبها له، ولم أطلع عليها:**

- رسالة في وجوب الجهاد والهجرة، منه نسخة بالظاهرية، ورقمها: **(٥٣٧٨)**، ونسخة في دار الكتب الوطنية بتونس، ورقمها: **(٢٤١٨)**.

- شرح الكافية في النحو، منه نسخة بالمكتبة الوطنية بباريس، ورقمها: **(٤٠٥٧)**.

من نظمه رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وقفتُ للشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ قصيدة، طُبعت بمطبعة الشيخ أحمد علي المليجي الكتبي، مع ثلاث قصائد أخرىٰ، طبعوا في شهر ربيع الأول سنة (١٣٢٢)، في ست عشرة صحيفة، وهذه القصائد هي: «نور السراج في مولد النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والمعراج»، و«إتحاف العقول بمعجزات الرسول»، كلاهما للشيخ أحمد علي المليجي، و«تخميس قصيدة عبد الرحيم البرعي» للخطيب.

ونص قصيدة الشيخ عليش:

اِلْـزَمْ بَـابَ رَبِّـكَ واتْـرُكْ كُلَّ دُونِ * واسْأَلْهُ السَّلَامَةَ مِن دَارِ الفُتُونِ

لَا يَضِيقْ صَدْرُكَ فَالحَادِثْ يَهُونُ * اللهُ المُقَدِّرْ والعَالَمْ شُئُون

لَا تُكْثِر هَمَّكَ مَا قُدِّر يَكُونُ

الـذِي لِغَيْرِكَ لَا يَصِلُ إِلَيْكَ * والـذِي قُسِمْ لَكَ حَاصِلٌ لَدَيْكَ

اِشْتَغِل بِرَبِّكَ والـذِي عَلَيْكَ * مِن فَرْضِ الحَقِيقَةْ والشَّرْعِ المَصُون

لَا تُكْثِر هَمَّكَ مَا قُدِّر يَكُونُ

نَحْنُ والخَلَائِقُ كُلُّنَا عَبِيدُ * والإِلَـهُ فِينَا يَفْعَلْ مَا يُرِيدُ

هَمَّكَ واغْتِمَامَكَ وَيْحَكَ لَا يُفِيدُ * القَضَا تَحَتَّمْ فَالزَمِ السُّكُونْ

لَا تُكْثِر هَمَّكَ مَا قُدِّر يَكُونُ

فِكْرَكَ واخْتِيارَكَ دَعْهُمَا وَرَاك * والتَّدْبِيرَ أيضًا واشْهَدْ مَن يَرَاك

مَـوْلَاكَ المُهَيْمِنِ إِنَّـهُ يَـرَاكَ * فَوِّضْ لَهُ أُمُورَك وأَحْسِنِ فِي الظُّنُون

لَا تُكْثِر هَمَّكَ مَا قُدِّر يَكُونُ

قَدْ ضَمَّنْ تَعَالَىٰ لِلرِزْقِ القِيَام * فِي كِتَابِ مُنْزَلِ نُورًا للأَنَام

الرِّضَا فَرِيضَةْ والسُّخْطُ حَرَامْ * وَالقُنُوعُ رَاحَةْ والطَّمَعْ جُنُون

لَا تُكْثِر هَمَّكَ مَا قُدِّر يَكُونُ

اللـهُـمَّ اتـحِـفْ سَيِّـدَ الأنَـامِ * بالصَّلاةِ تُقْرَىٰ مَعْ أزْكَىٰ السَّلامِ

والأصْحَابِ أيضًا والآلِ الكِرَامِ * مَن فَازَ والِدَيهِ بالفَخْرِ المَصُونِ

عَنْهُمْ قد رَوَوا مَا قُدِّر يَكُون

***

سند المحقق للمؤلف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

أروي كلَّ ما للإمام الجِهْبِذ العلامة الشيخ محمد عليش رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من طُرُقٍ كثيرة منها:

[١] المسلسل بالمصريين الأزهريين:

عن شيخنا العلامة مفتي الديار المصرية الشيخ علي جمعة، عن العلامة الشيخ محمد مصطفىٰ أبو العلا، الشهير بحامد، عن العلامة حكيم الإسلام الشيخ يوسف الدُّجوي، عن العلامة الشيخ أحمد بن محجوب الرفاعي، عنه.

[٢] المسلسل بالمالكية:

عن شيخنا العلامة الفقيه أحمد محمد نور سيف، عن العلامة القاضي حسن المَشَّاط، عن العلامة محمد حبيب الله الشِّنْقيطي، عن العلامة عبد المجيد بن إبراهيم الشَّرنوبي، عنه.

[٣] أعلىٰ سند يصلنا به:

وأعلىٰ ما يصلني إليه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن شيخنا العلامة المعمَّر الشيخ محمد نِمر الخطيب الصبادي الأزهري رَحِمَهُ اللَّهُ، عن العلامة الفقيه المحدِّث محمد بن إبراهيم الحسيني، السَّمالوطي، المالكي، عنه.



(٣)

شروح «إيساغوجي»

«إيساغوجي» كتاب مشتمل علىٰ ما يجب استحضاره من علم المنطق، سُمِّي إيساغوجي: مجازًا من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل، أو المظروف علىٰ الظرف، أو تسمية الكتاب باسم مقدمته.

وله شروح كثيرة «المشهور منها بالديار المصرية والشامية: «المطلع» لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، و«شرح» العلامة الفناري، و«شرح» حسام كاتي بالديار الرومية»[1]، وقد اقتصرت هنا علىٰ ذكر الشروح فقط دون الحواشي والتقريرات، وتوسعت فيما علىٰ «المطلع» من حواشٍ معتمدًا فيما أوردته هنا علىٰ «فهرس مكتبة الأزهر الشريف»، مبينًا المطبوع منها والمخطوط:

١) شرح حسام الدين الكاتي (ت٧٦٠)، وهو مطبوع بتحقيق الدكتور سعيد فودة، بدار الذخائر، سنة (١٤٣٦)، وكانت تحتاج إلىٰ بعض مقدمات من بيان لكيفية نشأة هذا العلم، وذكر مبادئه، ووجه الحاجة إلىٰ دراسته، ليكون لبنة أولىٰ للمبتدئين.

٢) شرح الشريف الجُرجاني، علي بن محمد بن علي، السَّيِّد (ت٨١٦)، وسماه: «مير إيساغوجي»، طبع بمطبعة المؤيد، سنة (١٣٢١)، ومنه نسخة بالمكتبة الأزهرية، ورقمها: (٥٦٣٢٨).

٣) شرح الفناري، محمد بن حمزة بن محمد الرومي (ت٨٣٤)، طُبع في تركيا في مطبعة الحاج حسين سنة (١٣٠٥)، وفي المكتبة الأزهرية أكثر من ثلاثين نسخة خطية منه.

٤) شرح الأُبَّذِي، أحمد بن محمد بن محمد البجائي (ت٨٦٠)، منه نسخة بالمكتبة الأزهرية، ورقمها: (٩٦٠٢٥).

---

(١) «حاشية العطار علىٰ شرح شيخ الإسلام علىٰ إيساغوجي» (ص٩).

٥) شرح القَلَصَادِي، علي بن محمد بن علي المالكي (ت٨٩١)، منه نسخة بالمكتبة الأزهرية، ورقمها: (٩٦٠٣٨).

٦) شرح السنوسي، محمد بن يوسف بن عمر المالكي (ت٨٩٥)، منه نسختان بالمكتبة الأزهرية، ورقمهما: (٩٦١٤٥ - ١٢٩٨٦٣).

٧) شرح الجربي، سليمان بن عبد الرحمن المغربي، من أهل القرن العاشر، منه أربع عشرة نسخة بالمكتبة الأزهرية.

٨) شرح الكلنبوي، إسماعيل بن مصطفىٰ بن محمود، الرومي، ويعرف بشيخ زاده (ت١٢٠٥)، طبع بالمطبع السلطانية بتركيا، سنة (١٢٨٣).

٩) شرح المغنيساوي، محمود بن حسن الرومي، الحنفي (ت١٢٢٢)، طبع بتحقيق الدكتور محمود رمضان البوطي، بدار الفكر، سورية، سنة (١٤٢٤)، وطُبع طبعة ثانيةً بتحقيق عصام بن مهذب السبوعي، بدار البيروتي، وطُبع طبعة ثالثة بتحقيق عبد الرازق شحود، بدار التقوىٰ، وتميزت بوضع عناوين جانبية لتسهيل فهم النص، وعمل مشجرات لتثبيت القواعد في أذهان الطلاب.

١٠) شرح التوقادي، عمر بن صالح الفيضي (ت١٢٦٥)، وسماه: «الدر الناجي علىٰ متن إيساغوجي»، طبع طبعة تركية بـ (شركت صحافية عثمانية) سنة (١٣١٩).

١١) شرح الأبري، أحمد بن أحمد بن محمد المالكي، منه ثلاث نسخ بالأزهرية، وأرقامها: (٢٩٧ - ١٣٤٠ - ٩٦٠٥٩).

١٢) شرح الكيلاني، علي بن إبراهيم المصري، منه نسختان بالمكتبة الأزهرية، ورقمهما: (٩٦٠٤٠ - ٩٦٠٤٨).

١٣) شرح داود بن داود المالكي، منه نسختان بالمكتبة الأزهرية، ورقمهما: (٨٣٤٢١/٦ - ١١٣٦٤٥).

١٤) شرح خير الدين سيف استقام، منه نسختان بالمكتبة الأزهرية، ورقمهما: (٨٣٤٢١/ ٥ - ٩٦٠٥٨).

١٥) شرح العقيدي، أحمد بن إسماعيل الشافعي، وسماه: «فتح الملك المبين بشرح أثير الدين»، منه نسخة بالمكتبة الأزهرية، ورقمها: (١٣١٩٦٧).

١٦) شرح الشيخ محمد عليش المالكي (ت١٢٩٩)، وهو كتابنا هذا.

١٧) شرح الشيخ محمد شاكر (ت١٣٥٨)، وسماه: «الإيضاح»، طبع بمطبعة النهضة، سنة (١٣٤٥)، والطبعة الأولىٰ بالإسكندرية سنة (١٣٢٥).

١٨) شرح الدكتور طارق محمد سردار حفظه الله، وسماه: «مراقي العروج علىٰ متن إيساغوجي»، مطبوع.

١٩) شرح زكريا الأنصاري (ت٩٢٦)، وسماه: «المطلع»، طبع بمطبعة بولاق، سنة (١٢٨٢).

وعليه الحواشي الآتية:

- حاشية الغرقاوي، أحمد بن أحمد المالكي (ت١٠٦٩)، منها خمس نسخ بالمكتبة الأزهرية.

- حاشية القليوبي، أحمد بن أحمد بن سلامة الشافعي (ت١٠٦٩)، وسماها: «الدرة البهية علىٰ شرح المقدمة الإيساغوجية»، منها ست عشرة نسخة بالمكتبة الأزهرية، وطبعت بدار النور المبين، الأردن، وبدار الإحسان، القاهرة.

- حاشية العناني، محمد بن داود بن سليمان (ت١٠٩٨)، منها نسخة بالمكتبة الأزهرية، ورقمها: (٧٦٣٠).

- حاشية الخرشي، محمد بن عبد الله المالكي (ت١١٠١)، منها أربع نسخ بالمكتبة الأزهرية، وأرقامها: (٩٦٠٣١ - ٩٦٠٣٢ - ٩٦٠٣٣ - ٢٣١٤٣/٣).

- حاشية العمروسي، علي بن خضر بن أحمد المالكي (ت١١٧٣)، منها نسخة بالمكتبة الأزهرية، ورقمها: (٥٤٢٥٩).

- حاشية الدلجي، محمد بن إبراهيم، منها تسع عشرة نسخة بالمكتبة الأزهرية،

وقد اعتمد عليها الحفني والطائي والعطار وعليش في حواشيهم.

- حاشية الحفني، يوسف بن سالم الشافعي (ت١١٧٦)، طُبعت بمطبعة بولاق، سنة (١٢٨٣).

- حاشية الملوي، أحمد بن عبد الفتاح الشافعي (ت١١٨١)، طُبعت بتحقيق الدكتور عرفة النادي، بدار الضياء بالكويت، سنة (١٤٣٨) مع «المطلع»، و«حاشية العطار الآتية.

- حاشية الطائي، مصطفىٰ بن محمد بن يونس الحنفي (ت١١٩٢)، منها نسخة بالمكتبة الأزهرية، ورقمها: (١٣٢٠٥٦).

- حاشية العطار، حسن بن محمد الشافعي، (ت١٢٥٠)، طُبعت بمطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي، سنة (١٣٤٧)، وبدار الضياء.

- حاشية الغنيمي، أحمد بن محمد بن علي الأنصاري (ت١٠٤٤)، وسماها: «كشف اللثام علىٰ شرح شيخ الإسلام علىٰ إيساغوجي»، منها ست نسخ بالمكتبة الأزهرية.

- حاشية أحمد بن علي المصري، وسماها: «المجمع لحل ألفاظ إيساغوجي وشرحه المطلع»، منها نسخة بالمكتبة الأزهرية، ورقمها: (٤٢٤٧٨).

- حاشية العلامة الشيخ محمد عليش، طُبعت بالمطبعة الوهبية، سنة (١٢٨٤)، وبمطبعة النيل، سنة (١٣٣٠).



(٤)

تدرج الطالب في شروح إيساغوجي

ذكرتُ في مقدمة تحقيقي لكتاب «شرح السلم المنورق» للعلامة الشيخ حسن القويسني شيخ الجامع الأزهر، ولكتاب «مذكرة في علم المنطق» للدكتور عبد الرحمن مصطفىٰ سالم تدَرُّج الطالب في علم المنطق عمومًا ومن خلال شروح «السلم» خصوصًا، وأزيد هنا تدرج الطالب في هذا الفن من خلال شروح متن «إيساغوجي».

مرحلة المبتدئين:

- يقرأ في هذه المرحلة «شرح» الدكتور طارق سردار حفظه الله الذي سماه: «مراقي العروج» فإنه سهل العبارة، مشحون بالمشجرات التي تساعد علىٰ رسم القواعد في عقول الطلاب.

- وفيها أيضًا من الممكن أن يقرأ كتاب «الإيضاح» للشيخ محمد شاكر، وكيل الأزهر، والذي ألفه للمبتدئين، فتحرىٰ فيه وضوح العبارة وسلاستها.

- وفيها أيضًا يمكن أن يقرأ «شرح» حسام الدين الكاتي، وهو واضح الأسلوب سهل التناول خالي من التعقيدات.

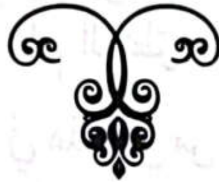
مرحلة المتوسطين:

- يقرأ الطالب في هذه المرحلة كتاب «مغني الطلاب» للمغنيساوي، وهو شرح موسع عن شروح المرحلة السابقة، تكثر فيه الأمثلة، والتوضيح والتحليل لعبارات الماتن.

- أو يقرأ «شرح» العلامة الشيخ محمد عليش رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه من التحرير والضبط ما ليس في غيره، مع بعض اعتراضات ودفعها، وتنبهات فيها تتميم للفوائد، وتقرير للقواعد.

- أو يقرأ «شرح» شيخ الإسلام زكريا الأنصاري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ المسمىٰ بـ: «المطلع»، وهو حل لألفاظ المتن، مع تقييد لمطلق قواعده، ومراعاة الاختصار في العبارة، وفيه اعتراضات وتنبيهات.

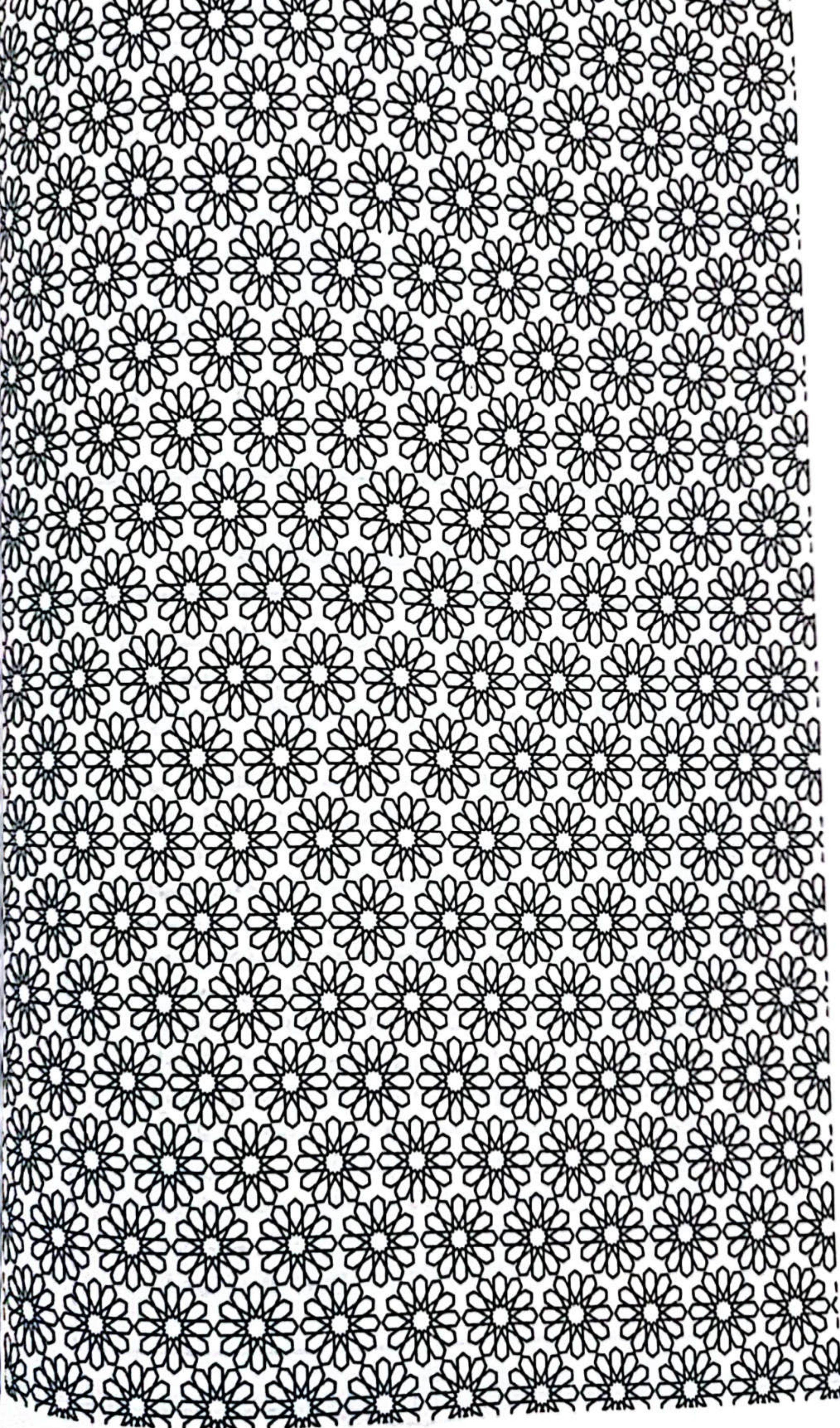
- أو «شرح» الفناري، وهو واضح العبارة، صالح لهذه المرحلة.



صورة غلاف النسخة المعتمدة

خط الشيخ عليش رضي الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام
على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه
اجمعين ورضي الله تبارك وتعالى عن التابعين
وتابعيهم باحسان الى قرب يوم الدين اما بعد
فيقول عبد الله محمد عليش المالكي عفى
الله سبحانه وتعالى عنه قد لازمني اخي الشيخ
محمد بن الروبي بن احمد بن رمضان الفيومي فيما
يسره الله سبحانه وتعالى لنا من علوم الشريعة
مدة مديدة ثم استجازني بما سمعه مني وغيره
مما اجازني به جماعة من شيوخي رحمهم الله سبحانه
وتعالى مما حواه هذا الثبت وغيره فاجزته بجميع ذلك
راجيا حصول البركة لي وله وان يغفر الله سبحانه
وتعالى لنا ما مضى ويصلح لنا ما بقي ويوفقنا فيه لاعمال
صالحة يرضى بها عنا وان يختم لنا بخاتمة السعادة
ويجعلنا ممن لهم الحسنى وزيادة والصلاة والسلام
على المرسلين والحمد لله رب العالمين كتبه محمد
عليش اصلح الله سبحانه وتعالى احواله واحسن
اعماله وجميع المسلمين آمين



شرح كتاب إيساغوجي

في علم المنطق

تأليف

الإمام العلامة الرباني

أبي عبد الله محمد بن أحمد عليش المالكي

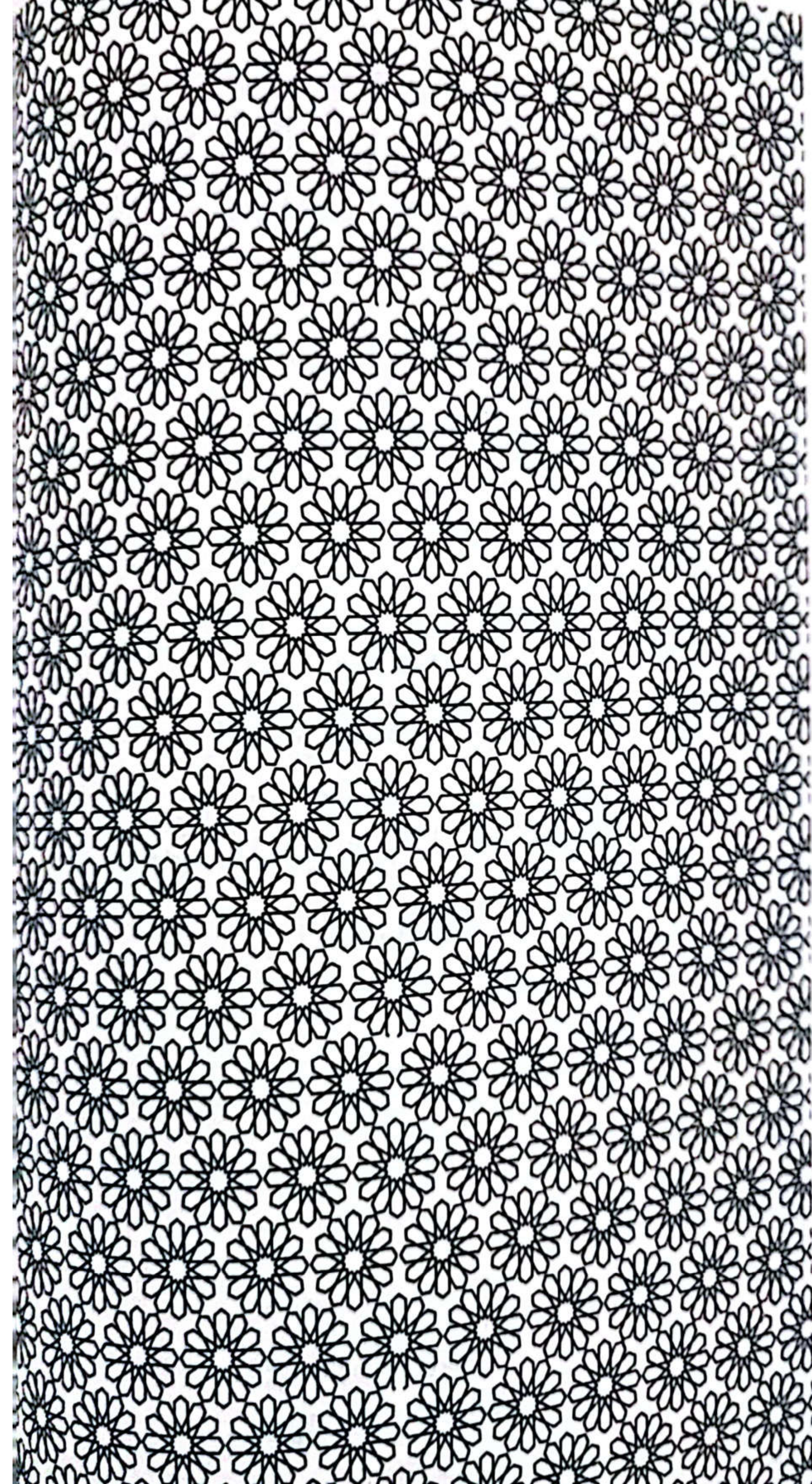
(١٢١٧ - ١٢٩٩)

اعتنى به

مصطفى أبو زيد

أستاذ الحديث وعلومه المساعد

بجامعة الأزهر



بسم الله الرحمن الرحيم

نَحْمَدُ اللهَ...

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الشارح

الحمدُ لله رب العالمين الذي سَهَّل سلوك سبيل التصور والتصديق، والصلاةُ والسَّلام علىٰ سيدنا محمدٍ الدَّال علىٰ مستقيم الطريق، وعلىٰ آله وأصحابه ذوي التحقيق، ومن تبعهم من أُولِي التوفيق.

أمَّا بعد؛ فهذا شرح «للرسالة الأَبْهرية[1]» في المنطق -أسكن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بفضله مؤَلِّفَها الغُرف العليَّة-، والله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ المستعان، وعليه التكلان.

شرح مقدمة الماتن

قال رحمه الله تعالىٰ: (بسم الله الرحمن الرحيم) أُؤلِّف اقتداءً بالقرآن العزيز، وعملًا بحديث: «أولُ ما كَتَبَهُ القلمُ بسم الله الرحمن الرحيم، فإذا كَتَبْتُمْ كتابًا فاكتُبُوها أَوَّلَهُ»، وفي رواية: «إذا كتبتم كتابًا فاكتبوا في أولِهِ بسم الله الرحمن الرحيم»[2].

وقال رحمه الله تعالىٰ: (نحمد الله) أي: نُثني عليه بصفاته الجميلة،

(١) بفتح الهمزة والموحدة، وسكون الهاء، نسبة إلىٰ أبهرا اسم قبيلة. (مؤلفه)

(٢) لم أقف عليه.

....

فإنَّ الحمد لغة: الثناء بالكلام علىٰ جميل غير طبيعي بقصد التعظيم(١).

اقتداءً بالقرآن العزيز، وعملًا بحديث: «كل أمر ذي بال لا يَبدأ بحمد الله فهو أجذم»(٢)، أي: ناقص لا بركة فيه(٣).

---

(١) قوله: (غير طبيعي) فصلٌ، مخرج الوصف بجميل لجميل طبيعي، كجمال الوجه، وقوله: (بقصد التعظيم) فصلٌ، مخرج الوصف بجميل لجميل غير طبيعي مع قصد الواصف الاستهزاء بالموصوف، والحمد عرفًا: أمر دال علىٰ تعظيم منعم. (مؤلفه من «تسهيل منح الجليل» [١/ ٤])

ويعَرّف أيضًا بأنه فعلٌ يُنَبِّئ عن تعظيم المُنعم، من حيث إنه مُنعم علىٰ الحامد أو غيره، سواء كان باللسان، أم بالجَنان، أم بالأركان.

(٢) رواه أبو داود في «سننه» (ح٤٨٠٨)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (ح٤٩٤)، وابن ماجه في «سننه» (ح١٨٤٦)، وأبو عَوَانَةَ في «مستخرجه» أول حديث فيه، وابن حبان في «صحيحه» (ح١٥٣٤، ٤٦٢٥) كلهم من طريق الأوزاعي، عن قُرَّة بن عبد الرحمن، عن الزُّهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

قال الحافظ في «فتح الباري» (١٣/ ١٢٩): «في إسناده مقال، وعلىٰ تقدير صحته فالرواية المشهورة فيه بلفظ: «حمد الله»، وما عدا ذلك من الألفاظ وردت في بعض طرق الحديث بأسانيد واهية». وحَسَّنه الحافظ ابن المُلَقِّن في «البدر المنير» (٧/ ٥٢٨).

ورواه الطبراني في «معجمه الكبير» (١٩/ ٧٢ ح١٤١) من حديث كعب بن مالك، ولفظه: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد أقطع، أو أجذم»، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ١٨٨): «وفيه صدقة بن عبد الله ضعَّفه أحمد، والبخاري، ومسلم وغيرهم، ووثَّقه أبو حاتم، ودُحيم في رواية».

(٣) ولا تعارض بين الجمع بالابتدائين، إذ الابتداء حقيقي وإضافي، فالحقيقي: هو تقديم الشيء علىٰ كل ما عداه، وقد حصل بالبسملة، وإضافي: وهو تقديم الشيء بالإضافة لمقصود، سواء قدم علىٰ غيره أم لا، وقد حصل بالحمدلة. (مؤلفه)

عَلَىٰ تَوْفِيقِهِ، وَنَسْأَلُهُ طَرِيقَةً هَادِيَةً، ....

وعَبَّر بالجملة الفعلية الدالة علىٰ عدم الدوام: اعترافًا بعجزه عن إدامة الحمد.

وعبَّر بالنون الدالة علىٰ المشاركة: اعترافًا بعجزه عن استقلاله بحمد الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وصِلة «نحمده»: (علىٰ توفيقه) أي: خَلْقِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ القدرة علىٰ الطاعة[1]، أي: الكسب المقارن لها، فحمده مُقيَّد، فهو من الشكر الواجب[2].

وكون الجملة لإنشاء الحمد أولىٰ من كونها للإخبار به، لاحتمال عدم وقوعه، وإن تضمن الثناء علىٰ المحمود بكونه أهلًا لأن يُحمد، وهو حمد لكنه لا يعادل الصريح.

(ونسأله) أي: الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ (طريقة هادية) أي: دالة لاستقامتها، أي: معرفةً ونورَ بصيرةٍ علىٰ قواعد الإسلام، وشريعةِ سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام[3].

وفي نسخة: «هداية طريقه»، أي: الهداية فيها أو إليها، وهي أولىٰ بالسجع.

---

(١) وعكسه الخذلان: فإنه خلق قدرة المعصية. (المطلع)

(٢) لقوله تعالىٰ: ﴿وَٱشْكُرُواْ لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ [البقرة: ١٥٢]، وقوله تعالىٰ: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ [إبراهيم: ٧]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحىٰ: ١١]. (مؤلفه) وهو واجب لأنه مقيَّد، وأما الحمد المطلق فهو مندوب. (المطلع)

(٣) نسبة الهداية للطريق مجاز عقلي، والمراد بالطريق الدالة: المعرفة ونور البصيرة، وبالطريق المدلول عليه: قواعد الإسلام، وشريعة النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، والقواعد الحقة الصحيحة، فغاير المدلول الدال وزال الإشكال. (مؤلفه)

وَنُصَلِّي عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَعِتْرَتِهِ أَجْمَعِينَ.
أَمَّا بَعْدُ؛...

(ونصلي[1]) أي: نطلب من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يصليَ (علىٰ) سيدنا (محمد)، أي: يرحمه رحمة مقرونة بتعظيمه، (و) علىٰ (عِتْرَتِهِ) بكسر العين المهملة، وسكون المثناة فوق، أي: أهل بيت سيدنا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[2] (أجمعين.

أمَّا بعدُ[3]) بفتح الهمزة، وشد الميم، حرف شرط وتفصيل،

---

(١) الحكمة من ابتداء التصانيف بالصلاة على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أنه يجب على العاقل أن يسأل الله تعالىٰ كل ما يحتاج إليه ولو حقيرًا، كملح القِدر، وشِراك النعل، ولما كان السؤال يستدعي ملائمة وقربًا بين السائل والمسئول، والتقىٰ ذلك هنا: لكون الحق تعالىٰ في غاية التنزه والتقدس، والسائلين موصوفين بالعلائق البشرية والعوائق الدنيوية، فاحتاجوا إلىٰ واسطة لها جهتان: جهة تجرد، وجهة تعلق، وهم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وأعلاهم رتبة وأرفعهم درجة سيدنا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فهو الواسطة في جميع النعم، فوجب القيام بحقه بالصلاة عليه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. (مؤلفه)

(٢) هم: علي، وفاطمة، والحسن، والحسين، وأمهات المؤمنين. (مؤلفه) لوروده في حديث أخرجه الترمذي (ح٣٧٨٦) وحسَّنه عن جابر مرفوعًا: «يا أيها الناس إني تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا: كتاب الله، وعِتْرتي أهل بيتي»، وحديث زيد بن أرقم -عند الترمذي أيضًا (ح٣٧٨٨) وحسنه- قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرقا حتىٰ يردا علي الحوض فانظروا كيف تخلفوني فيهما»، وفسَّره المناوي في «فيض القدير» (٣/ ١٤) بأصحاب الكساء، فلا يدخل فيه أمهات المؤمنين، وقيل في تفسير العترة غير ذلك.

(٣) «أما بعد» يؤتىٰ بها للانتقال من أسلوب إلىٰ آخر، وكان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يأتي بها في خُطَبِهِ. (المطلع)

فَهٰذِهِ رِسَالَةٌ فِي المَنْطِقِ..................................

نائب عن «مهما يكن»، والأصل: مهما يكن من شيء.

(فـ) أقول: (هذه) أي: الألفاظ الذِّهنية[1] المخصوصة الدالة على معانيها المخصوصة (رسالة[2]) أي: مؤلف صغير الحجم، لكِنَّهُ كثيرُ العلمِ، (في) بيان (المَنْطِق) بفتح الميم، وسكون النون، وكسر الطاء المهمل، فقاف.

أصل معناه: النُّطق اللساني، وإدراك المعقولات[3]، أو زمانه، أو **مبادئ المنطق**

---

(١) خَصَّ الألفاظ بالذهنية دون اللسانية: لأنها القارة، وأما اللسانية فسيالة، تنعدم بمجرد النطق بها.

قوله: (فهذه) أسماء الإشارة وإن كان وضعها للأمور المبصرة، إلا أنها ربما تستعمل في الأمور المعقولة لنكتة. (المغني) هي: الإشارة إلى إتقانها وقوة استحضارها حتى صارت كأنها مبصرَة عند المخاطب، وإلى كمال فطنته حتى بلغ مبلغًا صارت المعاني عنده كالمبصر، واستحق أن يشار له إلى المعقول بما يشار به إلى المحسوس المبصر، وفي هذا حث له على تحصيل المعاني. (مؤلفه) هذا إذا كانت الديباجة متقدمة، أما إذا كانت متأخرة كما هو دأب أكثر المصنفين فيكون المشار إليه محسوسًا متحققًا. (المغني)

(٢) قوله: (رسالة) بكسر الراء، مُشتقة من الرَّسْل بفتح الراء، وسكون السين، وهو الانبعاث على تؤدة، يقال: ناقة رسل، أي: سهلة السير، ففيه إشارة واضحة إلى سهولة هذا المؤلف، وقِلَّته كمًّا، وإن عظم كيفًا.

وسبب تسميتهم المؤلف المختصر (رسالة): أن أهل البادية والأقطار النائية التي هي من العلماء خالية إذا أشكل عليهم أمر كتبوا صورته في أوراق قليلة، وبعثوا إلى الأمصار يستفتون علمائها فيجيبون عنها، ويرسلونها إلى السائلين، فَشُبِّه المؤَلف الصغير المبعوث إلى الطالبين بالرسالة المبعوثة من السائلين إلى العلماء، وبالعكس، في الخفة والبعث على سبيل التصريحية، ثم صار حقيقة عرفية. (مؤلفه)

(٣) النطق اللساني: هو التلفظ والتكلم، ومنه قوله تعالى: ﴿ عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ ﴾ [النمل: =

....

مكانه[1]، لأنه مصدر ميمي صالح للثلاثة.

ثم نُقل: للقواعد المخصوصة التي تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في فِكْرِهِ[2]، لتسديدها النطق والإدراك، وسلوكها بهما سبيل السَّداد، وصار حقيقة عرفية فيها.

وموضوعه: المعلومات التصورية والتصديقية من حيث صحة التوصل بها إلىٰ مجهول تصوري أو تصديقي، أو من حيث توقف الموصل إليه عليها توقفًا قريبًا، أو بعيدًا[3].

= ١٦]، وإدراك المعقولات: هو الإدراك الكلي للمعاني، كقول المناطقة: الإنسان حيوان ناطق. «نتيجة المهتم» (ص٧٥)

(١) قوله: (أو زمانه) أي: زمان النطق، فيطلق علىٰ زمان الإدراك، (أو مكانه) أي: مكان النطق، فيطلق علىٰ القوة العاقلة التي هي محل صدور الإدراكات.

(٢) قوله: (تعصم مراعاتها) إشارة إلىٰ أن نفس المنطق لا يعصم الذهن عن الخطأ، وإلا لم يقع من منطقي خطأ أصلًا، واللازم باطل، فكثيرًا ما أخطأ من لم يراع المنطق، وهو عالم به وحافظ لقواعده، وقوله: (الذهن) أي: القوة المهيئة للنفس لمعرفة المجهولات التصورية والتصديقية، و(الفكر) هو حركة النفس في المعقولات للتوصل إلىٰ المجهولات. (مؤلفه)

(٣) مثال البحث عن المعلومات التصورية من حيث التوصل بها إلىٰ مجهول تصوري: البحث عن كون القول الشارح حدًّا تامًّا أو ناقصًا، أو رسمًا تامًّا أو ناقصًا، أو تعريفًا لفظيًّا أو بالمثال أو بالتقسيم، وكونه مُطَّرِدًا مُنعكسًا أوْ لا.

ومثال البحث عما يتوقف الموصل إلىٰ التصور عليه توقفًا قريبًا: البحث عن الكلي بكونه جنسًا، أو نوعًا، أو فصلًا، أو خاصة، أو عرضًا عامًّا.

ومثال البحث عما يتوقف الموصل إلىٰ التصور عليه توقفًا بعيدًا: البحث عن المفرد بكونه كليًّا أو جزئيًّا، وعن الكلي بكونه ذاتيًّا أو عرضيًّا، والبحث عن اللفظ بكونه مفردًا أو مؤلفًا.

=

أَوْرَدْنَا فِيهَا مَا يَجِبُ اسْتِحْضَارُهُ لِمَنْ يَبْتَدِئُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْعُلُومِ،

وفائدته: الاحتراز عن الخطأ في الفِكر.

ونَعَتَ «رسالةً» بجملة (أوردنا) أي: بَيَّنَّا (فيها) أي: الرسالة (ما) أي: معاني (يجب) وجوبًا اصطلاحيًّا[1] بحيث يُحكم بإصابة من قام به، وخطأ من لم يقم به.

وفاعل «يجب»: (استحضارُه) أي: معرفته وملاحظته، والهاء عائد «ما»، وذَكَّره: مراعاة للفظه.

وتنازع «يجب» و«استحضار» (لِمَن) بكسر اللام، وفتح الميم، أي: الشخص الذي أراد أن (يبتدئ) أي: يَشْرَع (في) الاشتغال بـ (شيء من العلوم) أي: القواعد المُدَوَّنة، غير المنطق، ويستعين بما استحضره على

= ومثال البحث عن المعلومات التصديقية من حيث التوصل بها إلىٰ مجهول تصديقي: البحث عن القياس بكونه اقترانيًّا أو استثنائيًّا، وبكونه علىٰ الشكل الأول أو الثاني أو الثالث أو الرابع، وبكونه من أي ضرب منها، وبكونه مستوفيًا شروط إنتاج شكله أو لا، وبكونه برهانًا أو جدلًا أو خطابة أو شعرًا أو سفسطة.

ومثال البحث عنها من جهة توقف الموصل إلىٰ التصديق عليها توقفًا قريبًا: البحث عن المركب بكونه قضية، وبكونها حملية أو شرطية، لزومية أو اتفاقية أو منفصلة، حقيقية أو مانعة جمع فقط أو خلو فقط، عنادية أو اتفاقية، وبكونها مخصوصة أو محصورة، كلية أو جزئية أو مهملة، وبكونها محصلة أو معدولة، وبكونها حقيقية أو خارجية، أو بكونها نقيضًا أو عكسًا مستويًا أو عكس نقيض موافقٍ أو مخالفٍ، وبكونها لازمًا أو ملزومًا.

ومثال البحث عما يتوقف عليه القياس توقفًا قريبًا: البحث عن المفرد بكونه كليًّا أو جزئيًّا، وبكونه أصغر أو أكبر أو وسطًا، وبكونه موضوعًا أو محمولًا، أو مقدمًا أو تاليًا. (مؤلفه)

(١) أفاد أن الوجوب ليس شرعيًّا يستحق ممتثله الثواب وتاركه العقاب، وإنما هو اصطلاح للمناطقة، يوصف موافقه بأنه مصيب، ومخالفه بأنه مخطئ. (مؤلفه)

مُسْتَعِينًا بِاللهِ تَعَالىٰ، إِنَّهُ مُفِيضُ الْخَيْرِ وَالجَودِ.

فَهْمِ ما يَشْرَعُ فيه، ويعتصم به من الخطأ فيه.

قال حُجَّةُ الإسلام الإمام الغَزَالي رضي الله تعالىٰ عنه: «من لا معرفة له بالمنطق لا ثِقة بعلمه»[1]، وسمَّاه: معيار العلوم.

وقيَّد إيراد ما يجب استحضاره بقوله: حال كوني (مستعينًا بالله تعالىٰ) أي: تنزه عن كل نقص، أي: طالبًا منه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ خلق إيراد ما يجب استحضاره وكسبه، لا المشاركة فيه لتسهيله، إذ لا شريك له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في خلق أفعال العباد.

فَشَبَّه وقوع أفعالهم بين قدرة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بالخلق، وقدرة العبد بالكسب: بوقوعها بين قدرتين لخالقين، لتسهيلها فرضًا، وتناسىٰ التشبيه، وادعىٰ دخول المشَبَّه في المشَبَّه به، وقد استعار الإعانة من المشبه به للمشبه، والقرينة حالية، واشتق منه «مستعينًا» علىٰ سبيل الاستعارة التصريحية التبعية.

(إِنَّه) أي: الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ (مُفِيْضُ) بضم الميم، وكسر الفاء، وسكون المثناة تحت، فضاد معجمة، أي: مكثر إعطاء (الخَيْرِ) بفتح المعجمة، وسكون المثناة، أي: الشيء النافع.

(و) مفيض (الجُوْدِ) بضم الجيم، وسكون الواو، أي: إعطاء ما ينبغي لمن ينبغي إعطاؤه علىٰ وجه ينبغي الإعطاء عليه، عطف خاص، لإطلاق إعطاء الخير عن تقييده بما ينبغي... إلىٰ آخره.

وجملة «إنه مفيض الخير والجود» مستأنفة استئنافًا بيانيًّا، جواب عن سؤال تقديره: لم استعنت بالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

---

(١) انظر «المستصفىٰ» (١/ ١٠).

«إِيسَاغُوجِي»:

(إِيْسَاغُوجِي[1]) بكسر الهمز، وسكون المثناة تحت، وضم الغين المعجمة، وكسر الجيم، يوناني مركب من ثلاث كلمات.

أصله: «إيسا» «أغو» «أكي»، ومعنىٰ «إيسا»: أنت، ومعنىٰ «أغو»: أنا، ومعنىٰ: «أكي»: ثَمَّ، بفتح المثلثة، والميم مثقلًا، أي: أجلس أنت وأنا هناك نبحث في الكليات الخمس.

فحُذف منه همز «أغو»، وهمز «أكي»، وأبدل الكاف جيمًا، وسمَّىٰ به الكليات الخمسة.

وقيل: إنه اسم الحكيم الذي استخرجها ودَوَّنها[2].

وقيل: اسم تلميذه ثم نُقل إليها[3].

---

(١) أي: هذا باب إيساغوجي، أي: الكليات الخمس، ولما كان المنقسم إليها هو الذاتي والعرضي، اللذين هما قسمان من الكلي، القسم من المفرد، القسم من اللفظ، وجب التعرض فيه لمباحث اللفظ وتقديمها علىٰ غيرها، ولما كان فهم المعنىٰ من اللفظ باعتبار دلالته عليه وجب التعرض والتصدي له أولًا لذكر تعريف الدلالة وتقسيمها، ومنه يعلم أن المصنف لم يعد مبحث الألفاظ بابًا من الفن، بل ذكرها في باب إيساغوجي مقدمة لمباحثه. (فناري)

ولغرابة هذه الكلمة علىٰ اللغة العربية اشتهر هذا الكتاب بها حتىٰ صارت كالعَلَمِ عليه، فيقال: «إيساغوجي»، ويراد به الكتاب بأجمعه لا هذا الفصل وحده. (الإيضاح)

(٢) وله اسم آخر، وهو إِرَسَطَ بكسر الهمزة، وفتح الراء والسين والطاء، المهملين، وله اسم آخر أيضًا، وهو إرسطاطاليس. (مؤلفه)

(٣) وذلك أن حكيمًا استخرج الكليات الخمس، وجعلها عند رجل اسمه: إيساغوجي، فطالعها فلم يفهمها، فلما رجع الحكيم قرأها عليه، فصار يقول له: يا إيساغوجي الحال كذا وكذا، فسميت باسمه للمناسبة بينهما في الجملة. (مؤلفه)

....

وقيل: اسم وردة ذات أوراق خمس، ثم نُقل إليها للمشابهة في الحُسن، ثم صار حقيقة عرفية فيها، فهي المراد هنا[1].



(١) وقد حصر المصنِّف المقصود من رسالته هذه في خمسة أبحاث: بحث الألفاظ، وبحث الكليات الخمس، وبحث القول الشارح، وبحث القضايا، وبحث القياس. (مؤلفه)

[مبحث الدلالة[1]]

اللَّفْظُ الدَّالُّ بِالوَضْعِ

مبحث الدلالة

ولما كانت متوقفة[2] علىٰ اللفظ وأقسامه، والدّلالة وأقسامها، بدأ بها فقال: (اللفظ[3] الدَّالُّ) بشَدِّ اللام، أي: المُفْهِم بضم الميم، وسكون الفاء، وكسر الهاء، (بـ) سبب (الوَضْعِ[4]) بفتح الواو، وسكون الضاد المعجمة، فعين مهملة، أي: التعيين من الواضع لمعنىٰ، بحيث متىٰ استُعمل فهو المراد به.

تعريف الدلالة

اعلم أنَّ المتقدمين عرَّفوا الدّلالة بأنها: «فهمُ أمرٍ من أمرٍ[5]»، فأُورد عليه:

- أن الفهم صفة الشخص الفاهم، والدلالة صفة الدال، فهما متباينان[6].

---

(١) لاشك أن اللفظ الذي وضع بإزاء معنىٰ من المعاني يدل علىٰ ذلك المعنىٰ إذا أطلق، فزيد الموضوع للذات المشخصة إذا نَطق به ناطق وسمعه من كان به عالمًا بوضعه له، فإنه يفهم من هذا اللفظ تلك الذات المعينة، وكما يفهم السامع من اللفظ معناه الذي وضع بإزائه، فإنه قد يفهم أجزاء ذلك المعنىٰ، ويفهم لوازمه أيضًا. (الإيضاح) فالدلالة نسبة بين اللفظ والمعنىٰ، بل بينهما وبين السامع. (المطلع)

(٢) قوله: (متوقفة) أي: الكليات الخمس.

(٣) احترز به عن غيره، كالكتابة، والإشارة، والعقد، والنصب فلم يعتبروا دلالته. (مؤلفه)

(٤) احترز به عن: اللفظ الدال بالعقل، أو الوضع فلم يعتبروا دلالته. (مؤلفه)

(٥) الأول الدال: وهو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والثاني المدلول: وهو الذي يلزم من العلم بشيء آخر العلم به. (المطلع)

(٦) وتعريف الشيء بمباينه لا يصح. (مؤلفه)

يَـدُلُّ عَلَىٰ تَـمَـامِ مَـا وُضِـعَ لَـهُ بَالمُطابَقَةِ، وعَلَىٰ جُزْئِهِ

- وأن اللفظ يتصف بالدلالة بمجرد وضعه، وبعد استعماله، والتعريف يقتضي أنه لا يوصف بهما إلا حال استعماله.

فالصواب تعريفها بأنها: «كَوْنُ أمرٍ بحيث يُفهم منه أمر آخر».

وأجيب عن الأول: بأنَّ سببه قطع العامل عن معموله، واعتبار مجرد الفهم، وليس التعريف كذلك، بل هو فهم من أمر، ولا شك أن الفهم من الأمر صفة للأمر المفهم الدال.

وعن الثاني: بأن وصف اللفظ بالدلالة قبل استعماله مجاز باعتبار ما يؤول إليه، وبعده مجاز باعتبار ما كان، والتعريف إنما هو للحقيقة[1].

أقسام الدلالة:
* دلالة المطابقة

وخبر اللفظ الدال بالوضع (يَدُلُّ) بفتح المثناة تحت، وضم الدال المهمل، وشَدِّ اللام، أي: يُفْهِم، بضمٍ فسكونٍ فكسرٍ، باعتبار وضعه لتمام معناه.

وصلة «يدل»: (علىٰ تمام ما) أي: المعنىٰ الذي (وُضِع) بضمٍ فكسرٍ، نائب فاعله ضمير اللفظ، ولم يُبرز لأمن التباسه.

وصلة «وضع»: (له) أي: المعنىٰ، فالهاء عائد «ما».

وصلة «يدل»: (بـ) دلالة تسمىٰ: بدلالة (المُطَابقة) بضم الميم، وفتح الموحدة، لمطابقة الدال لمدلوله، أي: موافقته له.

* دلالة التضمن

(و) اللفظ الدال بالوضع يدل باعتبار وضعه لتمام ما وضع له (علىٰ جزئه) أي: المعنىٰ الذي وُضع له في ضمن دلالته علىٰ تمام ما وُضع له.

(١) وعلىٰ هذا فكلا التعريفين صحيح -أعني تعريف المتقدمين والمتأخرين- مبني علىٰ اعتبار صحيح. (مؤلفه)

بِالتَّضَمُّنِ إِنْ كَانَ لَهُ جُزْءٌ، وَعَلَىٰ مَا يُلَازِمُهُ فِي الذِّهْنِ

فهو فهمٌ واحدٌ له اعتباران، اعتبار تعلقه بالتمام فهي مطابقة، واعتبار تعلقه بجزئه فهي تضمن.

وقيل: قبلها مقدمة لها، وقيل: بعدها تأكيدًا لها.

(بـ) دلالة تسمىٰ: بدلالة (التَّضَمُّن) بفتح المثناة فوق، والضاد المعجمة، وضم الميم مثقَّلًا، لتضمن المعنىٰ الموضوع له لجزئه المدلول عليه.

(إِنْ) بكسرٍ فسكونٍ، حرف شرط (كان له) أي: الموضوع له (جزء)، فإن لم يكن له جزء فليس للفظ الموضوع له دلالة تضمن.

* دلالة الالتزام

(و) اللفظ الدال بالوضع يدل باعتبار وضعه لتمام ما وُضع له (علىٰ ما) أي: المعنىٰ الذي (يلازمه[1]) فاعله المستتر عائد «ما»، ومفعوله البارز ضمير المعنىٰ الذي وضع اللفظ له.

وصلة «يلازمه»: (في الذِّهن[2]) بكسر الذال المعجمة، أي: القوة التي تهيء النفس لمعرفة المجهولات التصورية والتصديقية، سواء لازمه في الخارج أيضًا، كزوجية الاثنين، وفردية الثلاثة، أو لا، كالملكة لعدمها[3].

(١) قوله: (وعلىٰ ما يلازمه) أي: معنىٰ تصوره لازم لتصور المعنىٰ الذي وضع اللفظ له بلا احتياج إلىٰ واسطة، واللزوم والملازمة: عدم الانفكاك بين شيئين، والمقتضي منهما للآخر يسمىٰ ملزومًا، والآخر يسمىٰ لازمًا. (مؤلفه)

(٢) قوله: (في الذهن) بحيث متىٰ تُصُوِّرَ فيه الملزوم، تصور فيه لازمه، كلزوم الملكة لعدمها. (مؤلفه)

(٣) قوله: (كالملكة لعدمها) كالبصر للعمىٰ، والعلم للجهل، والسمع للصمم، والكلام للبَكم، فإنها ملازمة له ذهنًا بحيث متىٰ تُصُوِّر تُصُوِّرَتْ، لا خارجًا. (مؤلفه)
إذ لا يمكن تصور العمىٰ والجهل والصمم والبكم في الذهن بدون تصور البصر والعلم والسمع والكلام فيه، وهما في الخارج متنافيات. (مؤلفه)

بِالِالْتِزَامِ.

كَالْإِنْسَانِ، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَىٰ الحَيَوَانِ النَّاطِقِ بِالمُطَابَقَةِ، وَعَلَىٰ أَحَدِهِمَا بِالتَّضَمُّنِ، وَعَلَىٰ قابِلِ العِلْمِ، وَصَنْعَةِ الْكِتَابَةِ بِالِالْتِزَامِ.

واحترز: عن ما يلازم في الخارج فقط، كسواد الغراب، فليست الدلالة عليه التزامًا[1].

(بـ) دلالة تسمىٰ: بدلالة (الالتزام) لاستلزام المعنىٰ الموضوع له المعنىٰ المدلول عليه، ومَثَّل المصنِّف للدلالات الثلاث فقال:

(كـ) لفظ (الإنسان) الموضوع للحيوان الناطق، (فإنه) أي: لفظ إنسان (يدل علىٰ الحيوان الناطق بالمطابقة.

و) يدل (علىٰ أحدهما) أي: الحيوان أو الناطق (بالتضمن[2]).

و) يدل (علىٰ قابِل) بكسر الموحدة، أي: الصالح للاتصاف بـ(العِلْم) بكسرٍ فسكونٍ، أي: الإدراك المطلق، (وصنعةِ الكتابة) إضافته للبيان (بالالتزام).

لأن حقيقة الإنسان: حيوان ناطق، أي: قابل للعلم والكتابة

---

(١) لأن اللزوم الخارجي لا يكفي فيه انتقال الذهن من الملزوم إلىٰ لازمه، لتوقفه علىٰ تكرار المشاهدة، فإن من لم تتكرر مشاهدته، كالأعمىٰ، ومن لم ير الغراب أصلًا يتصور الغراب ولا يجزم بلزوم السواد له، بل لا يتصوره عند تصور الغراب. (مؤلفه) وكذلك العقل يُجوِّز غرابًا غير أسود وزنجيًا كذلك. (مؤلفه)

(٢) لكن لا مطلقًا بل عند إرادة المعنىٰ المطابقي، أعني: المجموع من الحيوان والناطق، لأنه ربما يكون اللفظ دالًا علىٰ جزء معناه المطابقي فقط. (المغني) كالشمس فهي موضوعة للجرم، والضوء، والمجموع، فإن الدلالة علىٰ الضوء مثلًا يمكن أن تكون مطابقة وتضمنًا والتزامًا. (فناري)

....

وغيرهما، فالقبول المذكور لازم له ذهنًا، لزومًا بَيِّنًا بالمعنىٰ الأخص، كلزوم المَلكة لعدمها.

تنبيهات

الأول: معنىٰ اللزوم: «عدم الانفكاك»، فإن لم يحتج لدليل فبَيِّن، بكسر المثناة مثقَّلة، كما ذُكر، وإن احتاج له، كلزوم الحدوث للعالَم بفتح اللام، فغير بَيِّنٍ[1].

وإن كفىٰ في جزم العقل به تصور الملزوم كما ذُكر، فهو أخص، وإن تَوَقَّف علىٰ تصور الملزوم ولازمه، كلزوم التعجب للإنسان، فهو أعم[2].

وشرط دلالة الالتزام: اللزوم البَيِّن الأخص.

(١) اللوازم ثلاثة، هي:

١- لازم ذهنًا وخارجًا، كقابل للعلم، وصنعة الكتابة بالنسبة للإنسان.

٢- لازم خارجًا فقط، كالسواد بالنسبة للغراب والزنجي.

٣- لازم ذهنًا فقط، كالبصر للعمىٰ، والمعتبر في دلالة الالتزام اللزوم الذهني فقط، وهو كون الشيء مقتضيًا للآخر في الذهن، بمعنىٰ: كلما تحقق الملزوم في الذهن تحقق اللازم فيه، ولذا قيد بقوله: «في الذهن». (المغني)

(٢) فاللازم البَيِّن بالمعنىٰ الأخص: هو الذي يكفي في جزم العقل به تصور الملزوم وحده، سواء كان خارجيًا، كزوجة الاثنين، أم لا كلزوم البصر لمعنىٰ العمىٰ. واللازم البين بالمعنىٰ الأعم: هو الذي يتوقف جزم العقل به علىٰ تصور الطرفين، فلا يكفي في دلالة الالتزام.

ووجه تسمية الأول أخص والثاني أعم: أنه كلما تحقق الأول تحقق الثاني، لأن كل ما كفىٰ فيه تصور الملزوم كفىٰ فيه تصور الملزوم واللازم، لأن تصور اللازم يزيد تصور الملزوم قوة في الحكم باللزوم، ولا يلزم من تحقق الثاني تحقق الأول.

وغير البين: هو المحتاج إلىٰ واسطة، كلزوم الحدوث للعالم. (مؤلفه)

....

الثاني: [قال] القَرَافي: «دلالةُ العامِّ[1] علىٰ بعض جزئياته ليست مطابقة، لأنه ليس تمام معنىٰ العام، ولا تضمنًا لأنه ليس جزؤه، ولا التزامًا لأنه ليس خارجًا عنه، فهي قسم رابع للدلالة أهمله القوم»[2].

وأجيب عنه: بأنها تضمن لتركب معنىٰ العام من جزئياته.

الثالث: تقسيم الدلالة إلىٰ: المطابقة، والتضمن، والالتزام، باعتبار المدلول، وتنقسم باعتبار الدال إلىٰ: لفظية، وغيرها، وباعتبار سببها إلىٰ: وضعية[3]، وعقلية، وطبيعية، لفظية كانت أو غيرها، فأقسامها ستة:

- لفظية وضعية، كدلالة إنسان علىٰ: حيوان ناطق.
- ولفظية عقلية، كدلالة اللفظ علىٰ: لافظه.
- ولفظية طبيعية، كدلالة الأنين: علىٰ المرض.
- وغير لفظية وضعية، كدلالة الكناية والإشارة والعقد والإمارات علىٰ: ما وُضعت له.
- وعقلية، كدلالة الفعل علىٰ: فاعله.
- وطبيعية، كدلالة حُمرة الوجه علىٰ: الاستحياء أو الغضب.

والمعتبر من الستة: القسم الأول[4]، لأن التعريف والحجة

(١) قوله: (العام) هو اللفظ الذي يستعمل في مجموع الأفراد التي يصلح لشمولها بلا حصر لها في عدد خاص، كجاء عبيدي. (مؤلفه)

(٢) انظر «نفائس الأصول» (٤/ ١٧٣٣)، و«العقد المنظوم في الخصوص والعموم» (١/ ٢١١).

(٣) وهي كون اللفظ بحيث متىٰ أطلق فهم منه المعنىٰ. (المطلع)

(٤) وهي الدلالة اللفظية الوضعية، لأن غيرها غير منضبط، لاختلافه باختلاف الطبائع والعقول. (المغني)

....

لا يكونان إلا بالألفاظ الموضوعة.

الرابع: المطابقة وضعية اتفاقًا، والتضمن والالتزام قيل: وضعيتان[١]، وقيل: عقليتان[٢]، وقيل: التضمن وضعية والالتزام عقلية.

الخامس: تنفرد المطابقة: فيما لا جزء له، ولا لازم له ذهنيًا بيّنًا بالمعنىٰ الخاص[٣].

وتنفرد التضمنية عن الالتزام: فيما له جزء، وليس له لازم ذهني خاص.

---

(١) وعليه أكثر المناطقة. (المطلع) وقيل: وضعيتان لأن للوضع مدخلًا فيهما. (مؤلفه)

(٢) لتوقفهما علىٰ انتقال الذهن من المعنىٰ إلىٰ جزئه أو لازمه. (المطلع) ولعدم وضع اللفظ للجزء واللازم، فيتوقفان علىٰ مقدمة زائدة علىٰ العلم بالوضع، وهي أنه متىٰ فُهم الكل فُهم جزؤه، ومتىٰ فُهم الملزوم فُهم لازمه.

والحاصل أن الدلالات الثلاثة مستندة للوضع لكن المطابقة مستندة له بلا واسطة، لأن المعنىٰ المفهوم من اللفظ عين ما عُيِّنَ اللفظ له بالوضع التحقيقي الأولىٰ، كدلالة إنسان علىٰ الحيوان الناطق، أو التأويلي الثانوي، كدلالة أسد علىٰ رجل شجاع، وفي التضمن والالتزام بواسطة، فالوضع ليس سببًا تامًّا لهما بل سبب سبب بخلاف المطابقة.

وبيانه: أن الوضع سبب في بيان الفهم المطابقي، وفهمه سبب في فهم جزئه ولازمه، فالوضع سبب في المطابقة، وسبب سبب في التضمن والالتزام.

والحاصل أن في المقام مقدمتين، إحداهما وضعية، وهي كلما أطلق اللفظ فُهِمَ مسماه، والثانية: عقلية، وهي كلما فُهِمَ المسمىٰ فُهِمَ جزؤه ولازمه، فالمطابقة استندت للأولىٰ وحدها، فاتفق علىٰ أنها وضعية، والتضمن والالتزام مَن نظر إلىٰ استنادهما إلىٰ الأولىٰ قال: هما وضعيتان، ومَن نظر إلىٰ استنادهما إلىٰ الثانية قال: عقليتان. (مؤلفه)

(٣) كالنُّقطة، فإنها وضعت لمعنىٰ بسيط لا جزء له. (مؤلفه)

....

وينفرد الالتزام عن التضمن: فيما له لازم ذهني خاص، ولا جزء له، فالمطابقة أعم مطلقًا من التضمن والالتزام، وبين هذين عموم وجهي.



[مبحث الألفاظ]

ثُمَّ اللَّفْظُ: إِمَّا مُفْرَدٌ: وَهُوَ الَّذِي لَا يُرَادُ بِالجُزْءِ مِنْهُ دِلَالَةٌ عَلَىٰ جُزْءِ مَعْنَاهُ، كَإِنْسَانٍ.

أقسام اللفظ

(ثم اللفظ) أي: الدَّال بالوضع[1] (إمَّا) بكسر الهمز، وشد الميم: [1] (مُفْرَدٌ)[2] بضم الميم، وسكون الفاء، وفتح الراء (وهو) أي: حقيقة المفرد: اللفظ الدال بالوضع (الذي) جنس شمل: المفرد، والمؤَلَّف.

(لا يُراد) بضم المثناة تحت، أي: لا يُقصد (بالجزء منه) أي: جزئه، ونائب فاعل «يراد» (دلالةٌ علىٰ جزء معناه) أي: اللفظ، قوله: «لا يُراد ...» إلىٰ آخره، فصل مُخرِج: المؤَلَّف.

وتعريفه شمل:

- ما لا جزء له، كهمزة الاستفهام.
- وما له جزء غير موضوع لمعنىٰ، (كإنسان).
- وما له جزء موضوع لمعنىٰ، خارج عن معنىٰ كله، كمعدي كرب عَلمًا.
- وما له جزء موضوع لجزء معناه، ولا يُراد بجزئه دلالته علىٰ معناه، كحيوان ناطق علمًا علىٰ إنسان، فإن المراد به الشخص المُعَيَّنُ لا غير.

---

(١) علىٰ معنىٰ.

(٢) اعلم أن المفرد والمؤلف وأقسامهما الآتية أقسام للمفهوم أولًا وبالذات، وللفظ ثانيًا وبالعرض، تسمية للدال باسم المدلول، إلا أن المصنف اعتبر التقسيم المجازي تقريبًا لفهم المبتدئين. (المغني)

وَإِمَّا مُؤَلَّفٌ: وَهُوَ الَّذِي لَا يَكُونُ كَذلِكَ، كَرامِي الْحِجَارَةِ.
وَالمُفْرَدُ: إِمَّا كُلِّيٌّ: وَهُوَ مَا لَا يَمْنَعُ ....

[٢] (وإمَّا) بكسر الهمز، وشد الميم (مُؤَلَّفٌ)[1] بضم الميم، وفتح الهمز، واللام مثقَّلًا، آخره فاء (وهو) أي: حقيقة المؤلف: اللفظ الدَّال بالوضع (الذي) جنس شمل: المُؤَلَّف والمفرد.

(لا يكون كذلك) أي: المفرد في كونه لا يُراد بجزئه دلالته علىٰ جزء معناه، فصل: مخرج المفرد، فهو اللفظ الدال بالوضع الذي يراد بجزئه دلالته علىٰ جزء معناه.

وذلك (كرامي الحجارة) مركبًا إضافيًا، معناه: شخص رمىٰ الجسم المخصوص، فجُزْآهُ: «رامي»، و«الحجارة»، وكل منهما مراد به: الدلالة علىٰ جزء معناه[2].

***

أقسام المفرد بالنظر إلى معناه

(والمفرد إمَّا:

[١] كُلِّيٌّ) بضم الكاف، وكسر اللام مُثَقَّلًا (وهو) أي: حقيقة الكلي، (ما) أي: المفرد الذي، جنس شامل الكلي والجزئي، (لا يَمنع) بفتح الياء،

(١) أراد بالمؤلف: المركب، -جريًا علىٰ المشهور بين المناطقة من أنه لا فرق بين التأليف والتّركيب- فالقسمة ثنائية، ومن أراد ما هو أخص منه فالقسمة عنده ثلاثية؛ مفرد: وهو ما لا يدل جزؤه علىٰ شيء، كزيد، ومركب: وهو ما لجزئه دلالة علىٰ غير المعنىٰ المقصود، كعبد الله علمًا، ومؤلف: وهو ما دل جزئه علىٰ جزء معناه. (المطلع)

(٢) فيتوقف التَّركيب علىٰ: كون اللفظ له جزء، وكون جزئه له معنىٰ، وكون معناه جزء معنىٰ المركب، وكونه دالًا عليه دلالة مقصودة، فشروطه أربعة. (مؤلفه)

وقدَّم المفرد علىٰ المؤلف: لأنه مقدم طبعًا فقُدِّم وضعًا ليوافق الوضع الطبع، ولأن قيوده عدمية، والعدم مقدم علىٰ الوجود. (المطلع)

نَفْسُ تَصَوُّرِ مَفْهُومِهِ وَقَوعَ الشَّرِكَةِ فِيهِ، كالإنسانِ.

والنون، فاعله (نَفْسُ) بفتح فسكون، أي: ذات (تَصَوُّرِ) بفتح التاء، والصاد المهملة، وضم الواو مثقلًا، أي: فهم (مفهومه) أي: مدلوله، ومفعول «يمنع» (وقوعَ) بضم الواو، أي: حصول (الشَّرِكَةِ) بين شيئين فأكثر (فيه) أي: مفهومه، وجملة «لا يمنع ...» إلىٰ آخره، فصل: مخرج الجزئي.

وذلك (كالإنسان) فإن مفهومه، وهو الحيوان الناطق، لا يمنع نفس تصوره حصول الاشتراك فيه بين كثيرين بحيث يصح حمله علىٰ كل واحد منها، وعلىٰ مجموعهما.

تنبيهان

أقسام الكلي باعتبار وجود أفراده في الخارج

الأول: شمل تعريف الكُلِّي:

- ما له أفراد كثيرة لا نهاية لها، كموجود، وقديم، وشيء، وصفة.
- وما له أفراد كثيره لها نهاية، كحيوان، وإنسان، ونعمة[1].
- وما له فرد واحد محال غيره، كإله بمعنىٰ معبود بحق.
- وما له فرد واحد ممكن غيره، كشمس، وقمر.
- وما لا فرد له، وهو مستحيل، كجمع نقيضين، أو ضدين، أو عدم وملكة.

---

(١) أورد عليه أن النعم لا نهاية لها، قال تعالىٰ: ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [النحل: ١٨]، وأجيب بأن معناه: لا تنتف عند حدٍّ في المستقبل، فهو منعم دائمًا وأبدًا إلىٰ غير نهاية، وأما النعم التي أنعم بها فهي محصورة، إذ يستحيل وجود حوادث لا نهاية لها، فالصواب التمثيل بشيء، وثابت، وموجود، وصفة، وقديم، وباقٍ لصدقها بصفاته تعالىٰ الثابتة الموجودة التي لا نهاية لها، واستحالة وجود ما لا نهاية له إنما ثبت في حق الحادث. (مؤلفه)

وَإِمَّا جُزْئِيٌّ: وَهُوَ الَّذِي يَمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِ مَفْهُومِهِ ذٰلِكَ، كَزَيْدٍ عَلَمًا.

- وما لا فرد له، وهو ممكن، كبحر عسل، أو لبن، أو سمن.

فأقسامه ستة.

الثاني: ينقسم الكلي إلىٰ:

- متواطئ: وهو الكلي المستوي معناه في أفراده، كالحيوان، والإنسان.
- ومُشَكِّك: وهو المتفاوت في أفراده، كالبياض، والوجود[1].

[٢] **(وإمَّا جُزْئِيٌّ)** بضم الميم، وسكون الزاي، وكسر الهمز، **(وهو)** أي: حقيقة الجزئي المفرد، **(الذي)** جنس شامل الجزئي والكلي، **(يمنع [نفس] تصور مفهومه)** أي: مدلوله، ومفعول «يمنع» **(ذلك)** أي: وقوع الشركة فيه.

قوله: «يمنع ...» إلىٰ آخره، فصل: مخرج الكلي.

وذلك **(كزيد)** بفتح الزاي، وسكون المثناة تحت، حال كونه **(عَلَمًا)** بفتح العين المهمل، وفتح اللام، علىٰ شخص معين، فإنه نفس فهم الذات المعين منها يمنع وقوع الاشتراك فيه، من حيث وضعه له بخصوصه.

وإن وضع لشخص معين غير [الأول، فإنَّ] نفس تصور هذا الآخر منه من حيث وضعه له، يمنع وقوع الشركة فيه من حيث وضعه له.

وهكذا إن وضع لثالث أو رابع إلىٰ ما لا نهاية له، فلا يخرجه تعدد وضعه واشتراكه لفظًا عن كونه جزئيًا، ولا يوجب كونه كليًا.

---

(١) سمي مشككًا: لأن الناظر فيه إن نظر لأصل المعنىٰ عرف أنه متواطئ، وإن نظر إلىٰ تفاوته ظن أنه مشترك، فيشك في كونه متواطئًا أو مشتركًا. (مؤلفه)

وَالْكُلِّيُّ: إِمَّا ذَاتِيٌّ: وَهُوَ الَّذِي يَدْخُلُ فِي حَقِيقَةِ جُزْئِيَّاتِهِ، كَالحَيَوَانِ بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ الْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ.

واحترز بقوله: «عَلَمًا» عن زيد مصدرًا، فإنه كلي لا يمنع نفس تصور مفهومه وقوع الشركة فيه[1].

***

أقسام الكلي إذا نسب إلى ما تحته من جزئياته

(والكلي[2]) الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه وقوع الشركة فيه (إمَّا) بكسر الهمز، وشد الميم.

[١] (ذاتي: وهو) أي: حقيقة الذاتي الكلي (الذي) جنس شامل الذاتي والعرضي، (يدخل) أي: ثبت دخول مفهومه (في حقيقة) أي: الماهية الجامعة لـ(جزئياته) أي: الكلي بأن يكون مفهومه جزءً منها.

قوله: «يدخل ...» إلىٰ آخره، فصل مُخرج العرضي.

وذلك (كالحيوان بالنسبة) أي: الإضافة (إلىٰ) جزئياتها، كـ(الإنسان والفرس) أنه مفهوم الحيوان: وهو الجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة، داخل في حقيقة الإنسان: وهي حيوان ناطق، وفي حقيقة

---

(١) قدم الكلي علىٰ الجزئي: لأن قيوده عدمية نظير ما مر، ولأنه المقصود بالذات عند المنطقي، لأنه مادة الحدود والبراهين والمطالب بخلاف الجزئي. (المطلع)

(٢) اعلم أن الكلي إذا نسب إلىٰ ما تحته من جزئياته، فإما أن يكون تمام ماهيتها كالإنسان، أو داخلًا فيها كالحيوان والناطق، أو خارجًا عنها، كالضاحك والماشي، والأولان ذاتيان والثالث عرضي، وعلىٰ هذا فالذاتي ما ليس بخارج، والعرضي الخارج، فتدخل الماهية في الذاتي، وهو أحد اصطلاحات ثلاثة للمناطقة.

الثاني: أن الذاتي الداخل، والعرضي ما ليس بداخل، وهو ظاهر كلام المتن، فالماهية عرضية.

الثالث: أن الذاتي الداخل، والعرضي الخارج، فالماهية واسطة. (مؤلفه)

وَإِمَّا عَرَضِيٌّ: وَهُوَ الَّذِي يُخَالِفُهُ، كَالضَّاحِكِ بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ الْإِنْسَانِ.

الفرس: وهي حيوان صاهل، فهو كلي ذاتي لهما.

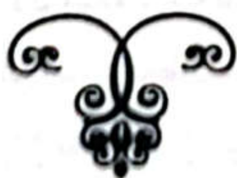
[٢] (وإمَّا عَرَضي[١]) بفتح العين المهمل، والراء (وهو) أي: حقيقة العرضي: الكلي (الذي) جنس شامل العرضي والذاتي (يخالفه) -أي: الذاتي- في الدخول في حقيقة جزئياته، بأن لا يدخل فيها، سواء خرج عنها، أو لم يخرج، وهذا فصل مخرج الذاتي.

وذلك (كالضاحك بالنسبة إلىٰ الإنسان) فإنه كلي عرضي له، لخروجه عن حيوان ناطق حقيقة الإنسان، وعلىٰ هذا فالنوع عرضي.

وقيل: الذاتي غير الخارج، والعرضي الخارج، وعليه فالنوع ذاتي.

وقيل: الذاتي الداخل، والعرضي الخارج، وعليه فالنوع واسطة بينهما.

وهذه الاصطلاحات مسلمة، فلا مشاحة فيها، ولذا مشىٰ المصنف هنا علىٰ الأول، وفيما يأتي علىٰ الثاني.



(١) سمي بهذه التسمية: لأنه يعرض للذات، وهو الضحك العارض للإنسان مثلًا، إذ يقال في النسبة إلىٰ العرض: عرضي. (مؤلفه)

[مبحث الكليات الخمس]

وَالذَّاتِيُّ: إِمَا مَقُولٌ فِي جَوَابِ مَا هُوَ بِحَسَبِ الشَّرِكَةِ المَحْضَةِ، كَالحَيَوَانِ بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ الْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ، وَهُوَ الجِنْسُ.

الكليات الخمس

(والذاتي [1]):

[١] (إمَّا مَقُولٌ) أي: صالح لأن يُحمل علىٰ المسئول عن حقيقته (في جواب ما هو) أي: حقيقة المسئول عنه.

[1] الجنس

وصلة «مقول» (بحَسَبِ) بفتح الحاء والسين المهملين، أي: باعتبار (الشركة) بين جزئيين من جزئياته، أو أكثر، (المحضة) الخالصة، والمجردة عن كونه مقولًا في جواب ما هو بحسب الخصوصية.

لأن السؤال بـ «ما هو» إنما هو عن تمام الماهية، وهو تمام الماهية المشتركة بين الحقائق المختلفة، وليس تمام الماهية المختصة، إنما هو جزؤها، فلا يصلح لجواب السؤال عنها.

وذلك (كالحيوان بالنسبة إلىٰ) أنواعه كـ (الإنسان والفرس، وهو) أي: الكلي الذاتي المقول في جواب ما هو بحسب الشركة فقط: (الجنس) أي: المسمىٰ في الاصطلاح: جنسًا.

تنبيه

المسئول عنه بـ «ما»:

- إمَّا واحد كلي، نحو ما هو الإنسان؟ وجوابه: الحد التام، نحو حيوان ناطق.

---

(١) عدل عن الضمير والمقام له لتقدم مرجعه في قوله: «إما ذاتي»: للتنبيه علىٰ أن الذاتي هنا غير الذاتي فيما تقدم، فإنه هنا أعم من المتقدم، إذ الظاهر أن المتقدم لا يشمل النوع، وما هنا شامل له بقرينة ذكره في أقسامه، ولدفع توهم عوده للعرضي لأقربيته. (مؤلفه)

وَيُرْسَمُ بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ مَقُولٌ عَلَىٰ كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِين بِالحقائِقِ فِي جَوَابِ مَا هُوَ.

- وإمَّا واحد جزئي، نحو ما هو زيد؟

- وإمَّا أفراد متحدة الحقيقة، نحو ما زيد وعمرو وخالد؟ وجوابهما: النوع.

- وإمَّا أنواع مختلفة الحقائق، نحو ما هم الإنسان والفرس والشاة؟

- وإمَّا واحد كلي، وواحد جزئي، مختلفا الحقيقة، نحو ما هما الإنسان ولاحق -اسم فرس-؟

- وإمَّا واحد كلي، وجزئيات مختلفات الحقيقة، نحو ما هم الإنسان، ولاحق -اسم فرس-، ويعفور -اسم حمار-؟

- وإمَّا أفراد مختلفات الحقيقة، نحو ما هم زيد، ولاحق، ويعفور؟ وجوابها: الجنس، نحو حيوان.

(ويُرسم) بضم المثناة تحت، وسكون الراء، وفتح السين المهمل، أي: تُعرف حقيقة الجنس برسم مصور، **(بأنه:)** أي: الجنس.

- **(كلي)** جنس شامل جميع الكليات الخمس.

- **(مقول علىٰ كثيرين)** نعت كاشف لـ «كلي» ذكره توطئة لما يليه.

- **(مختلفين بالحقائق)** فصل مُخرج: النوع.

- وصلة «مقول» **(في جواب)** فصل مخرج: العرض العام، لأنه لا يقال في الجواب، لأنه ليس تمام ماهية، ولا مميزًا لها.

- وإضافة جواب **(ما هو)** فصل مخرج: الفصل والخاصة.

....

تنبيهات

الأول: الجنس أربعة أقسام:

١- سافل: وهو ما فوقه جنس، ولا جنس تحته، نحو الحيوان.

٢- ومتوسط: وهو ما فوقه جنس، وتحته جنس، كالجسم النامي[١].

٣- وعال[٢]: وهو ما تحته جنس، ولا جنس فوقه، كالجوهر[٣].

٤- ومفرد: وهو ما لا جنس فوقه، ولا جنس تحته، كالمَلَك -بفتح الميم واللام-.

الثاني: يُميز الجنس القريب من العالي والمتوسط: بأنه إن كان مقولًا في الجواب عن الماهية، وعن كل ما يشاركها فيه، فهو القريب، كالحيوان.

وإن كان مقولًا عليها، وعلىٰ بعض ما يشاركها فيه فقط، فبعيد بمرتبة، إن كان بينه وبين الماهية جنس واحد، كالجسم النامي للإنسان، ويجاب به عن السؤال عن تمام الماهية المشتركة بين الإنسان وبعض ما يشاركه فيه، كالنبات، كما يجاب بالحيوان عن تمام الماهية المشتركة بين الإنسان، وكل ما يشاركه فيه فيكون مع البعيد بمرتبة جوابين، الحيوان، والجسم النامي.

وإن كان بينهما جنسان فبعيد بمرتبتين، كالجسم المطلق له، ومعه ثلاثة أجوبة: الحيوان، والجسم النامي، والجسم المطلق.

---

(١) إذ فوقه الجسم المطلق، وتحته الحساس، وتحته المتحرك بالإرادة. (مؤلفه)

(٢) ويسمىٰ: بعيدًا، وجنس الأجناس أيضًا. (مؤلفه)

(٣) بحث فيه بعضهم بأن فوقه جنسًا وهو (موجود)، لشموله العرضي، وفوق موجود (شيء) علىٰ القول بشموله المعدوم. (مؤلفه)

وَإِمَّا مَقُولٌ فِي جَوَابِ مَا هُوَ بِحَسَبِ الشَّرِكَةِ وَالْخُصُوصِيَّةِ مَعًا، كَالْإِنْسَانِ بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ أَفْرَادِهِ نَحْوُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَهُوَ النَّوْعُ. وَيُرْسَمُ بِأَنَّهُ..............................

وإن كان بينهما ثلاث أجناس فبعيد بثلاث مراتب، كالجوهر له، وتصير الأجوبة أربعة: الحيوان، والجسم النامي، والجسم المطلق، والجوهر.

الثالث: رَتَّب القوم الأجناس ليتهيأ لهم التمثيل تسهيلًا علىٰ المتعلم بـ:

- الحيوان المشترك بين أنواعه المختلفة في الحقائق.
- ثم الجسم النامي المشترك بين الحيوان والنبات.
- ثم الجسم المطلق المشترك بين الجسم النامي والجسم غير النامي.
- ثم الجوهر المشترك بين الجسم وبين البسيط.

***

[٢] النـــوع

(وإمَّا مقول في جواب ما هو بحسب الشركة) إن كان السؤال عن تمام ماهية مشتَركة بين جزئيات متحدة الحقيقة، نحو ما هم زيد وعمرو وبكر وخالد؟

(و) مقول في جواب «ما هو» بحسب (الخصوصية) إن كان السؤال عن ماهية مختصة بجزئي، نحو ما هو زيد؟

حال كون المقولتين ثابتتين (معًا) متعاقبتين في سؤالين، كما تقدَّم، [(كـ) لفظ (الإنسان) الذي هو حقيقة مشتَركة (بالنسبة إلىٰ) أفراده نحو (زيد وعمرو]، وهو) أي: الكلي المقول بحسبهما (النوع).

ولا تناقض بين كونه تمام ماهية مشتَركة، وكونه تمام ماهية مختصة، لأن الأول باعتباره مجردًا عن المشخصات، والثاني باعتباره مقيَّدًا بها.

(ويرسم) النوع (بأنه:

كُلِّيٌّ مَقُولٌ عَلَىٰ كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بِالْعَدَدِ دُونَ الحَقِيقَةِ فِي جَوَابِ مَا هُوَ.

- كلي) جنس شامل جميع الكليات.

- (مقول علىٰ كثيرين مختلفين بالعدد) أي: تعدد الذوات (دون) تعدد (الحقيقة)، فهي واحدة مشتركة بينهم، فصل مُخرج: الجنس.

- وصلة «مقول» (في جواب)، فصل مخرج: العرض العام، وإضافته لـ (ما هو) فصل مُخرج: الفصل والخاصة.

تنبيه

النوع قسمان:

١) حقيقي[1]: وهو الذي لا جنس تحته، كإنسان.

٢) وإضافي: وهو الذي فوقه جنس، كحيوان.

فبينهما عموم وخصوص من وجه، يجتمعان في نحو الإنسان[2]، وينفرد الحقيقي في النوع البسيط[3]، والإضافي في نحو الجسم النامي[4].

***

---

(١) ويقال له: نوع الأنواع أيضًا، وهذا أحد الكليات الخمس علىٰ التعيين بخلاف الإضافي فليس أحدها علىٰ التعيين. (مؤلفه)

(٢) فإنه نوع إضافي لاندراجه تحت جنس وهو الحيوان، وحقيقي إذ ليس تحته جنس. (المطلع)

(٣) كالعقل المطلق عند الحكماء علىٰ القول بنفي جنسية الجوهر له. (المطلع)

(٤) فإن فوقه جنس وهو الجسم المطلق، وتحته جنس وهو الحيوان. (المطلع)

وَإِمَّا غَيْرُ مَقُولٍ فِي جَوَابِ مَا هُوَ بَلْ مَقُولٌ فِي جَوَابِ أَيُّ شَيْءٍ هُوَ فِي ذَاتِهِ، وَهُوَ الَّذِي يُمَيِّزُ الشَّيْءَ عَمَّا يُشَارِكُهُ فِي الجِنْسِ كَالنَّاطِقِ بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ الإِنْسَانِ، وَهُوَ الفَصْلُ.

---

[٢] الفصل (وإمّا غير مقول في جواب ما هو، بل مقول في جواب أي شيء هو في ذاته)(١) أي: أي شيء يميز الماهية عن كل ما سواها، أو عن بعضه، حال كونه داخلًا فيها.

(وهو) أي: المقول في جواب أي شيء هو في ذاته، الكلي (الذي يميز الشيء) أي: الماهية تمييزًا تامًّا عن كل ما سواها، أو في الجملة عن بعض ما سواها.

وصلة «يميز» (عما يشاركه في الجنس) قريبًا كان، أو بعيدًا، (كالناطق بالنسبة إلىٰ الإنسان، وهو) أي: الكلي الذي يميز الشيء عما يشاركه في جنسه: (الفصل).

ولم يزد «أو» في الوجود عقب «في الجنس» تبعًا للمتقدمين، بناء علىٰ أن كل ماهية لها جنس، وزاد المتأخرون عقبه: «وفي الوجود» بناء علىٰ أنه ليس كل ماهية لها جنس.

---

(١) اعلم أن السائل بأي لم يسأل عن تمام الماهية المشتركة بين شيئين، أو أكثر، وإنما يسأل بها عن مميزها عما يشاركها فيما يضاف إليه لفظ أي، فإذا قيل: الإنسان أي حيوان هو؟ كان سؤالًا عن المشاركات في الحيوان، وإذا قيل: أي موجود هو كان سؤالًا عن مشاركاته في الوجود.

والسؤال بأي ثلاثة أقسام: أحدها: أن لا يزاد علىٰ أي شيء هو. ثانيها: أن يزاد قوله: «في ذاته». ثالثها: أن يزاد قوله: «في عرضه»، فإن كان الأول فالجواب ما يميز المسئول عنه مطلقًا فصلًا قريبًا، أو بعيدًا، أو خاصة، وإن كان الثاني فالجواب الفصل وحده، وإن كان الثالث فالجواب الخاصة وحدها. (مؤلفه)

وَيُرْسَمُ بِأَنَّهُ كَلِّيٌّ يُقَالُ عَلَىٰ الشَّيْءِ فِي جَوَابِ أَيُّ شَيْءٍ هُوَ فِي ذَاتِهِ.

وَأَمَّا الْعَرَضِيِّ: فَإِمَّا أَنْ يَمْتَنِعَ انْفِكَاكُهُ عَنِ الْمَاهِيَّةِ، وَهُوَ الْعَرَضُ اللَّازِمُ، أَوْ لَا يَمْتَنِعُ ....

وهذا الخلاف مبني على خلافٍ آخر، وهو جواز تركب ماهية من أمرين متساويين، أو عدمه، فالزيادة على الأول، وعدمها على الثاني.

(ويرسم) الفصل **(بأنه:**

- **كلي)** جنس شامل كل كلي.

- **(يقال على الشيء)** المسئول عنه **(في جواب)** فصل مُخرج: العرض العام.

- وإضافة «جواب» **(أي شيء هو)** فصل مُخرج: الجنس والنوع، **(في ذاته)** فصل مُخرج: الخاصة.

والفصل قسمان:

١) قريب: وهو ما يميز الشيء عما يشاركه في جنسه القريب(١).

٢) وبعيد: وهو ما يميزه عما يشاركه في جنسه البعيد(٢).

***

(وأمَّا العرضي فإمَّا) بكسر الهمز، وشد الميم **(أَنْ)** بفتح فسكون، حرف مصدري صلته **(يمتنع انفكاكه عن الماهية)** أي: خلوها عنه ووجودها بدونه، **(وهو العرض اللازم)** للماهية، كالضاحك بالقوة، والمتنفس كذلك بالنسبة للإنسان.

(أو لا يمتنع) انفكاكه عنها، بأن يجوز خلوها عنه، ووجودها بدونه،

---

(١) كالناطق بالنسبة للإنسان. (المطلع)

(٢) كالحساس بالنسبة للإنسان. (المطلع)

وَهُوَ العَرَضُ المُفَارِقُ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِمَّا أَنْ يَخْتَصَّ بِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهُوَ الخَاصَّةُ، كَالضَّاحِكِ بِالقُوَّةِ وَالفِعْلِ لِلإِنْسَانِ،

وَتُرْسَمُ بِأَنَّهَا كُلِّيَّةٌ تُقَالُ عَلَى مَا تَحْتَ حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ قَوْلًا عَرَضِيًّا.

كالضاحك بالفعل والمتنفس كالماك بالنسبة للإنسان، (وهو العرض المفارق) للماهية.

[٤] الخاصة

(وكل واحد منهما) أي: اللازم والمفارق (إما أن يختص بحقيقة واحدة) بأن يكون قاصرًا عليها، ولا يعرض لغيرها، (وهو الخاصة) أي: المسمى خاصة، (كالضاحك بالقُوَّة) بضم القاف، وشد الواو أي: الإمكان، وهذه خاصة لازمة.

(و) بمعنى «أو» الضاحك بـ(الفعل)، وهذه خاصة مفارقة بالنسبة (للإنسان.

وترسم) الخاصة (بأنها:

- كلية) جنس شامل كل كلي، والأولى كلي لأن الكلية من المركب، والكلام في المفرد.

- (تقال) أي: تُحْمَلُ في الجواب، فصل مُخرج: العرض العام (على ما) أي: جزئيات.

- (تحت حقيقة واحدة فقط) فصل مُخرج: الجنس.

- (قولًا عرضيًّا) فصل مُخرج: النوع والفصل.

هذا إن قُيِّد قولها[1] بكونه في جواب، وإن لم يقيد به فالعرض خرج بقوله: «فقط».

---

(١) الضمير يعود على الكلية.

وَإِمَّا أَنْ يَعُمَّ حَقَائِقَ فَوْقَ وَاحِدَةٍ وَهُوَ الْعَرَضُ الْعَامُّ، كَالْمُتَنَفِّسِ بِالْقُوَّةِ وَالْفِعْلِ للإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ مِنَ الحَيَوانِ.

وَيُرسَمُ بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ يُقَالُ عَلَىٰ مَا تَحْتَ حَقَائِقَ مُخْتَلِفَةٍ قَوْلًا عَرَضِيًّا.

والخاصة قسمان:

١) خاصة نوع، كالضاحك للإنسان.

٢) وخاصة جنس، كالمتنفس للحيوان، وكل خاصة نوع خاصة لجنسه، ولا عكس.

[٥] العرض العام

(**وإمَّا أن يعُمَّ**) بضم العين المهملة، وفتح الميم، أي: يشمل كل من العرض اللازم، والعرض المفارق ما تحت (**حقائق فوق**) أي: زائدة علىٰ حقيقة (**واحدة، وهو العرض العام، كالمتنفس بالقوة، و**) أي: أو (**الفعل**) بالنسبة (**للإنسان وغيره من**) أنواع (**الحيوان.**

ويرسم) العرض (**بأنه:**

- **كلي**) جنس شامل كل كلي.
- (**يقال**) في غير الجواب (**علىٰ ما**) أي: جزئيات (**تحت حقائق مختلفة**) فصل مُخرج: النوع، والفصل، والخاصة.
- (**قولًا عرضيًّا**) فصل مُخرج: الجنس.

والتعاريف السابقة للكليات بذاتياتها، فهي حدود، وقد تسامح المصنِّف في قوله: «وترسم».



[مبحث القول الشارح]

الْقَوْلُ الشَّارِحُ

الحَدُّ: قَوْلٌ دَالٌّ عَلَىٰ مَاهِيَّةِ الشَّيْءِ، وَهُوَ الَّذِي يَتَرَكَّبُ مِنْ جِنْسِ الشَّيْءِ وَفَصْلِهِ الْقَرِيبَيْنِ.

تعريف القول الشارح

(القول الشارح)[1] أي: الموصل لمعرفة الماهيات المجهولة، سمِّي قولًا: لتَرَكُّبه، والقول: هو المركب، و«شارحًا»: لشرحه الماهية المجهولة.

أسمائه

ويسمىٰ: تعريفًا، ومعرِّفًا أيضًا -بكسر الراء-، ويُعرَّف بأنه: قول تستلزم معرفته معرفة غيره، أو امتيازه عن غيره.

أقسامه

وهو سبعة أقسام: حد تام، وحد ناقص، ورسم تام، ورسم ناقص، وتقسيم، وتمثيل، وتبديل لفظ بمرادفه.

الحد التام

فـ(الحد) التام: (قول) جنس شامل المعرِّف وغيره، (دال علىٰ ماهية) أي: حقيقة (الشيء) فصل مُخرج: الحد الناقص، لدلالته علىٰ بعضها، والرسم مطلقًا، والتقسيم، والتمثيل، والتبديل بالمرادف، لدلالتها علىٰ خاصتها.

(وهو) أي: الحد التام: القول (الذي) جنس شامل كل معرِّف (يتركب من جنس الشيء) المعرَّف، (وفصله القريبين) فصل مُخرج: ما عدا الحد التام.

---

(١) اعلم أن غرض المنطقي: معرفة ما يوصل إلىٰ التصور، وهو القول الشارح، أو إلىٰ التصديق، وهو الحجة، ولكل منهما مقدمة، ولما فرغ من مقدمة الأول أخذ في بيانه. (المطلع)

كَالحَيَوانِ النَّاطِقِ بِالنِّسْبةِ إِلَىٰ الإِنْسَانِ، وَهُوَ الحَدُّ التَّامُّ.

وَالحَدُّ النَّاقِصُ: هُوَ الَّذِي يَتَرَكَّبُ مِنْ جِنْسِهِ الْبَعِيدِ وَفَصْلِهِ الْقَرِيبِ، كَالْجِسْمِ النَّاطِقِ بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ الإِنْسَانِ.

وَالرَّسْمُ التَّامُّ: هُوَ الَّذِي يَتَرَكَّبُ مِنْ جِنْسِ الشَّيْءِ الْقَرِيبِ وَخَوَاصِّهِ اللَّازِمَةِ لَهُ..........................

وذلك (كالحيوان الناطق، بالنسبة إلىٰ الإنسان، وهو الحد) سمي به: لأنه لغة: المنع، وهو مانع من دخول غير المعرَّف فيه، (التام) سمي به: لتمام الذاتيات فيه.

وشرط الحد التام: تقديم الجنس علىٰ الفصل[1].

الحد الناقص

(والحد الناقص: هو) القول (الذي) جنس شامل كل معرِّف (يتركب من جنسه) أي: المعرَّف (البعيد، وفصله القريب) فصل مُخرج: الحد التام، والرسم مطلقًا، والتقسيم، والتمثيل، والتبديل بالمرادف، (كالجسم الناطق بالنسبة إلىٰ الإنسان) وكونه حدًّا: لمنعه، وناقصًا: لنقصه بعض الذاتيات.

الرسم التام

(والرسم التام: هو) القول (الذي) جنس شامل كل معرِّف (يتركب من جنس الشيء) المعرَّف (القريب، وخواصه) أي: المعرَّف، وإضافته جنسية فأبطلت معنىٰ الجمعية، إذ لا يشترط في تمام الرسم تعدد الخاصة (اللازمة له) أي: المعرَّف.

قوله: «من جنس الشيء القريب وخواصه اللازمة له» فصل مُخرج: ما عدا الرسم التام.

---

(١) لأن الفصل مفسر له، ومفسر الشيء متأخر عنه. (المطلع)

كَالحَيَوانِ الضَّاحِكِ فِي تَعْرِيْفِ الإِنْسَانِ.

وَالرَّسْمُ النَّاقِصُ: هُوَ الَّذِي يَتَرَكَّبُ مِنْ عَرَضِيَّاتٍ تَخْتَصُّ جُمْلَتُهَا بِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، كَقَوْلِنَا فِي تَعْرِيفِ الْإِنْسَانِ: إِنَّهُ مَاشٍ عَلَىٰ قَدَمَيْهِ، عَرِيضُ الْأَظْفَارِ، بَادِي الْبَشَرَةِ، مُسْتَقِيمُ الْقَامَةِ، ضَحَّاكٌ بِالطَّبْعِ.

وذلك (كالحيوان الضاحك) بالقوة (في تعريف الإنسان)، سُمِّي رسمًا: لأنه لغة: الأثر، والخاصة أثر الماهية، وتامًا: لمشابهته الحد التام في ذكر الجنس القريب، وتقييده بشيء من خواص الماهية.

الرسم الناقص

(والرسم الناقص: هو الذي يتركب من) كليات (عرضيات تختص جملتها) أي: مجموعها (بحقيقة واحدة) سواء اختص كل منها بها، أو ببعضها، أو لم يختص شيء منها بها.

(كقولنا في تعريف الإنسان: إنه ماشٍ علىٰ قدميه) هذا شامل الدجاج، والأوز، والعصفور، ونحوها، (عريض الأظفار) هذا شامل البغل، والحمار، والفرس، (بادي) أي: ظاهر (البشرة) هذا شامل للثعبان، ونحوه، (مستقيم القامة) هذا شامل لآدمي البحر، (ضحَّاك بالطبع) هذا شامل للنسناس، سمي رسمًا لما مر، وناقصًا: لنقصه الجنس.

تنبيهات

الاول: قيل: تعريف التعريف محال، لاستلزامه التسلسل.

وأجيب عنه: بمنع استلزامه ذلك، لأن تعريفَ التعريفِ تعريفُ معرّف بنفسه، فلا يحتاج لتعريف آخر.

الثاني: قيل: التعريف بالخاصة ممتنع، لأنه دَوْرٌ، لأن معرفة اختصاصها متوقفة علىٰ معرفة الماهية.

....

وأجيب بأن: التعريف بها لا يتوقف علىٰ معرفة اختصاصها بها، بل علىٰ ملازمتها في الواقع، ولو سُلِّم توقف التعريف بها علىٰ معرفة اختصاصها، لامتنع الحد أيضًا لتوقف التعريف بالذاتي علىٰ معرفة كونه ذاتيًا، وهي متوقفة علىٰ معرفة الماهية.

الثالث: التعريف بالفصل وحده، أو مع الخاصة، أو العرض العام، أو معهما: حد ناقص، والتعريف بالخاصة، وحدها أو مع العرض العام: رسم ناقص.

الرابع: التعريف لا يكون إلا بالقول أو الكناية[1].



(١) ذكر الشارح من أقسام التعريف: التقسيم، والتمثيل، وتبديل لفظ بمرادفه وهو المسمىٰ بالتعريف اللفظي ولم يتكلم عليها، لأن المحققون علىٰ أن التعريف اللفظي داخل في الرسم، لأنه راجع إلىٰ التعريف بالخاصة، فقولنا: «العُقار الخمر» تعريفٌ بالخاصة، لأن لفظ الخمر خاصة من خواص العُقار.

وذهب بعضهم أيضًا إلىٰ أن التعريف بالمثال وبالتقسيم راجع إلىٰ التعريف بالخاصة، لأن المثال والتقسيم خاصتان للمعرَّف.

[مبحث] (القضايا)

الْقَضِيَّةُ: قَوْلٌ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ لِقَائِلِهِ إِنَّهُ صَادِقٌ فِيهِ أَوْ كَاذِبٌ.

(الْقَضَايَا

تعريف القضية

القضية) أي: حقيقتها:

- (قول)[1] أي: مركب، مفيد فائدة تامة، معقول أو ملفوظ، جنس شامل: القضية، والمعرِّف، والقياس، والإنشاء.

- (يصح أَنْ) بفتح فسكون، حرف مصدري، صلته: (يُقال) بضم المثناة تحت، (لقائله) أي: المتكلم به (إِنَّه) بكسر الهمز، أي: قائله (صادق فيه) أي: القول، (أو كاذب) فيه، فصل مُخرج: المعرِّف، والقياس، والإنشاء، والقضية التي قالها معصوم من الكذب، فالحد غير منعكس، وغير جامع.

فالصواب: محتمل الكذب لذاته، فتدخل قضية المعصوم منه.

تنبيه

أسماء القضية

يُسمَّىٰ القول المحتمل للكذب لذاته: خبراً، من حيث احتماله ذلك، وقضية من حيث اشتماله علىٰ الحكم، ومقدمة من حيث كونه جزء قياس، ومطلوبًا من حيث طلبه بالدليل، ونتيجة من حيث إنتاجه القياس، ومسألة من حيث السؤال عنه.

* * *

(١) والمراد بالقول هنا: المركب تركيبًا لفظيًا في القضية اللفظية، أو عقليًا في القضية العقلية. (المطلع)

وَهِيَ إِمَّا حَمْلِيَّةٌ، كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ كَاتِبٌ.

وَإِمَّا شَرطِيَّةٌ مُتَّصِلَةٌ، كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ.

وَإِمَّا شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِلَةٌ، ....

أنــواع القـضـايـا

(وهي) أي: القضية:

[١] (إمَّا) بكسر الهمز، وشد الميم: (حملية)[١] بفتح الحاء المهمل، وسكون الميم، وشد الياء، نسبة للحمل، لاشتمالها علىٰ حمل المحمول علىٰ الموضوع، إن كانت موجبة، (كقولنا: زيد كاتب)، أو سلبه عنه، إن كانت سالبة، كزيد ليس بكاتب.

أقسام الشرطية

[٢] (وإمَّا شَرْطيَّة)[٢] بفتح الشين المعجمة، وسكون الراء، نسبة للشرط:

- (متصلة) لاشتمالها علىٰ تعليق تاليها علىٰ مُقَدِّمِها إن كانت موجبة، (كقولنا: إن كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود)، وعلىٰ سلبه إن كانت سالبة، كقولنا: ليس إن كانت الشمس طالعة، فالليل موجود.

- (وإمَّا شرطية منفصلة) لاشتمالها علىٰ انفصال مُقَدَّمِها من تاليها

---

(١) الحملية: هي التي يكون طرفاها مفردين بالفعل، أو بالقوة، وسميت حملية باعتبار طرفها الأخير. (المطلع)

(٢) الشرطية: هي التي لا يكون طرفاها مفردين، وسميت شرطية: لوجود حرف الشرط فيها، ومتصلة: لاتصال طرفيها صدقًا ومعية، والمنفصلة سميت شرطية تجوزًا لوجود الربط الواقع بين طرفيها بالعناد، ومنفصلة: لوجود حرف الانفصال وهو «إما» الذي صيَّر القضيتين قضية واحدة. (المطلع)

كَقَوْلِنَا: الْعَدَدُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ زَوْجًا أَوْ فَرْدًا.

فَالجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنَ الحَمْلِيَّةِ يُسَمَّىٰ مَوْضُوعًا، وَالثَّانِي مَحْمُولًا.

وَالجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنَ الشَّرْطِيَّةِ..........................

وتنافيهما إن كانت موجبة، (كقولنا: العدد) أي: المؤلف من آحاد، (إمَّا أن يكون زوجًا) أي: منقسمًا قسمين متساويين صحيحين، (أو) يكون (فردًا)[1] أي: لا تنقسم كذلك، أو سلبه إن كانت سالبة، نحو ليس إمَّا أن يكون الإنسان أسودًا، أو يكون كاتبًا.

وللقضية ثلاثة أجزاء:

أجزاء القضية

(فالجزء الأول) في حكم العقل، وإن أُخِّر في اللفظ (من الحملية، يسمىٰ: موضوعًا) لوضعه فيها لحمل محمولها عليه[2].

(و) الجزء (الثاني) منها في حكم العقل، وإن ذُكر أولًا، يسمىٰ: (محمولًا) لحمله علىٰ موضوعها.

والثالث: النسبة بين الموضوع والمحمول، وقد يُذكر في الحملية لفظ يدل عليها، يسمىٰ: رابطة، فإن كان اسمًا كـ «هو» سمي: رابطة غير زمانية، وإن كان فعلًا كـ «كان»، سمي: رابطة زمانية.

(والجزء الأول[3] من الشرطية) متصلة، كانت أو منفصلة[4]،

---

(١) قوله: «العدد إما أن يكون زوجًا أو فردًا» فقد حكم بمنافاة كون العدد زوجًا لكونه فردًا، فلا يجتمعان في عدد ولا يرتفعان عنه، وإن أردت أن تجعلها سالبة قلت: ليس إما أن يكون العدد زوجًا أو منقسمًا بمتساويين، فقد حكم بسلب منافاة الزوجية للانقسام بمتساويين. (مؤلفه)

(٢) لأنه وُضع ليحكم عليه بشيء. (المطلع)

(٣) والمراد بالأول: الطالب للصحبة وإن ذكر آخرًا، وبالثاني المطلوب لها وإن ذكر أولًا. (المطلع)

(٤) الاتصال معناه: التلازم، والانفصال معناه: العناد والتنافي. (مؤلفه)

يُسَمَّىٰ مُقَدَّمًا، وَالثَّانِي تَالِيًا.

وَالْقَضِيَّةُ: إِمَّا مُوجَبَةٌ: كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ كَاتِبٌ، وَإِمَّا سَالِبَةٌ: كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ.

(يسمىٰ: مُقَدَّمًا) بضم الميم، وفتح القاف، والدال المهمل مثقلًا، لتَقدُّمه علىٰ تاليها معنًىٰ واستلزامه إياه وإن تأخر عنه لفظًا.

(و) الجزء (الثاني) من الشرطية، يسمىٰ: (تاليًا) لتُلُوه مقدَّمها، ولازميته لها.

(والقضية) الحملية (إمَّا مُوجبة) بضم الميم، وفتح الجيم أو كسرها، (كقولنا: زيد كاتب، وإمَّا سالبة، كقولنا: زيد ليس بكاتب).

تنبيهان

أقسام القضية الحملية باعتبار جعل أداة السلب جزءًا من الموضوع أو المحمول أو لا.

الأول: أصل أداة السلب: سلب النسبة، وقد يُعْدَلُ بها عنه، وتجعل من الموضوع، أو المحمول، أو منهما، وتسمىٰ القضية: مَعْدُولَةً لذلك، موجبة كانت، أو سالبة.

والقضية التي لم يجعل حرف السلب جزءًا من موضوعها، ولا من محمولها، تسمىٰ: محصلة، موجبة كانت، أو سالبة، نحو زيد كاتب، زيد ليس بكاتب.

والموجبة معدولتهما، نحو كل لا إنسان لا ناطق.

ومعدولة الموضوع، نحو كل لا حيوان جماد.

ومعدولة المحمول، نحو كل إنسان لا صاهل.

والسالبة معدولتهما، نحو كل لا كاتب ليس لا ساكن الأصابع.

ومعدولة الموضوع، نحو كل لا حيوان ليس إنسانًا.

ومعدولة المحمول، نحو لا إنسان ليس لا ناطق.

وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا إِمَّا مَخْصُوصَةٌ كَمَا ذَكَرْنَا.
وَإِمَّا كُلِّيَّةٌ مُسَوَّرَةٌ، كَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ..................

والمحصلة إذا أطلقت انصرفت لمحصلة المحمول، وكذا المعدولة.

أقسام القضية الحملية باعتبار وجود أفراد موضوعها

الثاني: الموجبة تقتضي وجود موضوعها، والسالبة لا تقتضيه، فيصدق: ليس العنقاء بناطق دون العنقاء هو لا ناطق، لأن الإيجاب لا يصدق إلا علىٰ موضوع محقق، كما في الخارجية[1]، أو مقدر الوجود كما في الحقيقية[2]، لأن الأمر إذا لم يثبت لا يثبت له غيره، والسلب يثبت مع عدم وجود الموضوع خارجًا وتقديرًا.

* * *

أقسام القضية الحملية باعتبار الموضوع

(وكل واحدة منهما) أي: الموجبة والسالبة (إمَّا:

- مخصوصة كما ذَكَرْنَا) بقولنا: زيد كاتب، زيد ليس بكاتب، لخصوص موضوعها، وتسمىٰ: شخصية[3] أيضًا لتشخص موضوعها.

القضية الكلية وسورها في الإيجاب والسلب

- (وإمَّا كلية مُسَوَّرة)[4] بضم الميم، وفتح السين المهمل، والواو مثقلًا، أي: مشتملة علىٰ السور الكلي[5]، الدال علىٰ الحكم علىٰ كل فرد من أفراد موضوعها الكلي، (كقولنا) في الموجبة: (كل إنسان

(١) القضية الخارجية: وهي التي يكون الحكم فيها علىٰ أفراد موضوعها الموجودة في الخارج، مثل كل شجر نام.

(٢) القضية الحقيقية: هي التي يكون الحكم فيها علىٰ الأفراد المقدرة الوجود خارجًا، أو الممكنة الوجود، سواء وُجدت بالفعل، أو لم توجد، مثل كل عنقاء طائر.

(٣) المخصوصة أو الشخصية: هي ما كان موضوعها جزئيًا مشخصًا معينًا.

(٤) سميت كلية: لدلالتها علىٰ كثيرين، ومسورة: لاشتمالها علىٰ السور. (المطلع)

(٥) السور: هو اللفظ الدال علىٰ كمية أفراد لموضوع حاصرًا لها محيطًا بها، وهو مأخوذ من سور البلد المحيط بها. (المطلع)

حَيَوان، وَلَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ.

وَإِمَّا جُزْئِيَّةٌ مُسَوَّرَةٌ، كَقَوْلِنَا: بَعْضُ الْإِنْسَانِ كَاتِبٌ، وَبَعْض الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِكاتِبٍ.

حيوان، و) في السالبة: (لا شيء من الإنسان بحجر).

تنبيهات

الأول: سور الإيجاب الكلي في الحملية: «كل» أو «جميع» أو «عامة» أو «قاطبة»، أو نحوها، أو أل الاستغراقية.

الثاني: سور السلب الكلي: «لا شيء»، أو «لا واحد»، أو نحوهما.

الثالث: أصل السور: الدخول علىٰ موضوع كلي، فإن دخل علىٰ موضوع جزئي، نحو كل زيد إنسان، أو علىٰ محمول فقد انحرف، وسميت القضية: منحرفة، ولها مئة وخمس عشرة صورة في المطولات.

الرابع: [قال] السَّعد: «الأسوار التي ذكروها ليس المراد بها الحصر، إنما هي أمثلة، فإن كل ما يُفهِم أن الحكم علىٰ كل الأفراد، أو علىٰ بعضها بلغة من اللغات فهو سور، كأل الاستغراقية، والنكرة المنفية، والتنوين في الإثبات، واثنان وثلاثة ونحوها.

* * *

القضية الجزئية وسورها في الإيجاب والسلب موجبة أو سالبة

(وإمَّا جزئية مُسَوَّرة[1] **كقولنا)** في الموجبة: **(بعض الإنسان كاتب، و)** في السالبة: **(بعض الإنسان ليس بكاتب)**[2].

---

(١) سميت جزئية: لدلالتها علىٰ بعض أفراد الكلي، ومسورة: لاشتمالها علىٰ السور. (المطلع)

(٢) والمسورة تسمىٰ محصورة، كلية كانت أو جزئية. (المطلع)

....

تنبيهات

الأول: سور الإيجاب الجزئي: «بعض»، أو «واحد»، وسور السلب الجزئي: «ليس بعض»، أو «بعض ... ليس»، أو «ليس كل».

الثاني: فُرِّقَ بين «ليس بعض»، و«بعض ليس» بأن: «ليس بعض» لا يكون إلا للسلب، لأن أصله: «ليس بعض الحيوان»، فلم تدخل «ليس» علىٰ الموضوع بل علىٰ السور، وأمَّا «بعض ... ليس» فيصح مجيئه للعدول، الذي هو إيجاب، لأن أصله: «بعض الحيوان ليس بإنسان»، فيصح جعل «ليس» جزءًا من المحمول، فيصير المعنىٰ ثبوت غير الإنسان للحيوان، لا سلب الإنسان عنه.

الفرق بين ليس كل، وبين (ليس بعض) و(بعض ليس)

الثالث: فرق بين «ليس كل»، وبين «ليس بعض» و«بعض ليس» بأن:

- «ليس كل» يدل علىٰ سلب الإيجاب الكلي مطابقة، وعلىٰ السلب الجزئي التزامًا، لأن معنىٰ «كل إنسان حيوان» الإيجاب الكلي وليس سلبه، ولزمه السلب الجزئي، لأن سلب الإيجاب الكلي صادق بسلب المحمول عن كل فرد، وبسلبه عن بعض الأفراد، وعلىٰ كل فسلبه عن البعض متحقق.

- وبأن «ليس بعض» و«بعض ليس» يدلان علىٰ السلب الجزئي مطابقة، وعلىٰ سلب الإيجاب الكلي التزامًا، لأن معناهما سلبه عن البعض، ورفع الإيجاب الكلي لازم له، لأنه إذا لم يثبت للبعض لم يثبت لكل فرد ضرورة.

* * *

وَإِمَّا أَنْ لا يَكُونَ كَذلِكَ، وَتُسَمَّىٰ مُهْمَلَةً، كَقَوْلِنَا: الْإِنْسَانُ كَاتِبٌ وَالْإِنْسَانِ لَيْس بِكاتِبٍ.

القضية المهملة

(وإمَّا أَنْ) بفتح فسكون، حرف مصدري، صلته: (لا يكون) كل من الموجبة والسالبة (كذلك)، أي: المذكور من المخصوصة، والكلية المسورة، والجزئية المسورة، بأن يكون موضوعها كليًا، وحُكِم فيها علىٰ أفراده، ولم يتعرَّض فيها لكون الحكم علىٰ كل فرد، أو علىٰ بعض الأفراد، (وتسمىٰ: مُهْمَلة) بضم، فسكون، ففتح: لإهمال بيان كمية الأفراد المحكوم عليها فيها.

(كقولنا) في الموجبة: (الإنسان كاتب، و) في السالبة: (الإنسان ليس بكاتب).

تنبيهات

الأول: المهملة في قوة الجزئية، والشخصية في حكم الكلية[1].

القضية الطبيعية

الثاني: زاد بعضهم: الطبيعية: وهي التي موضوعها كلي، مراد به الحقيقة، كالحيوان جنس، والإنسان نوع، والناطق فصل، والضاحك خاصة، والماشي عرض عام[2].

أقسام القضية الشرطية باعتبار الموضوع

الثالث: تجري الأقسام الأربعة في الشرطية المتصلة والمنفصلة، بحسب أوضاع وأحوال مُقَدَّمها.

فإن كان الحكم باللزوم، أو العناد علىٰ وضع معين، نحو إن جئتني

---

(١) فإذا قلنا: الإنسان كاتب، فقد حكمنا بثبوت الكتابة علىٰ ما صدق عليه الإنسان قطعًا، لكن هذا الماصدق يحتمل كل الأفراد أو بعضها، والثاني متيقن، والأول مشكوك، فحمل علىٰ المتيقن وألغي المشكوك، وجُعلت في قوة الجزئية. (مؤلفه)

(٢) وإنما تركها الأكثرون لأنها ليست بمعتبرة في العلوم. (المطلع)

....

الآن أكرمتك، وزيد الآن إمَّا كاتب أو غير كاتب، فمخصوصة.

وإن كان علىٰ جميع الأوضاع الممكنة مع مُقَدَّمها، نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، ودائمًا إمَّا أن يكون العدد زوجًا أو فردًا، فمحصورة كلية.

وإن كان علىٰ بعضها غير معين، فإن اشتملت علىٰ سور الجزئي، نحو قد يكون إذا كان الشيء حيوانًا كان إنسانًا، وقد يكون إمَّا أن يكون الشيء حيوانًا أو أبيض، فمحصورة جزئية، وإلا فمهملة، نحو إن كانت الشمس طالعة كان النهار موجودًا، ونحو العدد إمَّا زوج أو فرد.

سور القضايا الشرطية المتصلة والمنفصلة

الرابع: سور الإيجاب الكلي في المتصلة: «كلما»، و«مهما»، و«متىٰ ما»، وفي المنفصلة: «دائمًا»، وسور السلب الكلي فيهما: «ليس البتة»، وسور الإيجاب الجزئي فيهما: «قد يكون»، وسور السلب الجزئي فيهما: «قد لا يكون».

الخامس: المناطقة يعبِّرون في الأمثلة عن الموضوع، والمحمول، والمقدَّم، والتالي بالحروف، استحسانًا للاختصار، ولدفع توهم انحصار الأحكام في مادة.

الموجهات

السادس: لا بد للنسبة من صفة في الواقع تسمىٰ: مادة وعنصرًا[1]، واللفظ الدال عليها: جهة، والقضية المشتملة عليه: موجهة[2].

---

(١) باعتبار وقوعها في الواقع، وأما باعتبار حصولها في العقل فتسمىٰ جهة. (مؤلفه)

(٢) وللسادة الأزهرية اعتناء ببيان أحكام القضايا الموجهات، فقد نظم العلامة الشيخ منصور المنوفي «منظومة» مكونة من ثمانية وأربعين بيتًا في الموجهات، ثم «شرحها»، ولشيخ الأزهر الشيخ محمد الفحام «رسالة في الموجهات»، وقد طبعتهما مشيخة =

وأصول المادة أربعة: الضرورة، أي: الوجوب، والدوام، والإمكان، والإطلاق، أي: الحصول بالفعل، ولها فروع:

* فيتفرع عن الضرورة سبع قضايا، لأنها إمَّا أن تُطلق، أو تُقيَّد بوصف، أو بوقت معين، أو بحين.

والمقيدة بوصف إمَّا أن يُقتصر فيها على التقييد به، وإمَّا أن يزاد عليه نفي دوامه.

والمقيدة بوقت معين إمَّا أن يقتصر فيها على ذلك، وإمَّا أن يزاد عليه نفي دوامه.

والمقيدة بحين إمَّا أن يقتصر فيها على ذلك، وإما أن يزاد عليه نفي دوامه، فهذه سبع.

الأولى: الضرورية المطلقة: وهي التي حُكم فيها بضرورة النسبة لذات الموضوع، نحو كل إنسان حيوان بالضرورة.

والثانية: المشروطة العامة: وهي التي حُكم فيها بضرورتها لوصفه، نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبًا، وهاتان بسيطتان[1].

= الأزهر الشريف باعتناء الأخ الفاضل يحيىٰ زكريا وفقه الله، ولشيخ الإسلام والمسلمين الشيخ محمد عليش «رسالة في الموجهات» ألحقناها بهذا المجموع المبارك.

(١) لتمييز المركب من البسيط في الموجهات يُنظر إن كان فيها «لا دائمًا» أو «لا ضرورة» فهي مركبة، وما ليس فيها أحد هذين فهي بسيطة إلا الممكنة الخاصة، وقد نظم هذا ابن مرزوق بقوله:

وما حوىٰ من القضايا «لا كذا» * أو خاصُ إمكانٍ مُركبًا خُذا
وما عرىٰ عن ذين فالبسيطُ * فادعُ لمنْ قرَّبَ با نشيطُ (مؤلفه)

....

والثالثة: المشروطة الخاصة: وهي التي حُكم فيها بضرورتها لوصفه، وزيادة نفي دوامه، نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبًا لا دائمًا، وهي مركبة من مشروطة عامة، وهي ما قبل لا دائمًا، ومن مطلقة عامة مأخوذة من لا دائمًا، أي: لا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالإطلاق العام.

الرابعة: الوقتية المطلقة: وهي التي حُكم فيها بضرورتها في وقت معين، نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة وقت كتابته، وهي بسيطة.

الخامسة: الوقتية الخاصة: وهي التي حُكم فيها بضرورتها في وقت معين، مع زيادة نفي دوامه، نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة وقت كتابته لا دائمًا، وهي مركبة من وقتية مطلقة، وهي ما قبل لا دائمًا، ومطلقة عامة مأخوذة من لا دائمًا، أي: لا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالإطلاق العام.

السادسة: المنتشرة المطلقة: وهي التي حُكم فيها بضرورتها في حين، نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة حين كتابته، وهي بسيطة.

السابعة: المنتشرة الخاصة: وهي المنتشرة العامة بزيادة لا دائمًا، وهي مركبة من منتشرة عامة، ومطلقة عامة.

* **ويتفرع عن الدوام ثلاثُ قضايا، لأنه إمَّا أن يكون لذات الموضوع، وإما أن يُقيَّدَ بوصفه، وإمَّا أن يقتصر فيه علىٰ القيد، وإما أن يزاد عليه نفي دوامه.**

الأولى: الدائمة المطلقة: وهي التي حُكم فيها بدوامها بلا قيد زائد علىٰ ذات موضوعها، نحو كل كاتب متحرك الأصابع دائمًا، وهي بسيطة.

....

الثانية: العرفية العامة: وهي التي حُكم فيها بدوامها مقيدًا بوصف موضوعها، نحو كل كاتب متحرك الأصابع دائمًا ما دام كاتبًا.

الثالثة: العرفية الخاصة: وهي العرفية العامة بزيادة لا دائمًا، وهي مركبة من عرفية عامة ومطلقة عامة، أي: لا شيء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالإطلاق العام، ولا يتصور مع دوام النسبة تقييدها بوقت أو حين، فلذا لم تكن الدوائم سبعًا كالضروريات.

* ويتفرع عن الإمكان خمس قضايا، لأنه إمَّا ان يكون عامًا وهو سلب الضرورة لهن نقيض النسبة فقط، فيصدق بوجوبها وجوازها، وإما أن يكون خاصًا، وهو سلبها عنها وعن نقيضها، فتكون جائزة فقط، وإما أن يُقَيَّدَ بداومها، وإمَّا أن يُقيَّد بوقت، وإمَّا أن يُقيَّد بحين.

الأولى: الممكنة العامة: وهي التي حُكم فيها بسلب ضرورة نقيضها، نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالإمكان العام، وهي بسيطة.

الثانية: الممكنة الخاصة: وهي التي حُكم فيها بسلب الضرورة عنها وعن نقيضها، نحو كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص، وهي مركبة من ممكنتين عامتين.

الثالثة: الممكنة الدائمة: وهي التي قُيِّدَ إمكانها بدوامه، نحو كل جرم معدوم بالإمكان دائمًا.

الرابعة: الممكنة الوقتية: التي قُيِّد إمكانها بوقت، نحو كل إنسان حي بالإمكان وقت مفارقة الروح له، وهي بسيطة.

الخامسة: الممكنة الحينية: التي قُيِّد إمكانها بحين، نحو كل آكل لمقتاته عادة جائع بالإمكان حين أكله، وهي بسيطة.

....

* ويتفرع عن الإطلاق خمس قضايا، لأنه إمَّا أن يُحكم فيه بوقوع النسبة بلا قيد، وإمَّا أن يقيد بنفي الضرورة، وإمَّا أن يقيد بنفي الدوام، وإمَّا أن يقيد بوقت، وإمَّا أن يقيد بحين.

الأولى: المطلقة العامة: نحو كل إنسان ميت بالإطلاق العام، وهي بسيطة.

الثانية: الوجودية اللادائمة: وهي مثلها مع زيادة نفي دوامها، نحو كل إنسان ميت بالإطلاق لا دائمًا، وهي مركبة من مطلقتين عامتين.

الثالثة: الوجودية اللاضرورية: وهي مثل الأولىٰ بزيادة نفي ضرورتها، نحو كل إنسان ميت بالإطلاق لا بالضرورة، وهذه مركبة من مطلقة وممكنة عامتين.

الرابعة: المطلقة الوقتية: وهي التي قُيِّد إطلاقها بوقت معين، نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالإطلاق العام وقت كتابته، وهي بسيطة.

الخامسة: المطلقة الحينية: وهي التي قُيِّد إطلاقها بحين وصف الموضوع، نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالإطلاق العام حين كتابته، وهي بسيطة.

السابع: عُلِم مما تقدَّم أن «لا دائمًا» عبارة عن مطلقة عامة، و«لا ضرورة» عبارة عن ممكنة عامة، وأن المركبة مشتملة علىٰ قضيتين:

إحداهما: مبيِّنة مادة نسبة القضية.

والأخرىٰ: مبيِّنة مادة نقيضها متفقين في الكم، مختلفين في الكيف والجهة، إلا الممكنة الخاصة، فمركبة من ممكنتين عامتين، والوجودية اللادائمة فمركبة من مطلقتين عامتين.

وَالمُتَّصِلَةُ: إِمَّا لُزُومِيَّةٌ، كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَت الشَّمْسُ طَالِعَة فالنَّهَارُ مَوْجُودٌ.

وَإِمَّا اتِّفَاقِيَّةٌ، كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَ الإِنْسَانُ نَاطِقًا فَالْحِمَارُ نَاهِقٌ.

أقسام الشرطية المتصلة

(والمتصلة:

[١] إمَّا لُزُومِيَّة) بضم اللام، والزاي، وهي التي حُكم فيها بصدق تاليها علىٰ فرض صدق مُقَدَّمها إن كانت موجبة، أو بلا صدق تاليها علىٰ فرض صدق مقدَّمها إن كانت سالبة، لعلاقة بينهما توجب ذلك، كالعِلِّية، أي: كون المقدم عِلة التالي، أو عكسه، أو كونهما معلولي علة واحدة، وككونهما أمرين إضافيين متوقفًا كل منهما علىٰ الآخر.

(كـ) نحو (قولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود)، ونحو إن كان النهار موجودًا فالشمس طالعة، ونحو إن كان النهار موجودًا فالأرض مضيئة، ونحو إن كان زيدًا أبا عمرو فعمرو بن زيد.

[٢] (وإمَّا اتفاقية[١]:) وهي التي حُكم فيها بذلك، لا لعلاقة تُوجبه، بل لمجرد التصاحب والاقتران، (كقولنا: إن كان الإنسان ناطقًا فالحمار ناهق.

---

(١) الاتفاقية قسمان: عامة وخاصة، فالخاصة: هي التي حكم فيها بصدق التالي علىٰ تقدير صدق المقدم لا لعلاقة، كمثال المصنف، والعامة: هي التي حكم فيها بأن بقاء صدق التالي لا ينافي وقوع المقدم، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]، فمقدمها: كون ما في الأرض من الشجر أقلام، وأمداد البحر سبعة أبحر، وهو ممكن الوقوع ولكنه لم يقع، وتاليها: عدم نفاد كلمات الله تعالىٰ، وهو واقع دائم لا يرفعه تقدير وقوع المقدم، فقد نفىٰ تعالىٰ عن كلماته النفاد بأبلغ وجه. (مؤلفه)

وَالْمُنْفَصِلَةُ: إِمَّا حَقِيقَةٌ، كَقَوْلِنَا: الْعَدَدُ إِمَّا زَوْجٌ وَإِمَّا فَرْدٌ، وَهِيَ مَانِعَةُ الجَمْعِ وَالْخَلَوِّ مَعًا.

وَإِمَّا مَانِعَةُ الجَمْعِ فَقَطْ، كَقَوْلِنَا: هذَا الشَّيْءُ إِمَّا شَجَرٌ أَوْ حَجَرٌ.

وَإِمَّا مَانِعَةُ الْخُلُوِّ فَقَطْ، كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْبَحْرِ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَغْرَقَ.

أقسام الشرطية المنفصلة

والمنفصلة: (١) إمَّا حقيقية:) وهي التي حُكم فيها بالتنافي بين مقدَّمها وتاليها في الثبوت والنفي.

وتتركب من: النقيضين، أو المساويين لهما، (كقولنا: **العدد إمَّا زوج وإمَّا فرد، وهي مانعة الجمع والخلو معًا.**

(٢) **وإمَّا مانعة الجمع فقط**:) وهي التي حُكم فيها بالتنافي بين مقدَّمها وتاليها في الثبوت فقط.

وتتركب من: شيء والأخص من نقيضه، (**كقولنا: هذا الشيء إمَّا شجر أو حجر**)، إذ «لا يكون شجرًا حجرًا»، ويجوز انتفاؤهما بكونه «حيوانًا».

(٣) (**وإمَّا مانعة الخلو فقط**) أي: دون الجمع فيجوز اجتماع مقدَّمها وتاليها في الثبوت، وهي التي حُكم فيها بالتنافي بينهما في النفي فقط.

وتتركب من: شيء وأعم من نقيضه، (**كقولنا: زيد إمَّا أن يكون في البحر، وإمَّا أن لا يغرق**) فنقيض مقدمها «لا يكون في البحر»، وهو أخص من «لا يغرق»، لصدق هذا بـ «من في البحر في سفينة»، وبـ «من ليس في البحر»، ونقيض تاليها وهو «لا يغرق»: «يغرق»، ويكون «في البحر» أعم

وَقَدْ تَكُونُ المُنْفَصِلَاتُ ذَوَاتِ أَجْزَاءٍ، كَقَوْلِنَا: الْعَدَدُ إِمَّا زَائِدٌ أَوْ نَاقِصٌ أَوْ مُسَاوٍ.

منه لصدقه بـ: «من غرق» وبـ«مَن في السفينة»، ومقدمها وتاليها يجتمعان في «من في سفينة في بحر»، ولا ينتفيان معًا، لأنه يستلزم انتفاء النقيضين، لأنه يلزم من انتفاء الأعم انتفاء الأخص، وهو نقيض الآخر.

تنبيهان

الأول: مرادهم بالبحر: ما يُمكن الغرق فيه عادة، لا خصوص معناه الحقيقي، فلا يتوهم انتفاؤهما فيمن غرق في نحو بئر أو زيت مثلًا.

الثاني: سميت مانعة الجمع والخلو معًا حقيقية: لأن تنافي مقدمها، وتاليها أشد من تنافي مقدم وتالي الأخيرتين(١).

* * *

أجزاء القضايا المنفصلة

(وقد تكون المنفصلات) أي: الحقيقية، ومانعة الجمع فقط، ومانعة الخلو فقط، (ذوات أجزاء) ثلاثة أو أكثر.

(كقولنا: العدد) أي: ما يتركب من آحاد، (إمَّا زائد) وهو الذي يزيد عليه مجموع الكسور المتعلقة الخارجة منه، كالاثني عشر، فإن مجموع نصفه وثلثه وربعه وسدسه: خمسة عشر.

(أو ناقص) وهو ما نقص عنه مجموعها، كالأربعة، فإن مجموع نصفه وربعه: ثلاثة.

(أو مساو) وهو ما ساواه مجموعها، كستة، فإن مجموع نصفها

---

(١) وسميت الثانية مانعة جمع: لاشتمالها علىٰ منع الجمع بين طرفيه في الصدق، والثالثة مانعة خلو: لاشتمالها علىٰ منع الخلو بين طرفيها في الكذب، إذ الواقع لا يخلو عن أحدهما. (المطلع)

....

وثلثها وسدسها: ستة، وهذه حقيقية لا تجتمع أجزاؤها في عدد، ولا تنتفي كلها عن عدد.

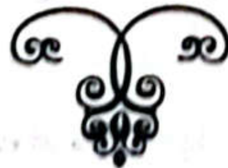
تنبيهان

ما تتركب منه المنفصلة والمتصلة

الأول: كون هذه المنفصلة ونحوها مركبة من أكثر من جزأين، إنما هو بحسب الظاهر، ولم تتركب في الحقيقة إلا من جزأين، بأن يقال: العدد إمَّا زائد أو لا، أو العدد إمَّا ناقص أو لا، أو العدد إمَّا مساو أو لا، وأولًا في الأول صادق بالناقص والمساوي، وفي الثاني شامل للزائد المساوي، وفي الثالث شامل للزائد والناقص.

الثاني: تتركب المتصلة: من حمليتين، ومن متصلتين، ومن منفصلتين، ومن حملية ومتصلة، ومن حملية ومنفصلة، ومن متصلة وحملية، ومن متصلة ومنفصلة، ومن منفصلة وحملية، ومن منفصلة ومتصلة، فهذه تسع صور.

وتتركب المنفصلة: من حمليتين، ومن متصلتين، ومن منفصلتين، ومن حملية ومتصلة، ومن حملية ومنفصلة، ومن متصلة ومنفصلة، فهذه ست صور.



[مبحث التناقض]

التَّنَاقُضُ: هُوَ اخْتِلَافُ الْقَضِيَّتَيْنِ بِالْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ، بِحَيْثُ يَقْتَضِي لِذَاتِهِ أَنْ تَكُونَ إِحْدَاهُمَا صَادِقَةً وَالْأُخْرَىٰ كاذِبَةً، كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ كَاتِبٌ، زَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ.

[مبحث التَّنَاقُضِ]

تعريف التناقض

(التناقض: هو) أي: حقيقته:

- (اختلاف) جنس شامل: العُرف وغيره، وإضافته إلىٰ (القضيتين) فصل مُخرج: اختلاف مفردين، واختلاف مفرد وقضية[1].

- (بالإيجاب والسلب) فصل مُخرج: اختلاف قضيتين بالحمل والشرط، أو الاتصال والانفصال، أو الكلية والجزئية، أو العدول والتحصيل، أو نحوها مما سوىٰ الإيجاب والسلب.

- (بحيث يقتضي) الاختلاف (لذاته، أن تكون إحداهما) أي: القضيتين المختلفتين بالإيجاب والسلب (صادقة، والأخرىٰ كاذبة، كقولنا: زيد كاتب، زيد ليس بكاتب).

قوله: «بحيث يقتضي...» إلىٰ آخره، فصل مُخرج: اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب، ولم يقتض ذلك، كزيد ساكن، زيد ليس بمتحرك، لاحتمال صدقهما معًا وكذبهما معًا.

وقوله: «لذاته» فصل مُخرج: اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب

---

(١) قوله: (اختلاف مفردين) أي: بالإيجاب والسلب، نحو زيد لا زيد، أو بغيرهما، نحو السماء والأرض، وقوله: (اختلاف قضية، ومفرد)، نحو زيد وقام عمرو. (مؤلفه)

وَلَا يَتَحَقَّقُ ذلِكَ إِلَّا بَعْدَ اتِّفَاقِهِمَا فِي: المَوْضُوعِ، وَالمَحْمُولِ، وَالزَّمَانِ، وَالمَكانِ، وَالإِضَافَةِ، ....

المقتضي لذلك لا لذاته، كقولنا: زيد إنسان، زيد ليس بناطق، فإن اقتضاء اختلافهما ذلك ليس لذاته، بل لأن الأولىٰ في قوة "زيد ناطق"، والثانية في قوة "زيد ليس بإنسان" لمساواة الإنسان الناطق[1].

شروط التناقض

(ولا يتحقق ذلك) التناقض بين قضيتين مخصوصتين، أو محصورتين (إلا بعد اتفاقهما) أي: القضيتين (في:

[١] الموضوع) بأن يكون موضوع إحداهما موضوع الأخرىٰ، فإن اختلفتا فيه، كزيد قائم، عمرو ليس بقائم، فلا تناقض بينهما، لاحتمال صدقهما معًا، وكذبهما معًا، والنقيضان لا يكذبان معًا، ولا يصدقان معًا.

[٢] (و) في (المحمول) بأن يكون محمول إحداهما عين محمول الأخرىٰ، فإن اختلفتا فيه، كزيد كاتب، زيد ليس بشاعر، لم تتناقضا لذلك.

[٣] (و) في (الزمان) بأن يكون زمان نسبة إحداهما عين زمان نسبة الأخرىٰ، فإن اختلف زمانها، نحو زيد نائم بالليل، زيد ليس بنائم بالنهار، لم تتناقضا لذلك.

[٤] (و) في (المكان) بأن يكون مكان نسبة إحداهما هو مكان نسبة الأخرىٰ، فإن اختلفتا فيه، نحو زيد نائم في البيت، زيد ليس بنائم في الجامع، لم تتناقضا لذلك.

[٥] (و) في (الإضافة) أي: النسبة المتوقفة علىٰ شيئين، بأن يكون

---

(١) شرطا التناقض: الاختلاف في الكيف، والاختلاف في الكم، وقد تقدَّم أولهما في حد التناقض. (مؤلفه)

وَالْقُوَةِ وَالْفِعْلِ، وَالجُزْءِ وَالْكُلِّ، ....

نسبة إحداهما عين نسبة الأخرىٰ، فإن اختلفتا فيها، نحو زيد أب لعمرو، زيد ليس أبًا لبكر، لم تتناقضا لذلك.

[٦] (و) في (القوة) أي: إمكان الشيء حال عدمه، بأن يكون النسبة بالقوة فيهما، فإن كانت إحداهما بالقوة، وفي الأخرىٰ بالفعل، لم تتناقضا لذلك. (و) في (الفعل) أي: حصول الشيء، بأن تكون النسبة بالفعل فيهما، فإن كانت في إحداهما بالقوة، وفي الأخرىٰ بالفعل، نحو الخمر في دَنِّها[1] مُسكرة بالقوة، ليست الخمر في دَنِّها مُسكرة بالفعل، لم تتناقضا لذلك.

[٧] (و) في (الجزء) بأن يكون موضوع إحداهما بمعنىٰ الجزء، وموضوع الأخرىٰ كذلك، فإن كان موضوع إحداهما بمعنىٰ الجزء، وموضوع الأخرىٰ بمعنىٰ الكل، لم تتناقضا لذلك. (و) في (الكل) بأن يكون موضوع إحداهما بمعنىٰ الكل، وموضوع الأخرىٰ كذلك، فإن كان موضوع إحداهما بمعنىٰ الكل، وموضوع الأخرىٰ بمعنىٰ الجزء، لم تتناقضا لذلك، نحو الزنجي أسود، الزنجي ليس أسود[2].

(١) قوله: (دنها) بفتح الدال المهملة، وشد النون، وعاء مدور متسع أعلاه، ضيق أسفله. (مؤلفه)

(٢) إن قلت: لم عُدَّتْ وحدة الجزء والكل واحدة، وكذلك القوة والفعل واحدة، والنظر يقتضي عدهما وحدتين، فتصير الوحدات عشرًا.

قلت: لأنه لا يتصور اختلاف القضيتين بالكل وحده أو الجزء كذلك، أو القوة كذلك أو الفعل وحده مع اتحاد الموضوع، بخلاف سائر الوحدات فيتصور ذلك فيها. (مؤلفه)

وقوله: (الزنجي أسود) أي: بعضه، (الزنجي ليس أسود) أي: كله. (المطلع)

وَالشَّرْطِ.

وَنَقِيضُ المُوجَبَةِ الْكُلِّيَّةِ إِنَمَا هِيَ السَّالِبَةُ الجُزْئِيَّةُ، كَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوانٌ، وَبَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوانٍ.

وَنَقِيضُ السَّالِبَةِ الْكُلِّيَّةِ إِنَّمَا هِيَ المُوجَبَةُ الجُزْئِيَّةُ، كَقَوْلِنَا: لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَيَوانٍ، وَبَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوانٌ.

---

[٨] (و) في (الشرط) فإن اختلفتا فيه، نحو الجسم مفرق للبصر إن كان أبيض، ليس الجسم مفرقًا للبصر إن كان أسود، لم تتناقضا لذلك.

تنبيهان

الأول: اختُصِرت الثمانية بوحدتي الموضوع والمحمول، لاستلزامهما بقيتها، وبوحدة النسبة لاستلزامها الثمانية.

الثاني: شرط تناقض الشرطيتين: الوحدات الثمانية أيضًا، لكن بإبدال الموضوع والمحمول بالمقدَّم والتالي.

* * *

تناقض القضايا

(ونقيض الموجبة الكلية إنما هي السالبة الجزئية، كقولنا: كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان ليس بحيوان.

ونقيض السالبة الكلية إنما هي الموجبة الجزئية، كقولنا: لا شيء من الإنسان بحيوان، وبعض الإنسان حيوان[١]**.**

---

(١) وجه الحصر: أن الإيجاب لا يناقضه إلا السلب، والكلية لا يناقضها إلا الجزئية، وحاصل ما يقال هنا: أن الشخصية يكفي في نقضها تبدبل كيفها، بشرط الاتحاد فيما تقدم، والمحصورة لا بد فيها من التبديل في الكيف والكم، والمهملة في قوة الجزئية فنقيضها كلية، موجبة كانت أو سالبة. (مؤلفه)

فَالمَحْصُورتَانِ لَا يَتَحَقَّقُ التَّنَاقُضُ بَيْنَهُمَا إِلَّا بَعْدَ اخْتِلَافِهِمَا فِي الْكَمِّيَّةِ لِأَنَّ الْكُلِّيَّتَيْنِ قَدْ تَكْذِبَانِ، كَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ كَاتِبٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِكَاتِبٌ.

وَالجُزْئِيَّتَيْنِ قَدْ تَصْدُقَانِ، كَقَوْلِنَا: بَعْضُ الْإِنْسَانِ كَاتِبٌ، وَبَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِكَاتِبٍ.

فالمحصورتان) أي: الكلية موجبة كانت أو سالبة، والجزئية كذلك[1] (لا يتحقق التناقض بينهما) مع اتحادهما في الثمانية السابقة (إلا بعد اختلافهما في الكمية) أي: الكلية والجزئية، بأن تكون إحداهما كلية، والأخرىٰ جزئية، (لأن الكليتين قد تكذبان، كقولنا: كل إنسان كاتب) بالفعل (ولا شيء من الإنسان بكاتب) بالفعل، والنقيضان لا يكذبان.

(والجزئيتين قد تصدقان، كقولنا: بعض الإنسان كاتب) بالفعل، (وبعض الإنسان ليس بكاتب) بالفعل، والنقيضان لا يصدقان[2].

---

(١) قوله: (فالمحصورتان) ثم فسَّره بأربع، لأن التناقض لا يكون إلا بين قضيتين لا أربع. (مؤلفه)

(٢) وهذان المثالان للحمليتين، ومثال الشرطيتين المتصلتين الاتفاقيتين: كلما كان الإنسان كاتبًا فالحمار ناهق، ليس كلما كان الإنسان كاتبًا فالحمار ناهق، ومثال اللزوميتين: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، ليس كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، ومثالهما منفصلتين: دائمًا إما أن يكون العدد زوجًا أو فردًا، ليس دائمًا إما أن يكون العدد زوجًا أو فردًا.

تتمة: المهملة في قوة الجزئية، فنقيض الموجبة المهملة كلية سالبة، نحو الإنسان كاتب، لا شيء من الإنسان بكاتب، ونقيض المهملة السالبة كلية موجبة، نحو الإنسان ليس بكاتب، كل إنسان كاتب. (مؤلفه)

العكس[1]

هُوَ أَنْ يُصَيَّرَ المَوْضُوعُ مَحْمُولًا، وَالمَحْمُولُ مَوْضُوعًا

العكس

أقسام العكس

لغة: القلبُ، وعُرْفًا ثلاثة أقسام:

[١] عكس مستوي، وهو المراد عند الاطلاق، وعليه اقتصر المصنِّف.

[٢] وعكس نقيض موافق: وهو تبديل كلِّ طرف من القضية الحملية، أو المتصلة بنقيض الآخر منها، بشرط: بقاء الصدق والكيف، نحو كل إنسان حيوان، وكل لا حيوان لا إنسان.

[٣] وعكس نقيض مخالف: وهو تبديل الطرف الأول بنقيض الثاني، والثاني بعين الأول، مع بقاء الصدق دون الكيف، نحو كل إنسان حيوان، ولا شيء من لا حيوان بإنسان.

تعريف العكس المستوي

(العكس) أي: المستوي (هو) أي: حقيقته:

- (أَنْ) بفتح فسكون، حرف مصدري، صلته (يُصَيَّر) -بضم، ففتحتين مُثَقَّلًا- في الحملية: (**الموضوع محمولًا والمحمول موضوعًا**)، وفي المتصلة: المُقدَّم تاليًا والتالي مُقدمًا.

---

(١) قوله: (العكس) احتيج إليه: للاستعانة به على تمييز صادق القضايا من كاذبها، ولأنه قد يعسر الاستدلال على صدق الشيء أو كذبه، فيقام الدليل على صدق عكسه أو كذبه.

وأَخَّرَهُ عن التناقض المحتاج إليه لذلك أيضًا: لأن التناقض أقوى منه في ذلك لقوة دلالة صدق النقيض على كذب نقيضه وبالعكس، ضرورة استحالة اجتماع النقيضين وارتفاعهما، بخلاف دلالة العكس فإنها من باب دلالة صدق الملزوم على صدق لازمه، ونفي اللازم على نفي ملزومه. (مؤلفه)

مَعَ بَقَاءِ السَّلْبِ وَالْإِيجَابِ بِحَالِهِ وَالتَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ بِحَالِهِ.

- (مع بقاء السلب والإيجاب بحاله[1]) بأن يكون الأصل وعكسه موجبين أو سالبين.

- (و) بقاء (التصديق) بأن يكونا مُصَدَّقَينِ، (والتكذيب بحاله) بأن يكون كذب العكس مستلزمًا كذب أصله، لأن العكس لازم لأصله، وكذب اللازم يستلزم كذب ملزومه.

تنبيهات

الأول: في عبارةٍ «الصدق والكذب»، وفي أخرىٰ الاقتصار علىٰ «الصدق»، وهو الصحيح، لأنه لا يلزم من كذب الأصل كذب عكسه، نكل حيوان إنسان كاذب، وعكسه بعض الإنسان حيوان صادق[2]، ولكن الأولىٰ الاقتصار علىٰ التصديق، لأن المراد أنه متىٰ فُرض صدق الأصل لزمه فرض صدق عكسه، سواء كانا صادقين في الواقع أم لا.

الثاني: أن الاصطلاح أن يراد بالموضوع: ذاته، وماصدقات مفهومه، وبالمحمول: مفهومه.

فالمراد من تصيير الموضوع محمولًا: أن اللفظ الذي كان في الأصل مرادًا منه الذات والماصدقات، وكان موضوعًا فيه، يراد منه: المفهوم، ويُجعل محمولًا في عكسه.

---

(١) **قوله:** (السلب والإيجاب) الواو بمعنىٰ أو، والأخصر الكيف، لأنهم تتبعوا القضايا فلم يجدوها بعد التبديل ملازمة للأصل في الصدق، إلا وهي موافقة له في الكيف. (مؤلفه)

(٢) بل العكس كاذب في هذا المثال، والمثال الصحيح: بعض الإنسان حيوان كاذبة، وعكسه بعض الحيوان إنسان صادقة.

وَالْمُوجَبَةُ الْكُلِّيَّةُ لَا تَنْعَكِسُ كُلِّيَّةً إِذْ يَصْدُقُ قَوْلُنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَلَا يَصْدُقُ: كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ، بَلْ تَنْعَكِسُ جُزْئِيَّةً، لِأَنَّا إِذَا قُلْنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ لَزِمَ أَنْ يَصْدُقَ: بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، فَإِنَّا نَجِدُ الْمَوْضُوعَ شَيْئًا مَوْصُوفًا بِالْإِنْسَانِ وَالْحَيَوَانِ..............

واللفظ الذي كان في الأصل مرادًا منه المفهوم، وكان محمولًا فيه، يراد منه: الذات والماصدقات، ويُجعل موضوعًا في عكسه.

الثالث: يطلق العكس كثيرًا علىٰ القضية الحاصلة بتبديل طرفي الأصل.

الرابع: الأولىٰ التعبير بالأول والثاني ليشمل عكس المتصلة.

***

(والموجبة الكلية لا تنعكس كلية) لئلا ينتقض بمادة محمولها، أعم من موضوعها، **(إذ يصدق قولنا: كل إنسان حيوان، ولا يصدق: كل حيوان إنسان، بل تنعكس)** الموجبة الكلية موجبة **(جزئية، لأنَّا إذا قلنا: كل إنسان حيوان)** وهو صادق، **(لزم أن يصدق: بعض الحيوان إنسان)**.

وأشار إلىٰ دليل صدق «بعض الحيوان إنسان» بقوله: **(فإِنَّا)** بكسر الهمز، وشَدِّ النون، **(نجد)** أي: نفرض ونقدر **(الموضوع)** أي: في العكس، وهو بعض الحيوان إنسان، وموضوعه «الحيوان» فنجده **(شيئًا)** أي: جزئيًّا معينًا، كزيد **(موصوفًا بالإنسان والحيوان)** أي: محمولًا عليه إنسان، ومحمولًا عليه حيوان، فيصير قضيتين فنركبهما هكذا:

زيد حيوان، وزيد إنسان، وهذا من الشكل الثالث، لأن الحد الأوسط موضوع في مقدمتين، فيُرد إلىٰ الشكل الأول بعكس صغراه، فيصير هكذا:

فَيَنْتُجُ: بَعْضُ الحَيَوَانِ إِنْسَانٌ.

بعض الحيوان زيد، وزيد إنسان، (**فينتج: بعض الحيوان إنسان**)، وهو العكس، وهذا يسمىٰ في الاصطلاح: طريق الافتراض، وهو مختص بالموجبات والسوالب المركبات.

تنبيه

أدلة صدق العكس

للقوم في الاستدلال علىٰ صدق العكس ثلاث طرق:

الأول: طريق الافتراض، وهو ما تقدَّم، وحاصله: أن يقدر موضوع العكس جزئيًّا معينًا، ويحمل عليه محموله ثم موضوعه، ويركبان قياسًا نتيجته العكس.

الثاني: طريق العكس، وحاصله: أن يعكس نقيض العكس، ويقابل عكس نقيض العكس بالأصل الصادق، فإمَّا أن يناقضه أو ينافيه، وعلىٰ كلٍّ فهو كاذب، فمعكوسه وملزومه وهو نقيض العكس كاذب، فالعكس صادق وهو المطلوب.

بأن يقال في الاستدلال علىٰ صدق بعض الحيوان إنسان: عكس كل إنسان حيوان، أو كذب بعض الحيوان إنسان، لصدق نقيضه، وهو لا شيء من الحيوان بإنسان، ولو صدق هذا لصدق عكسه، وهو لا شيء من الإنسان بحيوان، وهذا منافٍ للأصل الصادق، فهو كاذب، فمعكوسه كاذب، وهو نقيض العكس، فالعكس صادق، وهو المطلوب.

الثالث: طريق الخُلف، وحاصله: أن يضم نقيض العكس كبرىٰ إلىٰ الأصل صغرىٰ، فينتظم منها قياس منتج سلب الشيء عن نفسه، وهو كاذب، فالقياس كاذب لكذب إحدىٰ مقدمتيه، وهو نقيض العكس، فالعكس صادق، وهو المطلوب.

وَالمُوجَبَةُ الجُزْئِيَّةُ تَنْعَكِسُ جُزْئِيَّةً أَيْضًا بِهٰذِهِ الحُجَّةِ.

بأن يقال: لو كذب بعض الحيوان إنسان لصدق نقيضه، وهو لا شيء من الحيوان بإنسان، فيضم صغرىٰ للأصل كبرىٰ، هكذا: لا شيء من الحيوان بإنسان، وكل إنسان حيوان، وهذا من الشكل الرابع لوضع الأوسط في صغراه، وحمله في كبراه، فيُرَدُّ إلىٰ الشكل الأول، بجعل الصغرىٰ كبرىٰ والكبرىٰ صغرىٰ، هكذا: كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحيوان بإنسان، فينتج: لا شيء من الإنسان بإنسان، وهو كاذب، فالقياس كاذب ولا خلل في هيئته، لإيجاب صغراه وكلية كبراه، ومقدمته الصغرىٰ صادقة، فكبراه كاذبة، وهو نقيض العكس، فالعكس صادق، وهو المطلوب.

***

عودٌ إلى أحكام العكس

(والموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية أيضًا) أي: كما انعكست الموجبة الكلية موجبة جزئية (بهذه الحجة) أي: طريق الفرض، فعكس بعض الحيوان إنسان، بعض الإنسان حيوان، بأن يقال: زيد إنسان وزيد حيوان، وهذا من الثالث، فيُرَدُّ إلىٰ الأول بعكس صغراه، هكذا: بعض الإنسان زيد، وزيد حيوان، فينتج: بعض الإنسان حيوان، وهو العكس المستدل علىٰ صدقه.

أو يقال: لو كذب بعض الإنسان حيوان، لصدق نقيضه، وهو لا شيء من الإنسان بحيوان، ولو صدق هذا لصدق عكسه، وهو لا شيء من الحيوان بإنسان، وهذا كاذب، لأنه نقيض الأصل الصادق، فمعكوسه كاذب، وهو نقيض العكس، فالعكس صادق، وهو المطلوب.

أو يقال: لو كذب بعض الإنسان حيوان، لصدق نقيضه، فيجعل

وَالسَّالِبَةُ الْكُلِّيَّةُ تَنْعَكِسُ سَالِبَةً كُلِّيَّةً، وَذلِكَ بَيِّنٌ فَإِنَّهُ إِذَا صَدَقَ قَوْلُنَا: لَا شَيْءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ، صَدَقَ قَوْلُنَا: لَا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِإِنْسَانٍ.

صغرىٰ، والأصل كبرىٰ، هكذا: لا شيء من الإنسان بحيوان، وبعض الحيوان إنسان، وهذا من الرابع، لوضع الوسط في صغراه، وحمله في كبراه، فيُرَدُّ إلىٰ الأول، بجعل الصغرىٰ كبرىٰ، والكبرىٰ صغرىٰ، هكذا: بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الإنسان بحيوان، فينتج: ليس بعض الحيوان بحيوان، وهو كاذب، ولا خلل في القياس إلا من نقيض العكس، فهو كاذب، والعكس صادق، وهو المطلوب.

(والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية، وذلك) أي: عكسها سالبة كلية (بَيِّن) بكسر المثناة تحت، أي: ظاهر لا يحتاج لدليل، (فإنَّه) أي: الشأن (إذا صدق قولنا: لا شيء من الإنسان بحجر، صدق) عكسه وهو (قولنا: لا شيء من الحجر بإنسان)، وإلا لصدق نقيضه، وهو بعض الحجر إنسان، ويلزمه صدق عكسه، وهو بعض الإنسان حجر، وهو كاذب، لأنه نقيض الأصل الصادق، فملزومه كاذب، وهو نقيض العكس، فالعكس صادق، وهو المطلوب.

أو يضم نقيض العكس إلىٰ الأصل، هكذا: بعض الحجر إنسان، ولا شيء من الإنسان بحجر، وهذا من الشكل الرابع، فيُرَدُّ إلىٰ الشكل الأول بعكس مقدمتيه جميعًا، هكذا: بعض الإنسان حجر، ولا شيء من الحجر بإنسان، فينتج: بعض الإنسان ليس بإنسان، وهو كاذب، فنقيض العكس كاذب، فالعكس صادق، وهو المطلوب، وقد تَقَدَّم أن الافتراض لا يأتي في السوالب البسائط.

وَالسَّالِبَةُ الجُزْئِيَّةُ لَا عَكْسَ لَهَا لُزُومًا، فَإِنَّهُ يَصْدُقُ قَوْلُنَا: بَعْضُ الحَيَوَانِ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ، وَلَا يَصْدُقُ عَكْسُهُ.

(والسالبة الجزئية لا عكس لها لزومًا، فإنه) أي: الشأن (يصدق قولنا: بعض الحيوان ليس بإنسان، ولا يصدق عكسه) وهو بعض الإنسان ليس بحيوان، وقيّد بقوله: «لزومًا» لأنه قد يصدق عكس السالبة الجزئية، سالبة جزئية في بعض المواد، نحو بعض الإنسان ليس بحجر، وبعض الحجر ليس بإنسان، ولكن لا يسمىٰ عكسًا إلا ما يطرد صدقه في جميع المواد، لأنه لازم، واللازم لا يتخلف عن ملزومه فهو لبيان الواقع.



[مبحث القياس]

الْقِيَاسُ: قَوْلٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ أَقْـوَالٍ مَتَىٰ سُلِّمَتْ لَـزِمَ عَنْهَا

تعريف القياس

(القياسُ[1]) أي: حقيقته[2]:

- (قولٌ) أي: مركب تام، جنس شمل: القياس، والقضية.

- (مُؤَلَّفٌ) بضم الميم، وفتح الهمز، واللام مثقلًا، ذَكَرَهُ تَوْطِئَةً لقوله: (من أقوال[3]) أي: قولين أو أكثر، فصل مخرج: القضية.

- (متىٰ سُلِّمت) بضم، فكسر مثقلًا، الأقوال (لَزِم عنها[4])

(١) كان القياس هو المقصود الأهم للمنطقي: لأن المقصود بالذات من العلوم المدونة الأحكام، التي إدراكها يسمىٰ تصديقًا، والمعاني التي إدراكها يسمىٰ تصورًا، لا تطلب في العلوم المدونة لذاتها بل لكونها وسائط، ووسائل للتصديقات، فالإدراكات التصديقية أشرف منها وأعلىٰ.

وغرض المنطقي: بيان الطريق الموصل إلىٰ المجهول التصوري، والطريق الموصل إلىٰ المجهول التصديقي، والقياس هو الموصل إلىٰ التصديق، فهو أشرف الطريقين.

ولم يقدم القياس في الوضع: لتقدم التصور عليه في الطبع، إذ الحكم علىٰ المجهول لتصوره محال. (مؤلفه)

(٢) في اصطلاح المناطقة، وهو لغة: تقدير شيء علىٰ مثال آخر. (المطلع) مثاله: تقدير الثوب بعرضه علىٰ الآلة المسماة: ذراعًا، التي هي مثال للذراع الحقيقي المستحضر في الذهن، وكتقدير ما يوزن بعرضه علىٰ الآلة التي تسمىٰ: رطلًا، وهو مثال للرطل الذهني. (مؤلفه)

(٣) أراد بالجمع ما زاد علىٰ الواحد ضرورة صحة تأليف القياس من مقدمتين، والقاعدة تقول: كل جمع يذكر في التعريف فالمراد به: ما فوق الواحد. (مؤلفه)

(٤) قوله: (لزم عنها) أي: لزومًا ذهنيًا، بمعنىٰ: أنه متىٰ حصلت الأقوال في الذهن انتقل إلىٰ القول الآخر، ولو قال: «متىٰ سُلِّم لزم عنه لذاته» بتذكير الضمائر لكان أولىٰ، =

لِذَاتِهَا.........

أي: الأقوال، فصل مخرج:

١) الاستقراء الناقص، أي: تتبع أحكام أكثر جزئيات كُلِّيٍّ ليُحكم عليه بأحكامها[1].

٢) والتمثيل، أي: نسبة جزئي بجزئي في حكمه، لاشتراكهما في علته، لأنهما لا يلزم من تسليمها تسليم قول آخر[2].

- (لذاتها) أي: الأقوال، فصل مخرج: القول المؤلف من أقوال متىٰ سُلِّمت لزم عنها قول آخر، بواسطة مقدمة أجنبية، كقياس المساواة[3]، نحو (أ) مساوي (ب)، و(ب) مساوي (ج)، ينتج (أ) مساوي (ج)، بواسطة مقدمة أجنبية: هي أن مساوي المساوي لشيء مساوٍ [لذلك] الشيء.

وكقولنا: فلان يتحرك، وكلُّ متحركٍ حيٌّ، ينتج: فلان حي، بواسطة

= لترجع الضمائر للقول المؤلف من أقوال الذي فيه المادة والصورة، ومعنىٰ استلزامه القول الآخر: أن يكون لكل من مقدمتيه دخل فيه. (مؤلفه)

(١) نحو كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند مضغه، لأن الإنسان، والفرس، والبعير، والشاة، والبقر، والحمار، والبغل كذلك، وهو غير تام لوجود التمساح يحرك فكه الأعلىٰ عند مضغه. (مؤلفه)

(٢) نحو النبيذ كالخمر في الحرمة لإسكاره كالخمر، ولا يفيد الاستقراء الناقص والتمثيل اليقين، وأما الاستقراء التام فيفيد اليقين، كالقياس، إذ هو إجراء حكم جميع الجزئيات علىٰ كلها، وإنما يتأتىٰ إذا كانت الجزئيات مضبوطة، نحو كل عنصر متحيز، لأن التراب والماء والهواء والنار متحيزة، لانحصار العنصر في الأربعة، فلا يوجد له جزئي إلا وله هذا الحكم، فلذا أفاد اليقين، ولذا يحولونه إلىٰ صورة القياس، نحو العناصر هذه الأربعة، وكلها متحيز، فالعناصر متحيزة. (مؤلفه)

(٣) وهو ما يتركب من قولين يكون متعلَّق محمول أولهما موضوع الآخر. (المطلع)

قَوْلٌ آخَرُ.

مقدمة أجنبية، وهي كون حركته بإرادته.

- أن يُسَلَّم (قول آخر) بفتح الخاء المعجمة، أي: ليس عين الأقوال[1]، فصل مخرج: مجموع قضيتين غير مشتركتين في حد وسط[2]، فإنه مستلزم كلًّا منهما استلزام الكل لجزئه.

تنبيهات

الأول: المراد باللزوم: ما يشمل البَيِّن -كما في الشكل الأول-، وغيره -كما في سائر الأشكال-.

الثاني: أفاد المصنِّف بقوله: «متىٰ سُلِّمت»: إنه لا يشترط كون الأقوال مسلَّمة في نفس الأمر، فشمل الحد: المغالطة[3].

الثالث: القياس قسمان:

١) بسيط: وهو المؤلف من قولين[4].

٢) ومركب: وهو المركب من أقوال، نحو النَّبَّاش آخذٌ للمال خُفية، وكل آخذ للمال خفية سارق، وكل سارق تُقطع يده، ينتج: النَّبَّاش تقطع يده[5].

---

(١) أي: مغاير لكل من الأقوال، بحيث لا يكون عين قضية منها، وإن كان مؤلفًا من حدودها، وحاصل معنىٰ المغايرة: أن لا يكون القول عين الصغرىٰ، ولا نفس الكبرىٰ. (مؤلفه)

(٢) كجاء زيد وذهب عمرو. (مؤلفه)

(٣) المغالطة: قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق أو بالمشهور، أو من مقدمات وهمية كاذبة.

(٤) مثاله: «العالم متغير، وكل متغير حادث»، فهذا مؤلف من قولين يلزم عنهما قول آخر، وهو «العالم حادث». (المطلع)

(٥) وهذا مثال للقياس المؤلف من أكثر من قولين، وهو مركب من ثلاث قضايا، وهذا =

وَهُوَ إِمَّا اقْتِرَانِيٌّ، كَقَوْلِنَا: كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ، وَكُلُّ مُؤَلَّفٍ حَادِثٌ، فَكُلُّ جِسْمٍ حَادِثٌ.

وسُمِّي مركبًا: لتركبه من قياسين، نتيجة أولهما صغرىٰ ثانيهما، ولم تُذكر لعلمها: وهي النَّبَّاش سارق.

الرابع: لم يقل: «من مقدمات» لاستلزامه الدَّوْر، لذكرهم القياس في تعريف المقدمة(١).

***

أنواع القياس

(وهو) أي: القياس (إمَّا:

القياس الاقتراني

[١] اقتراني) وهو الذي لم تُذكر فيه النتيجة ولا نقيضها بالفعل(٢).

وسمي اقترانيًّا: لاقتران حدوده وعدم الفصل بينهما بـ «لكن».

(كقولنا: كل جسم مؤلف، وكل مؤلف حادث، فكل جسم حادث.

= في الظاهر، وفي الحقيقة هما قياسان بسيطان: «النَّبَّاش آخذٌ للمال خُفية، وكل آخذ للمال خفية سارق، فالنباش سارق، وكل سارق تقطع يده، ينتج: النَّبَّاش تقطع يده». (مؤلفه)

(١) فائدة: قال بعض الشارحين: الاستدلال بشيء علىٰ آخر: [١] إما بجزئي علىٰ جزئي، لاشتراكهما في علة الحكم، وهو التمثيل، وتسميه الفقهاء: قياسًا، نحو النبيذ كالخمر في الحرمة لإسكاره، [٢] وإما بجزئي علىٰ كلي، لثبوته في أكثر جزئياته، وهو الاستقراء، وهو تام إن وجد الحكم في جميع جزئياته، نحو كل جسم إما جماد أو حيوان أو نبات، وكل واحد منها متحيز، فكل جسم متحيز، ويسمىٰ: قياسًا مقسّمًا، أو ناقص إن كان الحكم موجودًا في أكثر جزئياته، كاستقراء أفراد الإنسان والفرس والحمار والطير ووجدانها تحرك فكها الأسفل عند مضغها، [٣، ٤] أو بكلي علىٰ جزئي، أو بكلي علىٰ كلي، وهو القياس، نحو كل إنسان حيوان، وكل حيوان ماشٍ، فكل إنسان ماشٍ، وتسمىٰ هذه الثلاثة: حُجَجًا ودلائل، والعمدة فيها القياس. (مؤلفه)

(٢) قوله: (لم تذكر فيه النتيجة) فصل مخرج الاستثنائي، وقوله: (بالفعل) أي: بمادتها، وهيئتها، قيد لإدخال الاقتراني. (مؤلفه)

وَإِمَّا اسْتِثْنَائِيٌّ، كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ، لكِنَّ النَّهَارَ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ فَالشَّمْسُ لَيْسَتْ بِطَالِعَةٍ.

وَالْمُكَرَّرُ بَيْنَ مُقَدِّمَتَي الْقِيَاسِ يُسَمَّىٰ: حَدًّا أَوْسَطَ، ....

---

[٢] (وإمَّا استثنائي) وهو الذي فيه النتيجة أو نقيضها بالفعل، أي: بمادتها وهيئتها.

(كقولنا) مما فيه نقيضها: (**إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة**).

ومثال ما فيه النتيجة: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، لكن الشمس طالعة فالنهار موجود.

تنبيهان

الأول: سُمِّي استثنائيًّا: لاشتماله علىٰ أداة الاستثناء وهي «لكن».

الثاني: تقدَّم أن معنىٰ كون النتيجة قولًا آخر: أنها ليست عين إحدىٰ المقدمتين، وإن كانت هي أو نقيضها جزءَ إحداهما، فلا منافاة بين ما هنا وما تقدَّم.

* * *

أجزاء القياس الاقتراني

(و) الحد (المكرَّر) بفتح الراء (بين مُقَدِّمتي) بضم الميم، وفتح القاف المثناة فوق، وكسر الدال، مثنىٰ مقدمة بلا نون لإضافته إلىٰ (القياس) أي: المذكور فيهما: محمولًا أو تاليًا فيهما، أو موضوعًا أو مقدمًا كذلك، أو محمولًا أو تاليًا في إحداهما، وموضوعًا أو مقدمًا في الأخرىٰ، (يسمىٰ: حدًّا أوسط) لتوسطه بين طرفي النتيجة[1].

---

(١) قوله: (لتوسطه...) إلىٰ آخره، علة لتسميته أوسط، أي: لأنه وسيلة لنسبة الأكبر للأصغر فهو في المعنىٰ وسط بينهما. (مؤلفه)

وَمَوْضُوعُ المَطْلُوبِ يُسَمَّىٰ: حَدًّا أَصْغَرَ، وَمَحْمُولُهُ يُسَمَّىٰ: حَدًّا أَكْبَرَ.

وَالمُقَدِّمَةُ الَّتِي فِيهَا الأَصْغَرُ تُسَمَّىٰ: الصُّغْرَىٰ، وَالَّتِي فِيهَا الأَكْبَرُ تُسَمَّىٰ: الكُبْرَىٰ، وَهَيْئَةُ التَّأْلِيفِ مِنَ الصُّغْرَىٰ والكُبْرَىٰ تُسَمَّىٰ: شَكْلًا.

(وموضوع المطلوب) أي: النتيجة الحملية، ومقدم النتيجة الشرطية (يسمىٰ: حدًّا أصغر) بإهمال الصاد، وإعجام الغين، (ومحموله) أي: المطلوب في الحملية، وتاليه في الشرطية (يسمىٰ: حدًّا أكبر.

والمقدمة التي فيها الأصغر تسمىٰ: الصغرىٰ، والتي فيها الأكبر تسمىٰ: الكبرىٰ) وهذا في الاقتراني.

وأمَّا الاستثنائي فكبراه الشرطية، وصغراه الاستثنائية.

الأشكال المنطقية

(وهيئة التأليف) أي: التركيب للحدود باعتبار تقديم الأوسط علىٰ الأصغر (من الصغرىٰ، و) علىٰ الأكبر من (الكبرىٰ)، وتأخيره عنهما منهما، وتأخيره عن الأصغر من الصغرىٰ، وتقديمه علىٰ الأكبر من الكبرىٰ، وتقديمه علىٰ الأصغر من الصغرىٰ، وتأخيره عن الأكبر من الكبرىٰ.

وخبر «هيئة» (تسمىٰ: شكلًا).

وهيئة المقدمتين بكونهما كليتين، أو جزئيتين، أو إحداهما كلية، والأخرىٰ جزئية، وبكونهما موجبتين، أو سالبتين، أو إحداهما موجبة، والأخرىٰ سالبة، تسمىٰ: قرينة وضربًا[1].

---

(١) قوله: (قرينة وضربًا) قال بعض المحققين: أما تسميته قرينة فلأنها أمر يدل علىٰ المقصود، وينصب في الكلام، أو المقام، ولا خفاء أن هذا الاقتران أمر دال علىٰ النتيجة، ومنصوب في الكلام، وأما تسميته ضربًا: فلأنه نوع من الشكل. (مؤلفه)

وَالأَشْكَالُ أَرْبَعَةٌ: لِأَنَّ الحَدَّ الأَوْسَطَ إِنْ كَانَ مَحْمُولًا فِي الصُّغْرَىٰ ومَوْضُوعًا فِي الكُبْرَىٰ فَهُوَ الشَّكْلُ الأَوَّلُ، وَإِنْ كَانَ مَحْمُولًا فِيهِمَا فَهُوَ الشَّكْلُ الثَّانِي، وَإِنْ كَانَ مَوْضُوعًا فِيهِمَا فَهُوَ الشَّكْلُ الثَّالِثُ.

(والأشكال أربعة:

[١] لأنَّ الحدَّ الأوسط إن كان محمولًا) على الأصغر (في الصغرى، وموضوعًا) للأكبر (في الكبرى)، نحو كل ج ب، وكل ب ا(١)، (فهو الشَّكل الأول) لأنه على الترتيب الطبيعي، وهو الانتقال من الأصغر للأوسط، ثم الانتقال منه إلى الأكبر.

[٢] (وإن كان) الأوسط (محمولًا فيهما) أي: المقدمتين، نحو كل ج ب، ولا شيء من ا ب(٢)، (فهو الشكل الثاني)، لأنه شابه الأول في حمل الأوسط في صغراه التي هي أشرف من كبراه، لاشتمالها على الأصغر الأشرف من الأكبر.

[٣] (وإن كان) الأوسط (موضوعًا فيهما) أي: المقدمتين للأصغر في الصغرى، وللأكبر في الكبرى، (فهو الشكل الثالث)، لأنه أشبه الأول في وضع الوسط للأكبر في الكبرى، نحو كل ج ب، وكل ج د(٣).

---

(١) أي: كل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم مثلًا. (مؤلفه)

(٢) أي: كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بحيوان، ينتج بعكس كبراه: لا شيء من الإنسان بحجر، وعكست كبراه ليرجع إلى الشكل الأول، وهي سالبة كلية تنعكس كنفسها. (مؤلفه)

(٣) أي: كل فرس حيوان، وكل فرس صهال، ينتج بعكس صغراه: بعض الحيوان صهال، لأن الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية. (مؤلفه)

وَإِنْ كَانَ مَوْضُوعًا فِي الصُّغْرَىٰ وَمَحْمُولًا فِي الْكُبْرَىٰ فَهُوَ الشَّكْلُ الرَّابِعُ.

---

[٤] (وإن كان) الأوسط (موضوعًا) للأصغر (في الصغرىٰ، ومحمولًا) علىٰ الأكبر (في الكبرىٰ)، نحو كل ب ج، وكل ا ب[1]، (فهو الشكل الرابع) المخالف للأول في مقدمتيه، البعيد عن مقتضىٰ التَّرتيب الطبيعي جدًّا، لأن فيه انتقالًا من الوسط للأصغر، ثم من الأكبر إليه.

تنبيهان

الأول: إن قيل: الوسط لم يتكرر في الأول ولا في الرابع، لوقوعه محمولًا في إحدىٰ مقدمتيهما، وموضوعًا في الأخرىٰ، والموضوع الذات، والمحمول المفهوم.

قلت: لم يريدوا بقولهم: «المراد بالموضوع الذات، وبالمحمول المفهوم» أن الذات عين المفهوم، فإنَّ هذا محال، إذ الذات جزئي والمفهوم كُلِّي، بل المراد أن ذات الموضوع يصدق عليها مفهوم المحمول.

فالأول في قوة قولنا: ما صدق عليه الأصغر صدق عليه مفهوم الأوسط، وما صدق عليه مفهوم الأوسط صدق عليه مفهوم الأكبر، فقد تكرر فيه ما صدق عليه مفهوم الأوسط.

والرابع في قوة قولنا: ما صدق عليه مفهوم الأوسط صدق عليه مفهوم الأصغر، وما صدق عليه مفهوم الأكبر صدق عليه مفهوم الأوسط، فقد تكرر فيه الأوسط أيضًا[2].

---

(١) أي: كل فرس حيوان، وكل صهال فرس، ينتج بعكس الترتيب، أي: بجعل الصغرىٰ كبرىٰ والكبرىٰ صغرىٰ: كل صهال حيوان، وتعكس النتيجة إلىٰ بعض الحيوان صهال. (مؤلفه)

(٢) وحاصل الجواب: أن ذات موضوع الصغرىٰ في الأول والرابع يصدق عليه =

وَالثَّانِي يَرْتَدُّ إِلَىٰ الْأَوَّلِ بَعَكْسِ الْكُبْرَىٰ،.............

الثاني: إن قيل: المقصود من القياس: حصول المقارنة بين طرفي النتيجة، وهي في الرابع وحده، لوقوع الأصغر فيه محمولًا في الصغرىٰ، والأكبر موضوعًا في الكبرىٰ، فقد اقترنا فيه فلِمَ كان بعيدًا عن الطبع جدًّا.

قلت: لأن الأصغر المراد به: الذات وقع فيه محمولًا في الصغرىٰ، مرادًا به المفهوم، والأكبر المراد به المفهوم وقع فيه موضوعًا مرادًا به الذات، فتوقف إنتاجه علىٰ تغيير الطرفين، والأول علىٰ التَّرتيب الطبيعي فلم يحتج إلىٰ تغيير أصلًا، والثاني إلىٰ تغيير الأكبر فقط، والثالث إلىٰ تغيير الأصغر فقط.

***

(و) الشكل (**الثاني يرتد إلىٰ**) الشكل (**الأول بعكس الكبرىٰ**)، لأنها المخالفة لكبرىٰ الشكل الأول، نحو كل ج ب، ولا شيء من ا ب، وعكس الكبرىٰ لا شيء من ب ا، فيصير كل ج ب، ولا شيء من ب ا، فينتج: لا شيء من ج ا[(١)].

= ثلاث مفهومات: مفهوم موضوعها، ومفهوم الأوسط، ومفهوم الأكبر، ففي نحو كل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم، ذات الإنسان صَدَقَ عليها مفهوم الإنسان، ومفهوم الحيوان، ومفهوم الجسم، وليس المراد أن أفراد الإنسان هي نفس مفهوم الحيوان، فإنه كاذب ضرورة.

فالمراد بالتكرار: أن يكون مفهوم الأوسط معتبرًا من حيث صدقه علىٰ الأفراد، ولا شك أنه كذلك في المقدمتين، لأن حيوانًا في المثال المذكور مأخوذ فيهما من حيث صدق مفهومه علىٰ الأفراد، ولا يمنع التكرار كون المراد من الحيوان في الصغرىٰ المفهوم، وفي الكبرىٰ الذات دون المفهوم، لأن الاتحاد في المراد ليس بمراد، بل المراد تكرار اعتبار صدق المفهوم، وقد حصل في المقدمتين. (مؤلفه)

(١) مثاله: كل فرس حيوان، ولا شيء من الحجر بحيوان، ينتج: لا شيء من =

وَالثَّالِثُ يَرْتَدُّ إِلَيْهِ بِعَكْسِ الصُّغْرَىٰ، وَالرَّابِعُ يَرْتَدُّ إِلَيْهِ بِعَكْسِ التَّرْتِيبِ أَوْ بِعَكْسِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ جَمِيعًا.

(و) الشكل (الثالث يرتد إليه) أي: الشكل الأول (بعكس الصغرىٰ)، لأنها المخالفة لصغرىٰ الأول، نحو كل ج ب، وكل ج د، وعكس الصغرىٰ بعض ب ج، فيصير هكذا بعض ب ج، وكل ج د، فينتج: بعض ب د[1].

(و) الشكل (الرابع يرتد إليه) أي: الشكل الأول (بعكس الترتيب) بين مقدمتيه بتأخير الصغرىٰ وجعلها كبرىٰ، وتقديم الكبرىٰ وجعلها صغرىٰ، نحو كل ب ج، وكل ا ب، فيصير بعكس التَّرتيب هكذا: كل ا ب، وكل ب ج، فينتج: كل ا ج[2].

(أو بعكس المقدمتين جميعًا[3]) فيصير هكذا: بعض ج ب، وبعض

= الفرس بحجر، فيرجع بعكس الكبرىٰ، وهي قولنا: لا شيء من الحجر بحيوان، وعكسها: لا شيء من الحيوان بحجر، لأنها سالبة كلية وعكسها كهي، ويضم هذا العكس للصغرىٰ فيرجع للأول هكذا: كل فرس حيوان، ولا شيء من الحيوان بحجر، ينتج: لا شيء من الحجر بفرس. (مؤلفه)

(١) مثاله: كل جسم مؤلف، وكل مؤلف حادث، فيرجع إلىٰ الأول بعكس الصغرىٰ، فيقال: بعض المؤلف جسم، إذ عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية، ويضم هذا العكس صغرىٰ للكبرىٰ فيرجع للأول هكذا: بعض المؤلف جسم، وكل جسم حادث، ينتج بعض المؤلف حادث. (مؤلفه)

(٢) مثاله: كل إنسان حيوان، وكل ناطق إنسان، فيرجع إلىٰ الأول بعكس التَّرتيب بين المقدمتين، بتأخير الصغرىٰ وجعلها كبرىٰ، وتقديم الكبرىٰ وجعلها صغرىٰ، فتقول: كل ناطق إنسان، وكل إنسان حيوان، ينتج: كل ناطق حيوان. (مؤلفه)

(٣) قوله: (أو بعكس المقدمتين جميعًا) أي: بعكس كل واحدة باقية في محلها، بأن تقول في المثال المتقدم: بعض الحيوان إنسان، وبعض الإنسان ناطق، فقد رجع إلىٰ الأول، لكن لضرب عقيم لعدم كلية الكبرىٰ. =

وَالَّذِي لَهُ عَقْلٌ سَلِيمٌ وَطَبْعٌ مُسْتَقِيمٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَىٰ رَدِّ الثَّانِي إِلَىٰ الْأَوَّلِ، وَإِنَّمَا يُنْتِجُ الثَّانِي عِنْدَ اخْتِلَافِ مُقَدِّمَتَيْهِ بِالْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ.

ب ا، وهذا عقيم لعدم كلية كبراه، ونحو كل ج ب، ولا شيء من ج ا، فينتج: ليس بعض ب ا.

(والذي له عقل سليم)(١) من موانع الإدراك، (وطبع) أي: ذهن (مستقيم) أي: لا عوج فيه (لا يحتاج إلىٰ رَدِّ) الشكل (الثاني إلىٰ) الشكل (الأول) في إنتاجه، لأن حاصله الاستدلال بتنافي اللوازم، علىٰ تنافي ملزوماتها، وهذا واضح(٢).

(وإنما ينتج) الشكل (الثاني عند اختلاف مقدمتيه بالإيجاب والسلب) بأن تكون إحداهما موجبة والأخرىٰ سالبة، فإن كانتا موجبتين أو سالبتين، فهو عقيم لا يلزم من تسليمه تسليم قول آخر، نحو كل إنسان

= ومثال ما ينتج من الشكل الرابع: كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحجر إنسان، فيرد بالعكس لكل مقدمة مع بقائها في محلها، لأن عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية، والسالبة الكلية عكسها مثلها، ينتج: ليس بعض الحيوان حجرًا. (مؤلفه)

(١) في نسخ «إيساغوجي»: «والكامل البيِّن الإنتاج هو الأول، والشكل الرابع منها بعيد عن الطبع جدًّا».

(٢) تتميم: لا يختص الرد بأشكال الاقتراني، إذ القياس الاستثنائي يرد إلىٰ الاقتراني وعكسه، نحو إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، لكن الشمس طالعة، ينتج: النهار موجود، فهذا قياس استثنائي يمكن رده إلىٰ الاقتراني بأن تقول: هذا زمن طلعت فيه الشمس، وكل زمن طلعت الشمس فيه فهو نهار، ينتج: هذا الزمان نهار.

ويمكن رد الاقتراني إلىٰ الاستثنائي كأن تقول بدل العالم متغير وكل متغير حادث: كلما كان العالم متغيرًا كان حادثًا، لكنه متغير فهو حادث. (مؤلفه)

....

حيوان، وكل فرس حيوان، فلا يلزم من تسليمه تسليم كل إنسان فرس، ونحو لا شيء من الإنسان بحجر، ولا شيء من الناطق بحجر، فلا يلزم من تسليمه تسليم لا شيء من الإنسان بناطق.

تنبيهات

شروط إنتاج الأشكال المنطقية

الأول: لا ينتج الشكل الثاني إلا عند كلية كبراه، فإن كانت جزئية فهو عقيم، لا يلزم من تسليمه تسليم قول آخر، نحو لا شيء من الإنسان بفرس، وبعض الحيوان فرس، فلا يلزم من تسليمه تسليم: ليس بعض الإنسان بحيوان.

فشرط إنتاجه: اختلاف مقدمتيه في الكيف، وكلية كبراه.

الثاني: شرط إنتاج الشكل الأول: إيجاب صغراه، وكلية كبراه.

فإن كانت صغراه سالبة فهو عقيم، لا يلزم من تسليمه تسليم قول آخر، نحو لا شيء من الإنسان بحجر، وكل حجر جسم، فلا يلزم من تسليمه تسليم: لا شيء من الإنسان بجسم.

وإن كانت كبراه جزئية فهو عقيم، لا يلزم من تسليمه تسليم قول آخر، نحو كل إنسان حيوان، وبعض الحيوان ليس بناطق، فلا يلزم من تسليمه تسليم: بعض الإنسان ليس بناطق.

الثالث: شرط إنتاج الشكل الثالث: إيجاب صغراه، وكلية إحدىٰ مقدمتيه.

فإن كانت صغراه سالبة فهو عقيم، لا يلزم من تسليمه تسليم قول آخر، نحو لا شيء من الإنسان بفرس، وكل إنسان حيوان، فلا يلزم من تسليمه تسليم: لا شيء من الفرس بحيوان.

وإن كانت مقدمتاه جزئيتين فهو عقيم، لا يلزم من تسليمه تسليم

وَالشَّكْلُ الْأَوَّلُ هُوَ الَّذِي جُعِلَ مِعْيَارُ الْعُلُومِ، ....

قول آخر، نحو بعض الحيوان إنسان، وبعض الحيوان فرس، فلا يلزم من تسليمه تسليم: بعض الإنسان فرس.

الرابع: شرط إنتاج الشكل الرابع عند المقدمتين: عدم اجتماع خستين في مقدمتيه، أو في إحداهما إلا إذا كانت صغراهما موجبة جزئية، فشرط إنتاجه: كون كبراهما سالبة كلية.

فإن كانت الكبرىٰ موجبة كلية أو جزئية، أو سالبة جزئية فهو عقيم، لا يلزم من تسليمه تسليم قول آخر، نحو بعض الحيوان إنسان، وكل فرس حيوان، فلا يلزم من تسليمه تسليم: بعض الحيوان إنسان، وبعض الفرس حيوان، فلا يستلزم: بعض الإنسان فرس.

ونحو بعض الحيوان إنسان، وبعض الفرس حيوان، فلا يستلزم: بعض الإنسان فرس.

ونحو بعض الحيوان إنسان، وبعض الجسم ليس بحيوان، فلا يلزمه: بعض الإنسان ليس بجسم.

وإن اجتمعت خستان في مقدمتيه -غَيْرُ ضربِ جزئية الصغرىٰ، وسالبة كلية الكبرىٰ- فهو عقيم، وكذا إن اجتمعتا في إحدىٰ مقدمتيه.

وعند المتأخرين: إمَّا ايجاب مقدمتيه مع كلية صغراهما، وإمَّا اختلافهما في الكيف مع كلية إحداهما، فإن كانتا موجبتين وصغراهما جزئية، أو اختلفتا فيه وهما جزئيتان، فهو عقيم.

***

(والشكل الأول هو الذي جُعل مِعْيارُ) بكسر الميم، وسكون العين المهملة، فمثناة تحتية، أي: ميزان تمييز (العلوم) الصحيحة من

فَنورِدُهُ لِيُجْعَلَ دُسْتُورًا، وَتُسْتَنْتَجُ مِنْهُ المَطَالِبُ كُلُّهَا.

وَضُرُوبُهُ المُنْتِجَةُ أَرْبَعَةٌ: الضَّرْبُ الأَوَّلُ: كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ،

الفاسدة، لأنه على النظم الطبيعي[1]، ولا يحتاج في إنتاجه إلى تغيير أصلًا.

(فنُوْرِدُهُ) بضم النون، وسكون الواو، وكسر الراء، أي: نذكر ضروبه المنتجة (لِيُجْعَل) بضم، فسكون، ففتح (دُسْتُورًا) بضم الدال، والمثناة فوق، وسكون السين المهمل، أي: قاعدة (وتُسْتَنْتَج) بضم المثناة الأولى، وفتح الأخيرة، أي: تستخرج (منه المَطَالِب) بفتح الميم، وكسر اللام، (كلها) أي: الكليتان الموجبة والسالبة، والجزئيتان كذلك.

ضروب الشكل الأول المنتجة

(وضروبه) بضم الضاد المعجمة، أي: هيئة مقدمتيه باعتبار كليتهما وجزئيتهما، وكلية إحداهما وجزئية الأخرى، وباعتبار إيجابهما وسلبهما، وإيجاب إحداهما وسلب الأخرى، (المنتجة) أي: المستلزم تسليمها تسليم قول آخر، (أربعة:

الضرب الأول:) من كليتين موجبتين، نحو (كل جسم مُؤَلَّف) بضم،

---

(١) النظم الطبيعي: هو الانتقال على التدريج من الأصغر للأوسط، ثم منه إلى الأكبر، وهذا لا يوجد إلا في الأول، فهو أقرب إلى الطبع، بمعنى أن الطبيعة مجبولة على الانتقال من الشيء إلى الواسطة، بأن يتصور العقل أولًا شيئًا ثم يحكم عليه بالواسطة بأن يحملها عليه، ثم يحكم على الواسطة بأن يحمل عليه شيئًا آخر، فيلزم من هذين الحكمين الحكم على الشيء الأول بالشيء الآخر، نحو «العالم متغير، وكل متغير حادث»، فإنك لما حكمت على جميع أفراد العالم بالمتغير، وحكمت على جميع أفراد المتغير بحادث، لزم أن يحكم على جميع أفراد العالم بحادث، فيكون حكم الواسطة مقتضيًا للمطلوب، أي: الحكم على العالم بحادث. (مؤلفه)

وَكُلُّ مُؤَلَّفٍ حَادِثٌ، فَكُلُّ جِسْمٍ حَادِثٌ.

الثَّانِي: كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الْمُؤَلَّفِ بِقَدِيمٍ، فَلَا شَيْءَ مِنَ الْجِسْمِ بِقَدِيمٍ.

الثَّالِثُ: بَعْضُ الْجِسْمِ مُؤَلَّفٌ، وَكُلُّ مُؤَلَّفٍ حَادِثٌ، فَبَعْضُ الْجِسْمِ حَادِثٌ.

الرَّابِعُ: بَعْضُ الْجِسْمِ مُؤَلَّفٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الْمُؤَلَّفِ بِقَدِيمٍ، فَبَعْضُ الْجِسْمِ لَيْسَ بِقَدِيمٍ.

ففتحتين، مثقلًا، أي: مركب كذلك، (وكل مؤلف حادث فـ) ينتج: كلية موجبة، وهي (كل جسم حادث.

الثاني:) من كلية موجبة صغرىٰ، وكلية سالبة كبرىٰ، نحو (كل جسم مؤلف، ولا شيء من المؤلف بقديم، فـ) ينتج: كلية سالبة، وهي (لا شيء من الجسم بقديم.

الثالث:) من جزئية موجبة صغرىٰ، وكلية موجبة كبرىٰ، نحو (بعض الجسم مؤلف، وكل مؤلف حادث، فـ) ينتج: جزئية موجبة، وهي (بعض الجسم حادث.

الرابع:) من جزئية موجبة صغرىٰ، وكلية سالبة كبرىٰ، نحو (بعض الجسم مؤلف، ولا شيء من المؤلف بقديم، فـ) ينتج: جزئية سالبة، وهي (بعض الجسم ليس بقديم).

تنبيهات

ضروب الشكل الأول العقيمة

الأول: احترز بالمنتجة عن العقيمة، وهي اثنا عشر ضربًا، لأن ضروب كل شكل ستة عشر ضربًا، لأن الصغرىٰ إمَّا كلية موجبة، أو كلية سالبة، وإمَّا جزئية موجبة، أو جزئية سالبة، والكبرىٰ كذلك.

....

والحاصل من ضرب أربعة في أربعة بستة عشر، سقط ثمانية منها بشرط: إيجاب الصغرىٰ، وهي السالبة كلية وجزئية، صغرىٰ مع الكبريات الأربع، وأربعة منها بشرط: كلية الكبرىٰ، وهي الجزئية موجبة وسالبة، كبريين مع الموجبتين الكلية، والجزئية صغريين.

ضروب الشكل الثاني المنتجة

الثاني: المنتج من ضروب الشكل الثاني أربعة، وسقط ثمانية منها بشرط: كلية الكبرىٰ، وهي الجزئية موجبة وسالبة، كبرىٰ مع الصغريات الأربع.

وأربعة منها بشرط: اختلاف كيف مقدمتيه، وهي كونها موجبتين كلية أو جزئية، صغرىٰ مع كلية موجبة كبرىٰ، وكونهما سالبتين، كلية أو جزئية، صغرىٰ مع كلية سالبة كبرىٰ.

ضروب الشكل الثالث المنتجة

الثالث: المنتج من ضروب الشكل الثالث ستة أضرب، وسقط ثمانية فيها بشرط: إيجاب صغراه، وهي السالبة، كلية وجزئية، صغرىٰ مع الكبريات الأربع.

واثنان منها بشرط: كلية إحدىٰ مقدمتيه، وهي كون الصغرىٰ جزئية موجبة، والكبرىٰ جزئية موجبة أو سالبة.

ضروب الشكل الرابع المنتجة

الرابع: المنتج من ضروب الشكل الرابع عند المتقدمين ستة أضرب، وتسقط عشرة منها بشرط: عدم اجتماع الخستين في مقدمتيه، أو إحداهما إلا كون الصغرىٰ جزئية موجبة، والكبرىٰ كلية سالبة، وهي:

كون الصغرىٰ سالبة جزئية مع الكبريات الأربعة.

وكونها سالبة كلية مع الكبرىٰ الجزئية موجبة، أو سالبة.

وكونها كلية موجبة مع الكبرىٰ جزئية سالبة.

والقِيَاسُ الاقتِرَانِيُّ، يَتَأَلَّفُ: إمَّا مِن الحَمْلِيتَينِ كما مَرَّ.

وإمَّا مِن المُتَّصِلَتَينِ، كقولِنَا: إنْ كَانَت الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهارُ مَوجُودٌ، وإنْ كَانَ النَّهارُ مَوْجُودًا فَالأَرْضُ مُضِيئَةٌ.

وإمَّا مِن المُنْفَصِلَتَينِ، كقَوْلِنَا: كُلُّ عَدَدٍ إمَّا زَوجٌ ....

وكونها موجبة جزئية مع الكبرى، موجبة كلية أو جزئية أو سالبة جزئية.

وعند المتأخرين ثمانية أضرب، وسقط ثمانية بشرط: كلية الصغرى مع إيجابها، وهما:

كونها جزئية مع الكبرى الموجبة، كلية أو جزئية.

وستة بشرط: كلية إحداهما مع اختلاف كيفهما، وهي كون الصغرى جزئية موجبة أو سالبة مع الكبرى الجزئية، سالبة مع الموجبة، وموجبة مع السالبة.

وكونها كلية، موجبة مع الكبرى الموجبة كلية أو جزئية.

وكونها كلية، سالبة مع الكبرى السالبة كلية أو جزئية.

***

تأليف القياس الاقتراني

(والقياس الاقتراني) وهو الذي لم تُذكر فيه النتيجة ولا نقيضها بالفعل.

(يتألف):

- **(إمَّا من الحَمْلِيتَينِ كما مَرَّ)** في قوله: «كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث».

- **(وإمَّا من المُتَّصِلَتَينِ، كقولنا: إن كانت الشَّمْسُ طَالِعَةً فالنَّهارُ مَوجُودٌ، وإن كان النَّهارُ موجودًا فَالأَرْضُ مُضِيئَةٌ.**

- **وإمَّا من المُنْفَصِلَتَينِ، كقولنا: كل عدد إمَّا زَوجٌ)** أي: ينقسم نصفين

أو فَرْدٌ، وكُلُّ زَوْجٍ إمَّا زَوْجُ زَوْجٍ، أو زَوْجُ فَرْدٍ، يَنتُجُ: كلُّ عَدَدٍ إمَّا فَرْدٌ، أو زَوْجُ زَوْجٍ، أو زَوْجُ الفَرْدِ.

أو مِن حَمْلِيةٍ ومُتَّصِلَةٍ، كَقولِنا: كُلَّمَا كَانَ إِنْسَانًا فهُو حَيَوانٌ، وكُلُّ حَيَوانٍ جِسْمٌ، يَنتُجُ: كُلَّمَا كَانَ إِنسَانًا فَهُو جِسْمٌ.

وإمَّا مِن حَمْلِيةٍ ومُنْفَصِلَةٍ، كَقَوْلِنَا: كُلُّ عَدَدٍ إمَّا زَوْجٌ أو فَرْدٌ، وكُلُّ زَوْجٍ فَهُو مُنْقَسِمٌ بِمُتَسَاوِيِينِ، يَنتُجُ: كُلُّ عَدَدٍ إمَّا فَرْدٌ أو منْقَسِمٌ بِمُتَسَاوِيِينِ.

صحيحين، (أو فرد، وكل زوج إمَّا زوج زوج) بأن يكون نصفه زوجًا، (أو زوج فرد، ينتج: كل عدد إمَّا فرد، أو زوج زوج، أو زوج الفرد.

- أو من حَمْلِيةٍ ومُتَّصِلَةٍ) سواء كانت الحملية صغرىٰ، والمتصلة كبرىٰ، كقولنا: كل إنسان حيوان، وكلما كان حيوانًا فهو جسم، ينتج: كل إنسان جسم.

أو كانت المتصلة صغرىٰ، والحملية كبرىٰ (كقولنا: كلما كان إنسانًا فهو حيوان، وكل حيوان جسم، ينتج: كلما كان إنسانًا فهو جسم.

- وإمَّا من حملية ومنفصلة) سواء كانت الحملية صغرىٰ، والمنفصلة كبرىٰ، نحو كل منقسم بمتساويين صحيحين زوج، وكلما كان زوجًا فهو إمَّا زوج زوج، وإمَّا زوج فرد، ينتج: كل منقسم بمتساويين إمَّا زوج زوج، وإمَّا زوج فرد.

أو المنفصلة صغرىٰ والحملية كبرىٰ، (كقولنا: كل عدد إمَّا زوج أو فرد، وكل زوج فهو منقسم بمتساويين، ينتج: كل عدد إمَّا فرد أو منقسم بمتساويين)، وهذه حقيقة مركبة من ثاني المنفصلة، ومحمول الحملية،

أو مُتَّصِلَةٍ ومُنْفَصِلةٍ، كقَوْلِنا: كُلَّمَا كَانَ إِنْسَانًا فَهُو حَيَوانٌ، وكُلُّ حَيَوانٌ إمَّا أَبْيَضُ أو أَسْوَدُ، يَنتُجُ: كُلَّمَا كَانَ إِنْسَانًا، فهُو إمَّا أَبْيَضُ أو أَسْوَدُ.

وتتعدد فيه الحملية بتعدد أجزاء المنفصلة، نحو كل كلمة إمَّا اسم أو فعل أو حرف، وكل اسم قول مفرد، وكل فعل قول مفرد، وكل حرف قول مفرد، ينتج: كل كلمة قول مفرد، ويسمىٰ: قياسًا مقسَمًا بفتح السين.

- **(أو)** من **(متصلة ومنفصلة)** سواء كانت المتصلة صغرىٰ، والمنفصلة كبرىٰ، **(كقولنا: كلما كان إنسانًا فهو حيوان، وكل حيوان إمَّا أبيض أو أسود، ينتج: كلما كان إنسانًا، فهو إمَّا أبيض أو أسود)**، أو كانت المنفصلة صغرىٰ، والمتصلة كبرىٰ، نحو كل عدد إمَّا فرد أو زوج، وكلما كان زوجًا فهو منقسم بمتساويين، ينتج: كل عدد إمَّا فرد أو منقسم بمتساويين.

تنبيهان

الأول: الاشتراك بين مقدمتي الاقتراني يكون في جزء تام، محمول أو موضوع، أو مقدم أو تالٍ، كما تقدَّم، وقد يكون في جزء منها، نحو متىٰ ما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودًا، والنهار إمَّا مساو لليل أو لا، ينتج: متىٰ كانت الشمس طالعة فالنهار إمَّا مساو لليل أو لا.

الثاني: شرط المتصلة: كونها لزومية، والمنفصلة: كونها عنادية.



[القياس الاستثنائي]

وأمَّا القِيَاسُ الاستِثْنَائِي: ....

ما يتركب منه القياس الاستثنائي

- (وأمَّا القياس الاستثنائي [١]) فيُركب من: شرطية [٢]، وهي كبراه، واستثنائية، أي: استدراك بـ:

(١) لا يتركب من حمليات محضة، وتنعقد فيه الأشكال الأربعة، وأقسامه خمسة، لأنه إما من متصلتين، أو منفصلتين، أو متصلة ومنفصلة، أو حملية مع أحدهما.

وشروطه ثلاثة:

الأول: كون المتصلة لزومية، والمنفصلة عنادية، فإن كانت إحداهما اتفاقية فهو عقيم.

والثاني: كون الشرطية موجبة، إذ مدلول السالبة رفع اللزوم أو العناد، فلا يلزم من وضع أحدهما وضع الآخر ولا رفعه.

والثالث: كليتهما، أو كلية وضع الطرفين أو رفعه، إذ لو كانتا جزئيتين لجاز أن يكون اللزوم فيهما في بعض الأوقات، والحالات، وثبوت المقدم في وقت أو حال آخر فلا يلزم ثبوت الآخر، نعم قال السنوسي: «المدار علىٰ كون الاستثناء في وقت اللزوم، وإن لم يصرح بالكلية». (مؤلفه)

(٢) قوله: (شرطية) وهي ما قبل «لكن» والاستثنائية ما بعد «لكن».

ومقتضىٰ القسمة العقلية أن أقسامه ستة عشر ضربًا، لأن الشرطية إما متصلة، أو حقيقية، أو مانعة جمع، أو مانعة خلو، فهذه أربعة، وفي كلٍّ الاستثناء لعين المقدم، أو نقيضه، أو لعين التالي، أو نقيضه.

منها ستة عقيمة: استثناء نقيض المقدم، أو عين التالي في المتصلة، أو نقيض كل منهما في مانعة الجمع، أو عين كل منهما في مانعة الخلو.

وعشرة منتجة: استثناء عين أو نقيض أحدهما في الحقيقية، وعين أحدهما في مانعة الجمع، ونقيض أحدهما في مانعة الخلو، وعين المقدم ونقيض التالي في المتصلة. (مؤلفه)

فَالشَّرْطِيَّةُ المَوْضُوعَةُ فِيه إِنْ كَانَتْ مُتَّصِلَةً فَاسْتِثْنَاءُ عَيْنِ المُقَدَّمِ يُنْتِجُ عَيْنَ التَّالِي، كَقَوْلِنا: إِنْ كَانَ هَذَا إِنْسَانًا فهُو حَيَوانٌ، لكِنَّهُ إِنْسَانٌ فهُو حَيَوانٌ.

واستِثْنَاءُ التَّالِي يُنْتِجُ نَقِيضَ المُقَدَّمِ، كَقولِنَا: إِنْ كَانَ هَذَا إِنْسَانًا فهُو حَيَوانٌ، لَكِنَّهُ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ، فَلا يَكُونُ إِنْسَانًا.

- إثبات مُقدَّم الشرطية المتصلة لينتج ثبوت تاليها.
- أو بنفي تاليها لينتج نفي مُقدمها.
- أو بإثبات أحد طرفي الحقيقية لينتج نفي الآخر.
- أو بنفي أحدهما لينتج ثبوت الآخر.
- أو بإثبات أحد طرفي مانعة الجمع لينتج نفي الآخر.
- أو بنفي أحد طرفي مانعة الخلو لينتج ثبوت الآخر.

أقسام القياس الاستثنائي: (١) القياس الشرطي المتصل

(فالشرطية الموضوعة) أي: المذكورة أولًا (فيه)، أي: الاستثنائي (إن كانت متصلة فاستثناء) أي: الاستدراك بإثبات (عين المُقَدَّم يُنتِج عين التالي)، لأن المقدم ملزوم للتالي، وثبوت الملزوم مستلزم ثبوت اللازم.

(كقولنا: إن كان هذا إنسانًا فهو حيوان، لكنه إنسان فهو حيوان) ومفهوم عين المقدم أن استثناء نقيضه لا ينتج نقيض تاليه، لأنه لا يلزم من نفي الملزوم نفي لازمه.

(واستثناء) أي: الاستدراك بثبوت نقيض تاليه، (التالي ينتج نقيض المقدم)، لأن نفي اللازم مستلزم نفي ملزومه.

(كقولنا: إن كان هذا إنسانًا فهو حيوان، لكنه ليس بحيوان، فلا يكون إنسانًا) ومفهوم نقيض التالي: أن استثناء عين التالي لا ينتج عين المقدم، لأنه لا يلزم من وجود اللازم وجود ملزومه.

وَإِنْ كَانَت مُنْفَصِلَةً فَاستِثْنَاءُ أَحَدِ الجُزْأَينِ يُنتِجُ نَقِيضَ الجُزْء الثَّانِي.

واسْتِثْنَاءُ نَقِيضِ أَحَدِهِمَا يُنْتِجُ عَيْنَ الثَّانِي.

تنبيه

شرط المتصلة: لزوميتها وكليتها، أو كلية الاستثنائية.

* * *

(٢) القياس الشرطي المنفصل

(وإن كانت) الشرطية (منفصلة) حقيقية[1]، (فاستثناء) عين (أحد الجزأين) مقدمًا كان أو تاليًا (يُنتج: نقيض الجزء الثاني) أي: الآخر، لأنهما لا يثبتان معًا، نحو العدد إمَّا زوج أو فرد، لكنه زوج فليس بفرد، أو لكنه فرد فليس بزوج.

(واستثناء نقيض أحدهما) أي: جزئي الحقيقية (ينتج: عين الثاني) أي: الآخر، لأنهما لا ينتفيان معًا، نحو العدد إمَّا زوج أو فرد، لكنه ليس بزوج، فهو فرد، أو لكنه ليس بفرد، فهو زوج.

ومانعة الجمع فقط[2]، فإثبات أحد طرفيها ينتج نفي الآخر، لأنهما لا يثبتان معًا، ونفي أحدهما لا ينتج نفي الآخر، لجواز انتفائهما معًا.

---

(١) قوله: (حقيقية) أي: مانعة جمع وخلو معًا، مركبة من نقيضين، أو من شيء ومساوي نقيضه. (مؤلفه)

(٢) هي المركبة من قضيتين كل منهما أخص من نقيض الأخرىٰ، فاستثناء أحد الطرفين ينتج نقيض الآخر، لامتناع اجتماعهما علىٰ الصدق، واستثناء النقيض لا ينتج، لاحتمال اجتماعهما علىٰ الكذب، كقولنا: هذا الشيء إما شجر أو حجر، لكنه شجر فهو لا حجر، أو لكنه حجر فهو لا شجر، بخلاف لكنه لا شجر، أو لكنه لا حجر. (المطلع)

....

ومانعة الخلو[1]، ففي أحدهما ينتج ثبوت الآخر، وإثباته لا ينتج، لجواز ثبوتهما معًا.



(١) هي المركبة من قضيتين كل منهما أعم من نقيض الأخرىٰ، فاستثناء نقيض أحد الطرفين ينتج عين الآخر لامتناع الخلو عنهما، أو استثناء العين لا ينتج احتمال اجتماعهما علىٰ الصدق، كقولنا: هذا الشيء إما لا شجر أو لا حجر، لكنه شجر فهو لا حجر، بخلاف لكنه لا شجر، أو لكنه لا حجر. (المطلع)

[مبحث أقسام الدليل]

الْبُرْهَانُ: هُوَ قَوْلٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ يَقِينِيةٍ لِإِنْتَاجِ الْيَقِينِيَّاتِ.

البـــرهـــان

(البرهان: هو) أي: حقيقته:

- (قول) جنس شمل: البرهان، والجدل، والخطابة، والشعر، والمغالطة.

- (مؤلف من مقدمات) أي: مقدمتين توطئة لقوله: (يقينية) أي: معتقدة اعتقادًا جازمًا مطابقًا للواقع عن دليل، فصل مخرج ما عدا البرهان[1].

وقوله: (لإنتاج يقينيات) تكميل لأجزاء حَدِّ البرهان بعلته الغائية.

تنبيهات

الأول: شرط مقدمتي البرهان: كونهما ضروريتين، أو منتهيتين إلى ضروري[2].

---

(١) نحو سقف البيت جزء منه، وكل جزء أصغر من كله، وقوله: (معتقدة) جنس شمل: اليقين، والظن، والتقليد، والجهل المركب، وقوله: (جازمًا) فصل مخرج الظن، وقوله: (مطابقًا للواقع) فصل مخرج الجهل المركب، وقوله: (عن دليل) فصل مخرج التقليد. (مؤلفه)

وما يقال: من أن البرهان لا يتألف من الضروريات، فمعناه: أنه لا يتألف إلا من قضايا يكون التصديق بها ضروريًا -أي: واجبًا- سواء كانت ضرورية في نفسها -أي: نسبتها واجبة-، أو كانت ممكنة -أي: نسبتها غير واجبة-، أو كانت وجودية -أي: نسبتها واقعة بالفعل من غير تعرض فيها للوجوب والدوام ولا غيرهما-، وسواء كانت بديهية أو مكتسبة. (مؤلفه)

(٢) مقدمات البرهان قسمان: مقدمات أولية، ومقدمات ثواني أو فوقها، فالأول: الضروريات الست، والثواني وما فوقها هي المكتسبات. (مؤلفه)

وَالْيَقِينِيَّاتُ أَقْسَامٌ: أَوَّلِيَّاتٌ، كَقَوْلِنَا: الوَاحِدُ نِصْفُ الإِثْنَيْنِ، وَالْكُلُّ أَعْظَمُ مِنَ الجُزْءِ.

وَمُشَاهَدَاتٌ، ....

الثاني: البرهان قسمان: لِمِيٌّ -بكسر اللام والميم، وشد الياء- وهو ما كان الوسط فيه علة لنسبة الأكبر للأصغر في الذهن والخارج معًا(١).

وإِنِّيٌّ -بكسر الهمز والنون، وشد الياء- وهو ما كان الوسط فيه علة لها في الذهن فقط(٢).

الثالث: اليقينية شاملة الضرورية والمكتسبة.

أقسام اليقينيات

(**واليقينيات أقسام**) ستة:

[١] (**أَوَّلِيَّاتٌ**) - بفتح الهمز، والواو مثقلًا، وشد الياء - وهي ما يحكم العقل فيها بمجرد تصور طرفيها، (**كقولنا: الواحد نصف الاثنين، والكل أعظم من الجزء.**

[٢] **ومُشَاهَدَاتٌ**) -بضم الميم، وفتح الهاء- وهي ما يحتاج العقل

---

(١) نسبة لـ «لِمَ»، قوله: (ما كان الوسط فيه علة لنسبة الأكبر للأصغر) جنس شمل اللمي والإني، وقوله: (في الذهن والخارج) فصل مخرج للإني. (مؤلفه) كقولنا: زيد متعفن الأخلاط، وكل متعفن الأخلاط محموم، فزيد محموم، «فمتعفن الأخلاط» علة لثبوت الحمىٰ لزيد في الذهن والخارج، وسمي لميًّا: لإفادته اللمية، أي: العلة، إذ يجاب بها السؤال بـ «لم كان كذا». (المطلع)

(٢) منسوب «لإن». (مؤلفه) كقولنا: زيد محموم، وكل محموم متعفن الأخلاط، فزيد متعفن الأخلاط، فالحمىٰ علة لثبوت تعفن الأخلاط لزيد في الذهن، وليست علة له في الخارج بل الأمر بالعكس إذ التعفن علة للحمىٰ، وسمي إنيًّا: لاقتصاره علىٰ إنية الحكم، أي: ثبوته دون لميته، من قولهم: إن الأمر كذا، فهو منسوب لإن. (المطلع)

كَقَوْلِنَا: الشَّمْسُ مُشْرِقَةٌ، وَالنَّارُ مُحْرِقَةٌ.

وَمُجَرَّبَاتٌ، كَقَوْلِنَا: السَّقَمُونِيَا تُسَهِّلُ الصَّفْرَاءِ.

وَحَدْسِيَّاتٌ، كَقَوْلِنَا: نُورُ القَمَرِ مُسْتَفَادٌ مِنْ نُورِ الشَّمْسِ.

في حكمه إلىٰ المشاهدة بإحدىٰ الحواس الخمس الظاهرة[1]، (كقولنا: الشمس مشرقة، والنار محرقة.

[٣] ومُجَرَّبَاتٌ) وهي ما يحتاج العقل في حكمه إلىٰ تكرار المشاهدة، (كقولنا: السَّقَمُونيا[2]) -بفتح المهمل، والقاف، وضم الميم- (تُسَهِّلُ الصَّفْرَاء.

[٤] وحَدْسِيَّات) -بفتح الحاء المهمل، وسكون الدال، وكسر السين، وشَدِّ الياء- وهي ما يحكم العقل فيه بتأمل في أمور مفيدة لقوة الظن[3]، (كقولنا: نور القمر مستفاد من نور الشمس)، لاختلاف نوره

---

(١) ويقابلها الحواس الباطنة، وهي خمس، ولها ثلاث بطون في الرأس، البطن الأول: في مقدمه، وفيه حاستان: الحس المشترك في أوله، شأنه حفظ ما أدركته الحواس الظاهرة بدليل: استحضار طعم العسل، ورائحة العود عند غيبتهما، والثانية: الخيال في آخره، شأنه حفظ ما أدركه الحس المشترك كالخزانة له.

البطن الثانية: فيها حاسة واحدة وهي المتصرفة التي شأنها التحليل والتركيب للصور والمعالي، كتصورها جبل ياقوت، وبحر زئبق، وبدنًا برأسين أو بلا رأس، فإن استعملها العقل سميت مفكرة، وإن استعملتها الواهمة سميت مخيلة.

البطن الثالثة: في أولها الواهمة التي شأنها إدراك المعاني الجزئية، كصداقة زيد وعداوة الذئب، وفي آخرها الحافظة التي شأنها حفظ ما أدركته هذه الحواس. (مؤلفه)

(٢) السقمونيا: نبت يستخرج من تجاويفه شيء رطب ويجفف، مضاد للمعدة والأحشاء، أشد من جميع المسهلات، تصلحه الأشياء العطرة، كالفلفل والزنجبيل، مقدار ست شعيرات منه إلىٰ عشرين شعيرة يسهل المرة الصفراء. (مؤلفه)

(٣) أي: دفعة، بخلاف الحاصل بالتجربة فتدريجي. (مؤلفه)

وَمُتَوَاتِرَاتٌ، كَقَوْلِنَا: مُحَمَّدٌ عَلَيهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ ادَّعَىٰ النُّبُوَّةَ، وَظَهَرَتِ المُعْجِزَاتُ عَلَىٰ صِدْقِهِ.

وَقَضَايَا قِيَاسَاتُهَا مَعَهَا، ....

بحسب قربه فيها وبعده عنها[1].

[٥] (ومُتَوَاتِراتٌ) وهي ما يحكم العقل فيها بالسماع من جماعة لا يتفقون علىٰ الكذب، (كقولنا:) سيدنا (محمد عليه الصلاة) أي: الرحمة، (والسلام) أي: التحية من الله سبحانه وتعالىٰ، (ادعىٰ النبوة) أي: إيحاء الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بالشرائع إليه، (وظهرت المعجزات) أي: الأمور المخالفة للعادة المقرونة بالتحدي بها، (علىٰ صدقه) أي: علىٰ تصديقه في دعواه النبوة.

[٦] (وقضايا قياساتها معها[2]) أي: لا تغيب عنها عند تصورها،

---

(١) الفرق بين الحدسيات والمجربات: أن الحدسيات واقعة بغير اختيار بخلاف المجربات. (المطلع) وقال السَّعد: «الحدسيات كالمجربات في تكرار المشاهدة، ومقارنة القياس الخفي، إلا أن السبب في المجربات معلوم السببية مجهول الماهية، وفي الحدسيات معلوم بالوجهين، وإنما توقف عليه بالحدس لا بالفكر، وإلا لكان كسبيًا».

وقال القرافي: «الفرق أن المجربات تحتاج إلىٰ نظر بخلاف الحدسيات، فإن قيل: هل الليمونة حامضة أم لا؟ قلت: حامضة، بلا احتياج إلىٰ نظر، بخلاف الحدس فإنه يتوقف علىٰ النظر عند الحكم، فإن قيل: هل هذا الدرهم جيد أم لا؟ قلت: أرنيه، واحتياج الحدس إلىٰ النظر غالبي، وقد لا يحتاج إليه». (مؤلفه)

(٢) قوله: (وقضايا قياساتها معها) وهي ما يحكم فيه العقل بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين. (المطلع) وتسمىٰ فطريات، وقضايا فطرية، والمحققون علىٰ أنها ليست من الضروريات بل هي كسبية، لكن لما كان برهانها ضروريًا لا يغيب عن الخيال عند الحكم عُدَّت من الضروريات، وكأنها لا تحتاج إلىٰ ذلك البرهان. (مؤلفه)

كَقَوْلِنَا: الْأَرْبَعَةُ زَوْجٌ بِسَبَبِ وَسَطٍ حَاضِرٍ فِي الذِّهْنِ وَهُوَ الانْقِسَامُ بِمُتَسَاوِيَيْنِ.

وَالجَدَلُ: قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ مَشْهُورَةٍ.

وَالخَطَابَةُ: قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ صَادِرَةٌ مِنْ مُعْتَقِدٍ

(كقولنا: الأربعة زوج، بسبب وسط حاضر في الذهن) عند تصور الأربعة والزوج، (وهو الانقسام بمتساويين) صحيحين.

الجدل

(والجدل)

بفتح الجيم، والدال المهمل، (قياس مؤلف من مقدمات مشهورة[1])، كالعدل حسن، والظلم قبيح.

والغرض منه: إلزام الخصم، وتقريب الأمر لمن لا يفهم اليقينيات.

الخطابة

(والخطابة)

بفتح الخاء المعجمة، (قياس مؤلف من مقدمات صادرة من معتقَد)

---

(١) قوله: (قياس) جنس، قوله: (مشهورة) فصل مخرج: البرهان، والخطابة، والشعر، والمغالطة، وسبب شهرتها: اشتمالها علىٰ مصلحة عامة، نحو العدل حسن، أو رقة طباعهم، نحو مراعاة الضعفاء محمودة، أو حميتهم وأنفتهم، نحو كشف العورة مذموم، أو انفعالاتهم من العادات، كاستقباح ذبح الحيوان عند أهل الهند، وعدم استقباحه عند غيرهم لاعتيادهم عدمه، أو ورود الشرع بها، كالأحكام الشرعية، وربما تبلغ الشهرة حتىٰ تشتبه بالأوليات، ويفرق بينهما حينئذٍ بأن الإنسان لو فرض نفسه خالية من جميع الأمور سوىٰ عقله لحكم بالأوليات دون المشهورات، وبأنها تكون كاذبة والأوليات لا تكون إلا صادقة. (مؤلفه)

فِيهِ أَوْ مَظْنُونَةٍ.

وَالشِّعْرُ: قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ مَقْبُولَة مُتَخَيَّلَةٍ تَنبسِطُ مِنْهَا النَّفْسُ أَوْ تَنْقَبِضُ.

بفتح القاف (فيه) الخير[١] لعصمته، أو صلاحه، أو معرفته، (أو مظنونة[٢]).

والغرض منه: التَّرغيب فيما ينفع والتَّرهيب مما يضر.

الشعر

(والشِّعر)

بكسر الشين المعجم (قياس مؤلف من مقدمات متخيلة، تنبسط منها النفس، أو تنقبض[٣]) كالعسل ياقوتي حلو، فيه شفاء للناس، والخمرِ لا تكاد تُساغ إلا بمُسَوِّغ، مُفْسِدَةٌ للعقل، أُمّ كلِّ خبيث[٤].

---

(١) قوله: (معتقد فيه الخير) أي: لسبب إما سماوي، كالمعجزات، والكرامات، أو اختصاصه بمزيد عقل ودين، والخطابة نافعة جدًّا في تعظيم أمر الله تعالىٰ، والشفقة علىٰ خلقه تعالىٰ. (مؤلفه)

(٢) قوله: (مظنونة) أي: معتقد فيها اعتقادًا راجحًا، وقد تُقْبل الخطابة بدون نسبتها إلىٰ أحد، كالأمثال السائرة. (مؤلفه)

(٣) قوله: (تنبسط منها النفس أو تنقبض) أي: تتسع وتنشرح للرغبة فيه، أو تضيق عنه وتنفر منه، فالغرض منه: انفعال النفس ببسط أو قبض بسبب ترغيب أو ترهيب، ولذا يفيد في بعض الحروب، والاستعطاف ما لا يفيده غيره، فإن النفس أطوع للتصديق لكونه أعذب وألذ. (مؤلفه)

(٤) والشعر يكون علىٰ وزن، أو ينشد بصوت طيب:

تقول هذا مُجَاجُ النحلِ تَمْدَحُهُ * وإن ذَمَمْتَ نقل قَيءُ الزَّنَابِيرِ

مدحٌ وذمٌ وذاتُ الشَّيءِ واحدةٌ * إنَّ البيانَ يُرِي الظلماءَ كالنورِ (مؤلفه)

وَالْمُغَالَطَةُ: قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مَقَدِّمَاتٍ كَاذِبَةٍ شَبِيهَةٍ بِالْحَقِّ، أَوْ بِالْمَشْهُورِ، أَوْ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ وَهْمِيَّةٍ كَاذِبَةٍ، وَالْعُمْدَةُ هُوَ الْبُرْهَانُ.

المغالطة

(والمغالطة)

قياس مؤلف من مقدمات كاذبة، شبيهة بالحق أو بالمشهور، أو من مقدمات وهمية كاذبة[1].

والعمدة) في التوصل إلىٰ المجهولات التصديقية: (هو البرهان) لتَرَكُّبِهِ من اليقينيات.

* * *

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام علىٰ سيدنا محمد الواسطة في كل الخيرات، وعلىٰ آله وأصحابه ذوي المفاخر والكمالات.

كتبه: محمد عليش، راجيًا من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ اللطف في كل الحالات، والعفو والإحسان في كل الأوقات، لأربع إن بقيت من شهر ربيع الثاني، من عام ستة وتسعين ومئتين وألف، من هجرة خاتم النبيين، صلوات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وسلامه عليهم أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) والغرض منها: إيقاع الخصم في الغلط بما يشبه الصواب، وليس بصواب. (مؤلفه) وهي بقسميها لا تفيد يقينًا ولا ظنًّا، بل مجرد الشك والشبهة الكاذبة.
أنواع المغالطة بحسب مستعملها، وما يستعملها فيه: فمن أوهم العوام أنه حكيم مستنبط للبراهين، يسمىٰ سوفسطائيًّا، ومن نصب نفسه للجدال وخداع أهل التحقيق، والتشويش عليهم بذلك، يسمىٰ مشاغبًا مماريًا، ومنها نوع يستعمله الجهلة، وهو أن يغيظ أحد الخصمين الآخر بكلام يشغل فكره، ويغضبه كأن يسبه، أو يعيب كلامه، أو يظهر له عيبًا يعرفه فيه، أو يقطع كلامه، أو يغرب عليه بعبارة غير مألوفة، أو يخرج به عن محل النزاع، ويسمىٰ مغالطة خارجية. (المطلع)

إتحاف البريات في الكلام على الموجهات

تأليف

الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن أحمد عليش المالكي

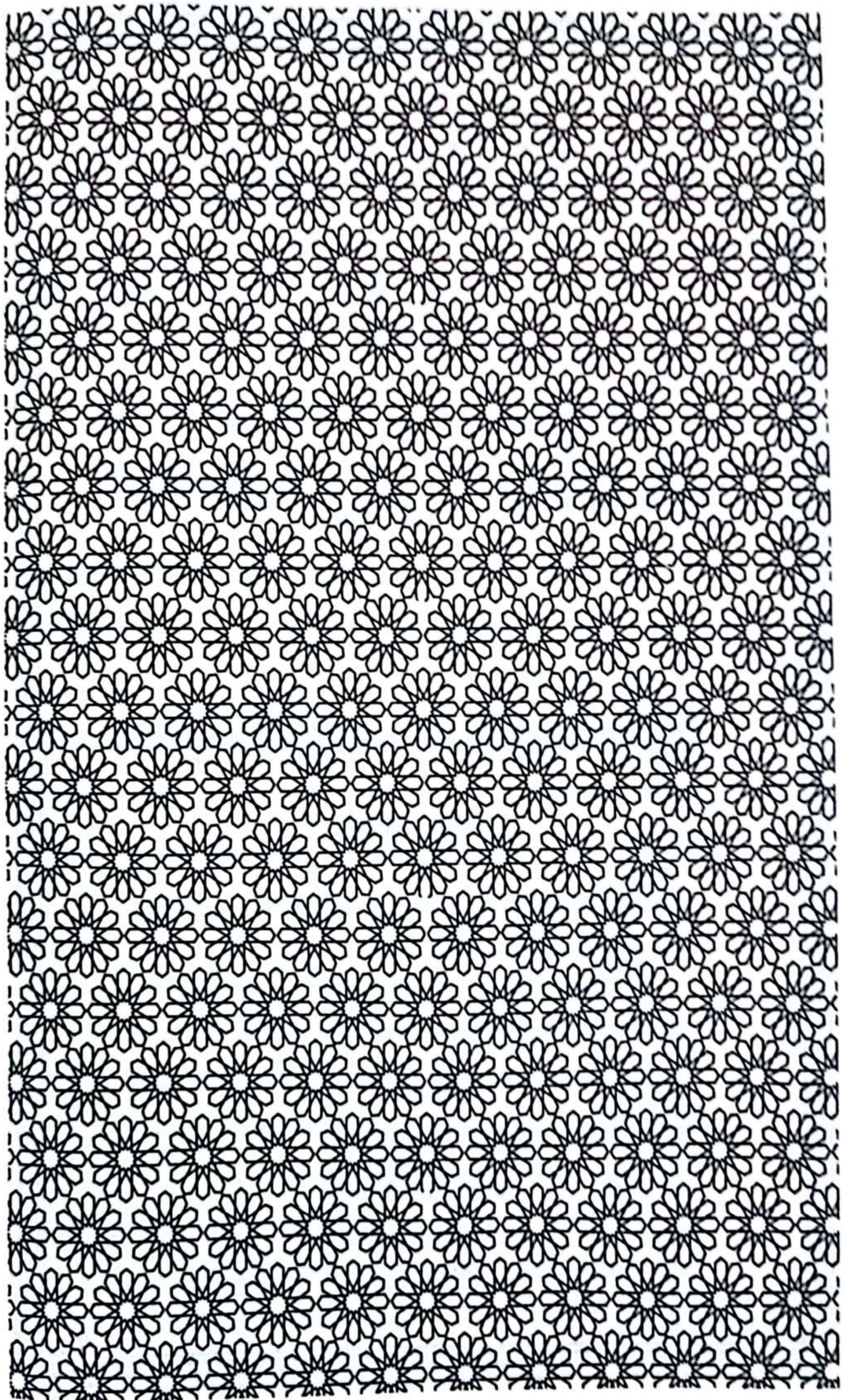
(١٢١٧ - ١٢٩٩)

تحقيق

مصطفى أبو زيد

أستاذ الحديث وعلومه المساعد

بجامعة الأزهر



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

وبعد؛ فقد يسر الله تعالى لي نسخة خطية من رسالة في الموجهات لمولانا الشيخ محمد عليش رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم تطبع قبل ذلك، فرأيت أن ألحقها بهذا الشرح المبارك، ومادتها العلمية مكررة مع مبحث الموجهات المذكور في «الشرح»، فإلحاقها بالكتاب فيه إعادة لهذا المبحث وفي الإعادة إفادة، والله تعالى من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل.

وصف النسخة:

محفوظة بالمكتبة الأزهرية، ورقمها: (٦٦٣٥٨)، ومقاسها: (٢٢×١٦)، ومسطرتها: (١٩) سطرًا، وعدد لوحاتها ثلاث، وجاء على غلافها: «رسالة في بيان القضايا الموجهات، للعالم العلامة، البحر الفهامة، محمد عليش حفظه الله.

أَبْدَا عليشُ مُحَمَّدُ السِّرَّ الذِي * أَعْيا سِواهُ مِن الفُحُولِ وَوَجَّهَهْ

بِرِسَالَةٍ جَمَعَ القَضَايا كُلَّهَا * فِيهَا وَبَيَّنَ ثَمَّ كُلَّ مُوَجَّهَهْ».

صورة المخطوط



اللوحة الأولى



اللوحة الثانية

اللوحة الأخيرة

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم صلِّ علىٰ سيدنا محمد، وعلىٰ آله وصحبه وسلم.

نسبة القضية لها صفة في الواقع تسمىٰ: مادة، وعنصرًا، واللفظ الدال عليها يسمىٰ: جهة، والقضية المشتملة عليه تسمىٰ: موجهة.

والصفة إمَّا ضرورة، -أي: وجوب عقلي-، وإمَّا دوام، وإمَّا إمكان، وإمَّا إطلاق، فهذه الكيفيات الأربعة هي الأصول، ويتفرَّع عن الضرورة سبع كيفيات، وعن الدوام ثلاث، وعن الإمكان خمس، وعن الإطلاق خمس.

وبيان ذلك:

[١] أن الضرورة:

١) إمَّا أن تكون لذات الموضوع، نحو كل إنسان حيوان بالضرورة، وتسمىٰ القضية حينئذٍ: ضرورية مطلقة.

٢) وإمَّا أن يشترَط فيها دوام اتصاف الموضوع بالوصف المفهوم من عنوانه، نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبًا، وتسمىٰ: مشروطة عامة.

٣) وإمَّا أن تكون كذلك مع زيادة نفي دوام الضرورة بدوام الذات إذا خلت عن تلك الصفة، نحو كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبًا لا دائمًا، وتسمىٰ: مشروطة خاصة.

٤) وإمَّا أن تقيد الضرورة بوقت معين للوصف المفهوم من عنوانه، نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة وقت كتابته، وتسمىٰ: وقتية مطلقة.

٥) وإمَّا أن تكون كذلك مع زيادة نفىٰ الضرورة بدوام الذات في غير ذلك، نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة وقت كتابته لا دائمًا، وتسمىٰ: وقتية خاصة.

٦) وإمَّا تقيد الضرورة بحين من أحيان وصف الموضوع المفهوم من عنوانه، نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة في حين من أحيان كتابته، وتسمىٰ: منتشرة مطلقة.

٧) وإمَّا أن تكون كذلك مع زيادة نفي دوام الضرورة بدوام الذات في غير ذلك الحين، نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة في حين من أحيان كتابته لا دائمًا، وتسمىٰ: منتشرة خاصة، فهذه سبع موجهات متفرعة عن الضرورة.

[٢] وأن دوام النسبة:

١) إمَّا أن يكون لذات الموضوع، نحو كل إنسان ناطق دائمًا، وتسمىٰ: دائمة مطلقة.

٢) وإمَّا أن يقيد بوصف الموضوع المفهوم من عنوانه، نحو كل كاتب متحرك الأصابع دائمًا ما دام كاتبًا، وتسمىٰ: عرفية عامة.

٣) وإمَّا أن تكون كذلك مع زيادة نفي الدوام بدوام الذات عند مفارقة الوصف، نحو كل كاتب متحرك الأصابع دائمًا ما دام كاتبًا لا دائمًا، وتسمىٰ: عرفية خاصة، فهذه ثلاث موجهات متفرعة من الدوام.

[٣] وأن الإمكان:

١) إمَّا أن يكون عامًّا، ومعناه: نفي الاستحالة عن النسبة، نحو كل إنسان ناطق بالإمكان العام، وتسمىٰ: ممكنة عامة.

٢) وإمَّا أن يكون خاصًّا، ومعناه: نفي الضرورة عن النسبة ونقيضها، كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص، وتسمىٰ: ممكنة خاصة.

٣) وإمَّا أن يكون عامًّا مقيَّدًا بالدوام، نحو كل إنسان حيوان بالإمكان العام دائمًا، وتسمىٰ: ممكنة دائمة.

٤) وإمَّا أن يقيد بوقت وصف الموضوع المفهوم من عنوانه، نحو كل كاتب

متحرك الأصابع بالإمكان العام وقت كتابته، وتسمىٰ: ممكنة وقتيه.

٥) وإمَّا أن يقيد بحين من أحيانه، نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالإمكان العام في حين كتابته، وتسمىٰ: ممكنة حينية، فهذه خمس موجهات متفرعة عن الإمكان.

[٤] وأن الإطلاق:

١) إمَّا أن يكون عامًّا، ومعناه: وقوع النسبة من غير تقييد بضرورة ولا عدمها، ولا بدوام ولا عدمه، نحو كل إنسان حيوان بالإطلاق العام، وتسمىٰ: مطلقة عامة.

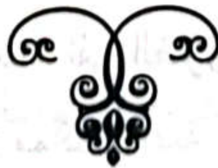
٢) وإمَّا أن يقيد بنفي الدوام، نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالإطلاق العام ما دام كاتبًا لا دائمًا، وتسمىٰ: وجودية لا دائمة.

٣) وإمَّا أن يقيد بنفي الضرورة، نحو كل حيوان متنفس بالإطلاق لا بالضرورة، وتسمىٰ: وجودية لا ضرورية.

٤) وإمَّا أن يقيد بوقت وهو الموضوع المفهوم من عنوانه، نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالإطلاق وقت كتابته، وتسمىٰ: مطلقة وقتية.

٥) وإمَّا أن يقيد بحين من أزمانها، نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالإطلاق في حين من أحيان كتابته، وتسمىٰ: مطلقة حينية، فهذه خمس موجهات متفرعة عن الإطلاق، فمجموع الموجهات عشرون، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم.

وصلَّىٰ الله علىٰ سيدنا محمد النبي الأمي وعلىٰ آله وصحبه وسلَّم.



تقريب العقائد السنية
بالأدلة القرآنية

تأليف

الإمام العلامة الرباني

أبي عبد الله محمد بن أحمد عليش المالكي

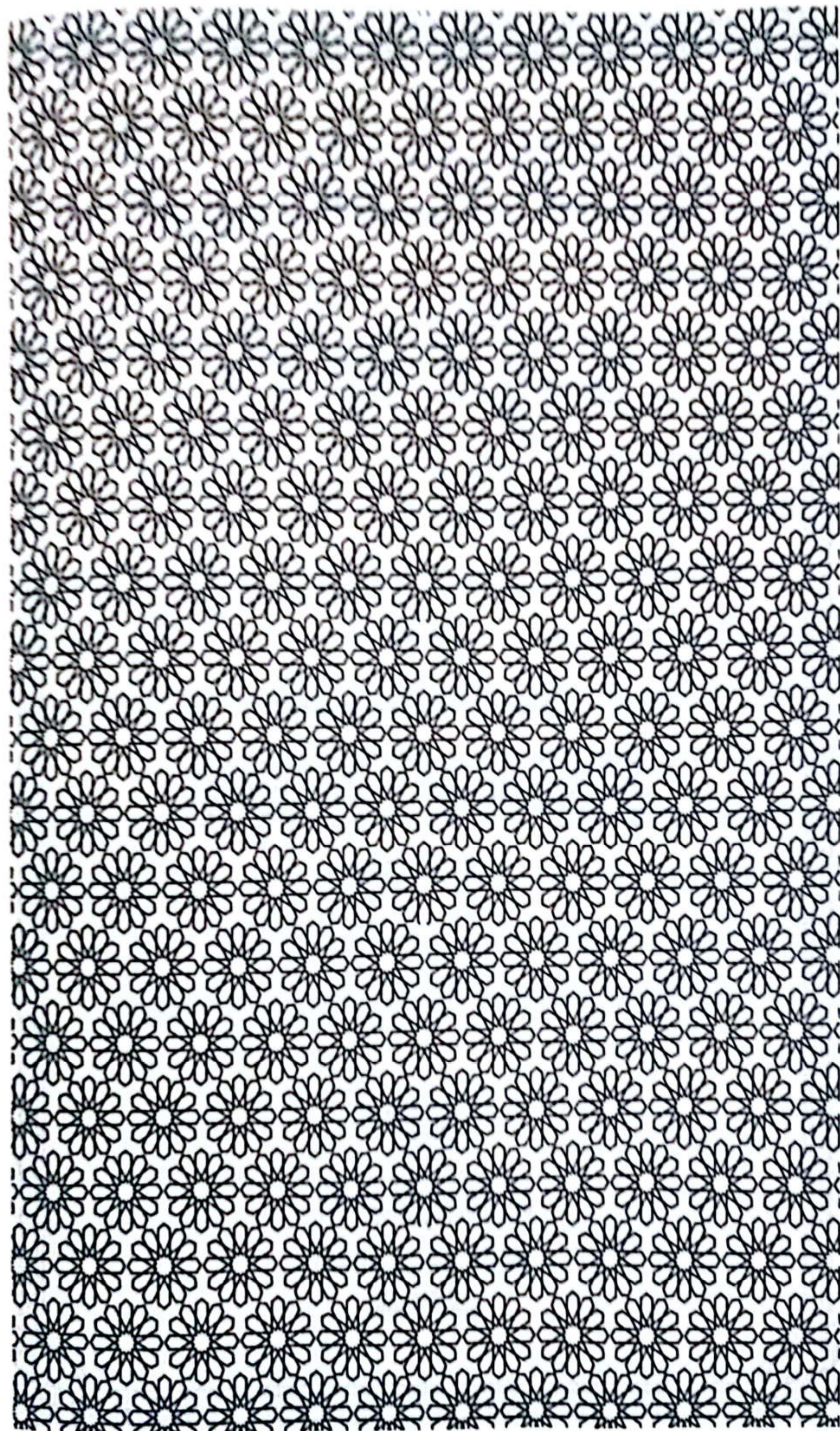
(١٢١٧ - ١٢٩٩)

تحقيق

مصطفى أبو زيد

أستاذ الحديث وعلومه المساعد

بجامعة الأزهر



الكتاب مخطوطًا ومطبوعًا

وقفتُ بحمد الله تعالىٰ علىٰ ثلاث نسخ خطيّة للكتاب، وثلاث طبعات.

أما **المخطوطات** فاثنان منها في المكتبة الأزهرية، وواحدة في جامعة الملك سعود، بالمملكة العربية السعودية.

النسخة الأولى:

محفوظة بالمكتبة الأزهرية، ورقم الحفظ (١٥٧٤٣٢)، وعدد أوراقها (١٢) ورقة، والمسطرة (٢٣) سطرًا، ومقاسها (١٨×١١)، وخطها معتاد، وكتبت بالمداد الأسود، ورمزت لها بحرف (ص)، واعتمدتها أصلًا.

وعلىٰ غلافها: «هذه عقائد في التوحيد، للعلامة الشيخ محمد عليش، نفعنا الله به ويعلومه، آمين، آمين».

وعليها تَمَلّك نصه: «ملك الفقير إلىٰ الله محمد حسنين مخلوف العدوي المالكي، غفر الله له ولوالديه وللمسلمين، آمين».

وفي آخرها: «يقول محمد البيباني[1]: الحمد لله الذي انتخب لعقائد الأشعرية صفوة خلقه، وتوجهم بتاج النور الذي يكاد سنا برقه، والصلاة والسلام علىٰ من أسس قواعد الدين، وعلىٰ آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

أما بعد، فلما مَنّ الله وتكَرّم علىٰ عبده المُكَرّم الشيخ محمد أحمد الرشيدي بالتزام طبع هذه العقائد السنية التي هي للعلم المفرد، والجوهر الفرد شيخنا أبي عبد الله عليش الهمام بشمول نظر نجل المشار إليه بأطراف البنان هو النجيب الأوحد سيدي الشيخ

---

(١) هو محمد بن علي البيباني، المالكي، الأزهري، من تلاميذه: أحمد شوقي الشاعر، له: «حسن الصنيع في علوم المعاني والبيان والبديع»، و«خاتمة حسنة علىٰ شرح كفاية الطالب الرباني علىٰ رسالة أبي زيد القيرواني»، توفي سنة (١٣١٠). ترجمته من: «الأعلام» (٦/ ٣٠٠).

محمد. ثم ذكر أبياتًا في مدح العقيدة ومؤرخًا لسنة طبعها، وأنه سنة (١٢٨١).

تمت علىٰ يد كاتبها الفانية الفقير إلىٰ ربه الرؤوف حسنين محمد علي مخلوف العدوي، موافقًا ليوم عرفة من شهور سنة (١٢٨٢)، عفىٰ الله عنه، وغفر له ولوالديه، ولمن قرأها ولجميع المسلمين تفضُّلًا منه، آمين، آمين، آمين».

ويبدو أن الشيخ حسنين مخلوف قد نسخ هذه النسخة بخط يده عن نسخة مطبوعة.

النسخة الثانية:

محفوظة بالمكتبة الأزهرية أيضًا، ضمن مجموع رقم حفظه (٢٨٦١٦)، وهي أول رسالة فيه، وعدد أوراقها (١٨) ورقة، والمسطرة (١٧) سطرًا، ومقاسها (٥ , ٢٤×١٧)، وخطُّها معتاد، وكُتبت بالمداد الأسود، ورمزت لها برمز (ق).

وعلىٰ غلافها: «هذه تقريب العقائد السنية بالأدلة القرآنية، تأليف العالم العلامة الحبر البحر الفهامة الشيخ محمد عليش المالكي، نفعنا الله بأسراره آمين».

ثم عليها وقف من الشيخين محمد عبد العظيم وأخيه محمد إمام ابني البرهان السقا رحمهم الله جميعًا نَصّه:

«وقف هذا الكتاب لله تعالىٰ كلٌّ من محمد عبد العظيم السَّقا، وأخيه محمد إمام السَّقا علىٰ روح والدهما المرحوم المغفور له شيخ أهل عصره الشيخ إبراهيم السَّقا، ينتفع به العلماء وطلبة العلم بالجامع الأزهر، وجعلا مقرّه تحت يد محمد إمام السَّقا مدة حياته، ثم من بعده يكون تحت يد محمد عبد العظيم كذلك، ثم من بعدهما يكون تحت يد أولادهما الذكور دون الإناث، الأرشد منهم فالأرشد، ثم من بعدهم يكون مقره كتبخانة الأزهر الشريف للانتفاع به كذلك أبد الأبدين، ودهر الداهرين.

وشَرَطا أنه لا يغير إلا لأمين يحفظ [التغير] وقفًا صحيحًا، لا يباع، ولا يرهن، ولا يوهب، فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه علىٰ الذين يبدلونه، إن الله سميع عليم.

تحريرًا في يوم الاثنين غرة محرم الحرام سنة ألف وثلاث مئة سبعة وثلاثين هجرية».

وفي آخرها: «وكان الفراغ من هذه النسخة الشريفة عصر يوم السبت ٧ رجب، علىٰ يد أفقر العباد إلىٰ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، عبد العظيم السقا، غفر الله له ولوالديه والمسلمين آمين، بجاه النبي الأمين صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

النسخة الثالثة:

محفوظة بجامعة الملك سعود بالرياض، ورقم الحفظ (٣٩٥٠)، وعدد أوراقها (١٥) ورقة، ومقاسها (٢٥×١٧)، ومسطرتها مختلفة، وخطها نسخ، والناسخ لها الشيخ إبراهيم يوسف نسيم، وتاريخ النسخ يوم الجمعة الموافق عشرة ربيع الأول، سنة (١٣٠٢) بعد الهجرة.

وهي نسخة كثيرة الأخطاء كثيرة الأسقاط لم أعتمدها في ضبط النص، وإن كنت قد رجعت لها في بعض المواطن استئناسًا، ورمزت لها بحرف (س).

* * *

وأما **مطبوعات** الكتاب فقد وقفت علىٰ ثلاث طبعات له:

الاولى: طبعة مطبعة شيخ السادة السعيدية الشيخ محمد يحيى، وتاريخ طباعتها في عشرة جمادىٰ الثانية، سنة (١٢٨٨) من الهجرة، أي: في حياة مؤلفها رَحِمَهُ اللَّهُ، غير أنها توقفت عند آخر الصفة الرابعة عند قوله: «إذ لا واسطة بينهما»، وذلك في آخر صفحة (٨) رغم تسلسل صفحات الكتاب بعدها، ثم بعدها كتاب في التصوف لم أقف علىٰ أوله، ثم كتاب في السير والسلوك لسيدي أحمد الدردير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قابلت القطعة التي وقفت عليه منه، ورمزت لها بحرف (د).

الثانية: طبعة المطبعة الجمالية، لأصحابها محمد أمين الخانجي، وأحمد عارف، وتاريخ طباعتها سنة (١٣٢٩) هجرية، (١٩١١) ميلادية، وهي متداولة بين أيدي الطلاب وعلىٰ شبكة الإنترنت، وقد قابلتها مع المخطوطتين ورمزت لها بحرف (ج)،

لكني وقفت علىٰ أربعة مواضع حصل سقط فيها، فاقتضىٰ ذلك التنبيه، وميزت السقط بوضع خط تحته.

الأول: (ص٢ س١ من أسفل): «وكونه أبيض أسود، أو أخضر أحمر مثلًا في وقت واحد، وكونه صغيرًا كبيرًا في وقت واحد، وكونه حارًّا باردًا في وقت واحد».

الثاني: (ص٥ س٢ من أسفل): «وقوله تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾».

الثالث: (ص٨ س٣): «والصفات المستحيلة في حقِّ الله تعالىٰ».

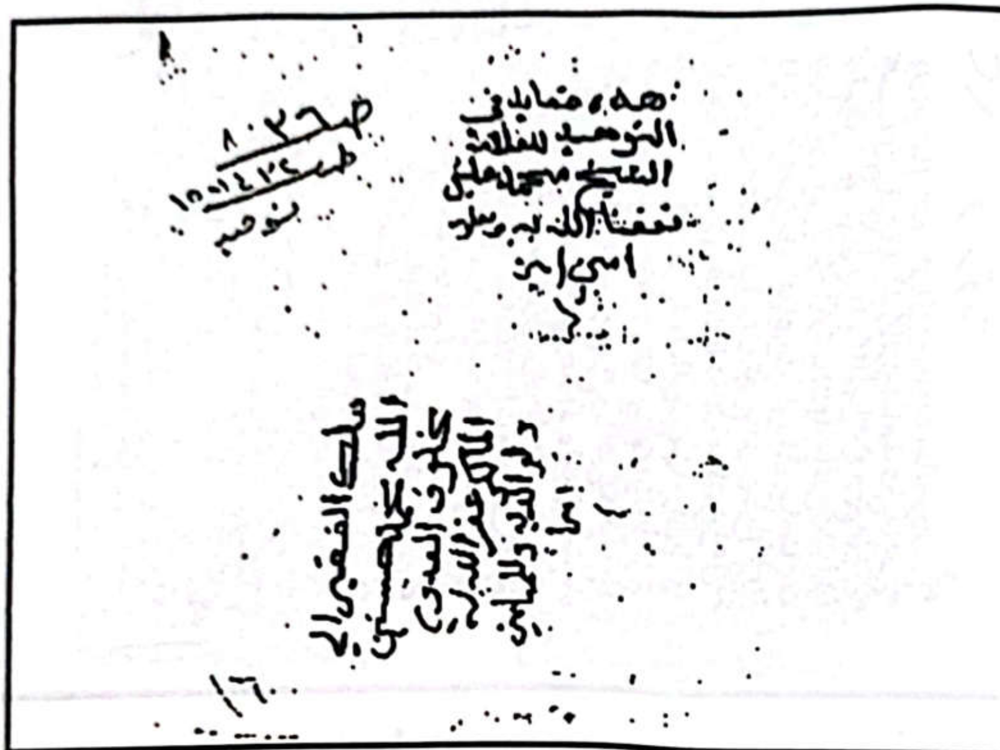
الرابع: (ص١١ س١١): «وجميع النِّعم فضلًا منه وإحسانًا».

الثالثة: طبعة جمعية دار الحديث الزيتونية، فرع قابس، باعتناء الأستاذ وليد مصباح الطاهر، وهي الطبعة الثانية، سنة (١٤٣٥) هجرية، (٢٠١٤) ميلادية.

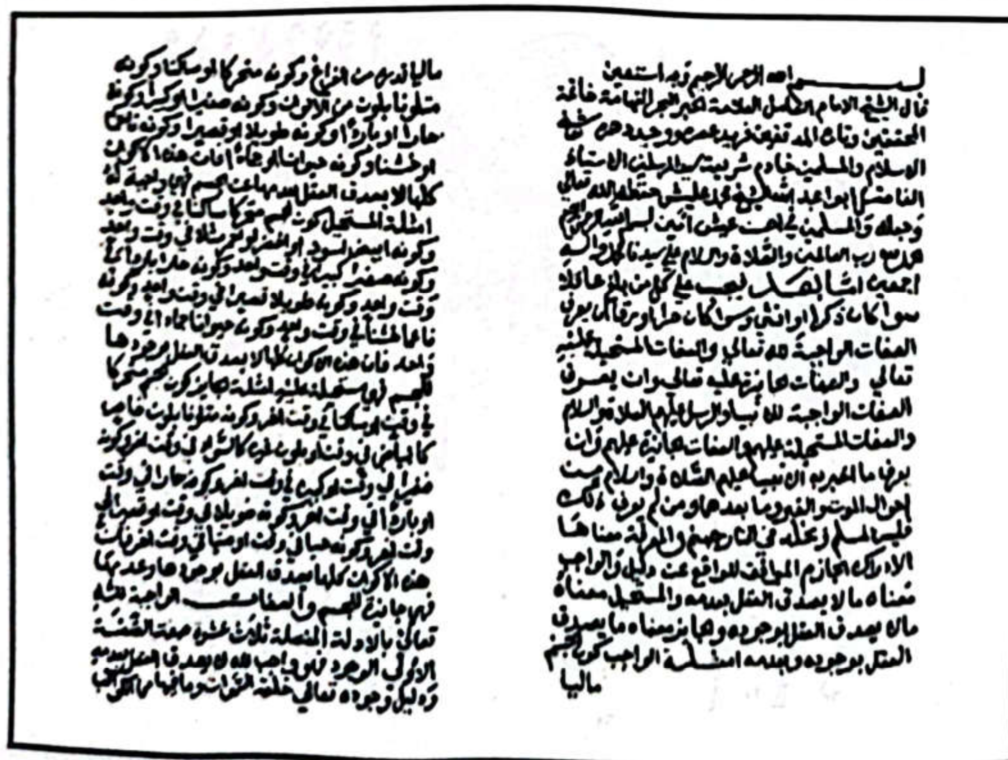
وقد قدّم للكتاب بمقدمة تكلَّم فيها عن ثناء العلماء علىٰ مذهب أهل السنة (الأشعرية)، ثم ترجم للشيخ عليش، وذكر النسخ التي اعتمد عليها في تحقيق النص، وهي مخطوطة جامعة الملك سعود، وطبعة المطبعة الجمالية، ثم ذكر عمله في الكتاب، وصور المخطوط، وسنده للكتاب لكنه وهم في ذكره رواية فضيلة الشيخ علي جمعة مفتي الديار السابق، عن فضيلة الشيخ محمد بخيت المطيعي، فالشيخ علي حفظه الله ولد سنة (١٣٧١)، وقد توفي الشيخ المطيعي سنة (١٣٥٤).



صور نسخ الكتاب الخطية والمطبوعة


هذه متن في
التوحيد للعلامة
الشيخ محمد عليش
نفعنا الله به وبعلومه
آمين آمين

اللوحة الأولىٰ من النسخة (ص)



اللوحة الثانية من النسخة (ص)

اللوحة الأخيرة من النسخة (ص)

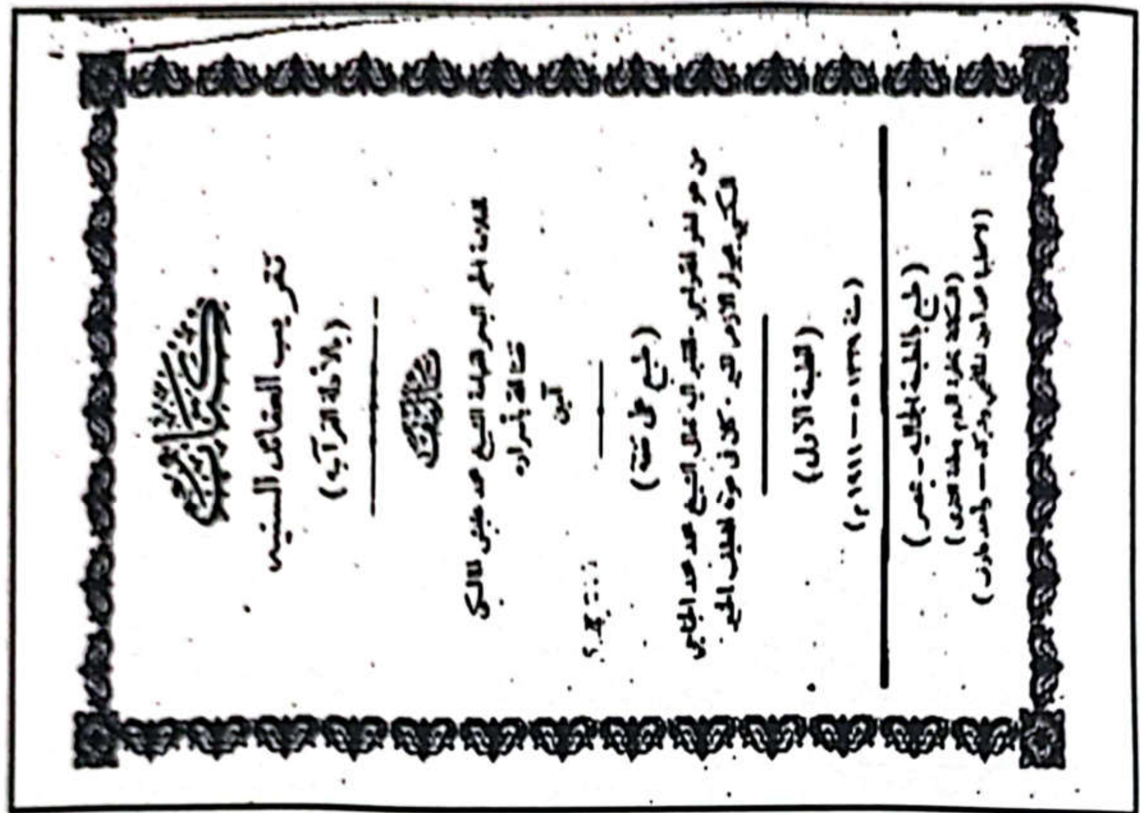
اللوحة الأولىٰ من النسخة (ق)

اللوحة الثانية من النسخة (ق)

اللوحة الأخيرة من النسخة (ق)

اللوحة الأولىٰ من النسخة (س)

اللوحة الأخيرة من النسخة (س)

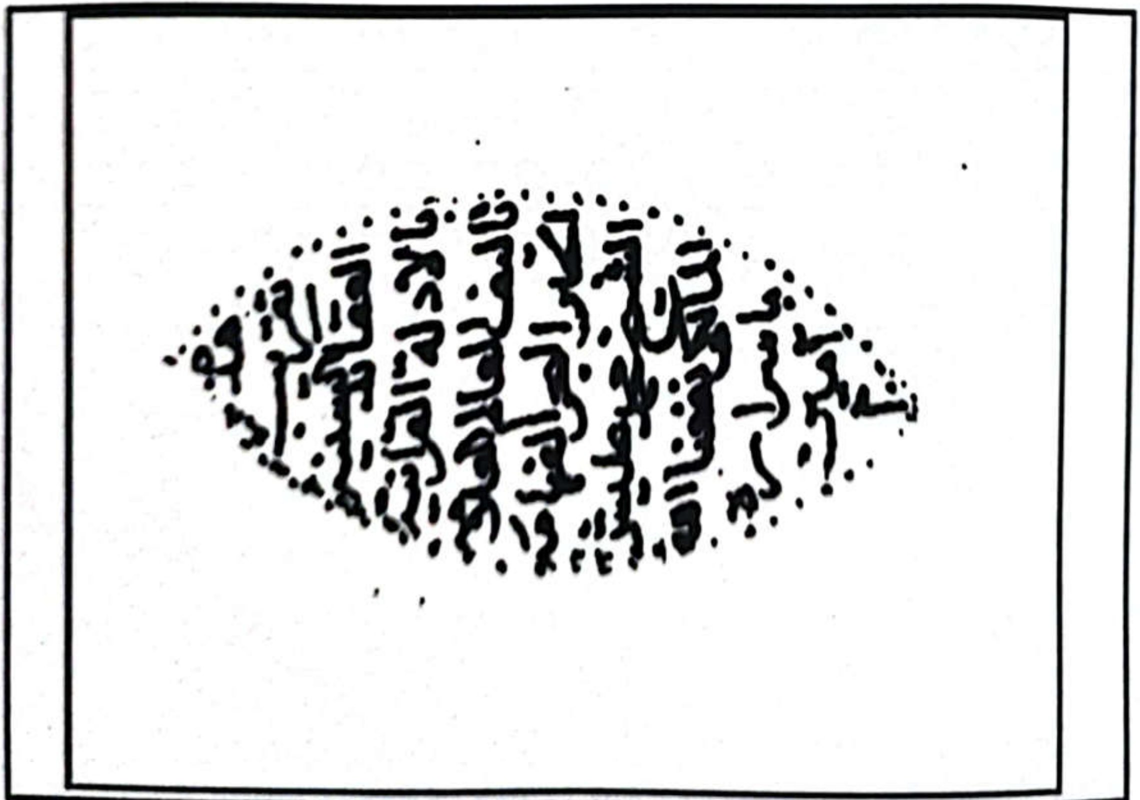


تقريب العقائد السنية

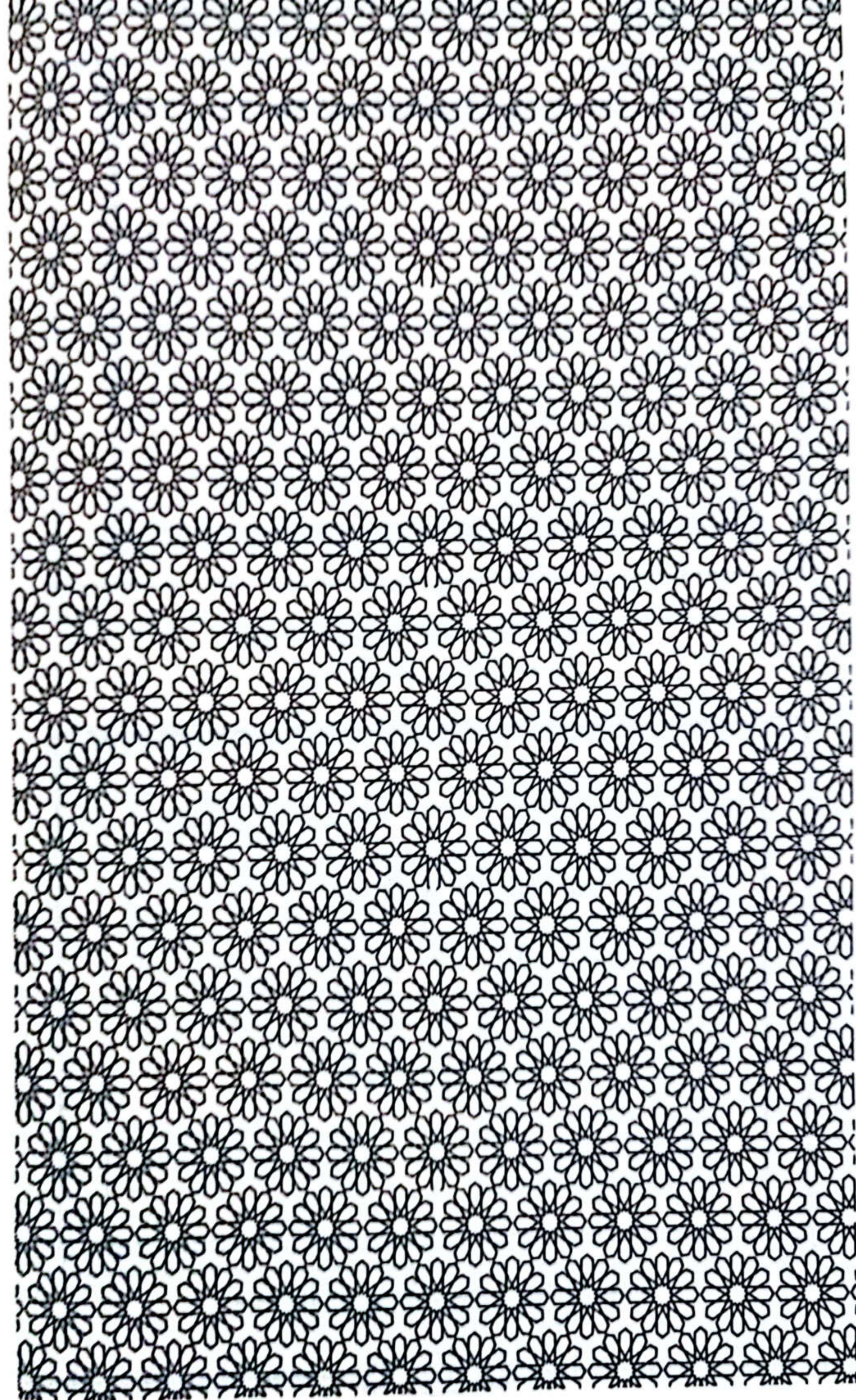
(بالأدلة القرآنية)

(الطبعة الأولى)

اللوحة الأولىٰ من طبعة المطبعة الجمالية



الصفحة الأولىٰ من طبعة مطبعة السادة السعدية



بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين(١)

قال الشيخ الإمام العامل العلَّامة، الحَبر البَحر الفهَّامة، خاتمة المُحَقِّقين وتاج المُدققين، فريدُ عصره ووحيدُ دهره، شيخُ الإسلامِ والمسلمين، خادمُ شريعةِ سيِّدِ المرسلين، الأستاذُ الفاضلُ أبو عبد الله(٢) الشيخ محمدُ عِليش، حفظه الله تعالىٰ وجعله والمسلمين في أحسن عيش، آمين:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله رَبِّ العَالمين، والصَّلاةُ والسَّلام علىٰ سَيِّدنا محمدٍ وآلِهِ أجمعين.

أما بعدُ، فيجبُ علىٰ كلِّ من بَلَغَ عاقلًا، سواء كان ذكرًا أو أنثىٰ، وسواء كان حرًّا أو رِقًّا(٣):

- أنْ يعرفَ الصفاتِ الواجبة لله تعالىٰ، والصفات المستحيلة عليه تعالىٰ، والصفات الجائزة عليه تعالىٰ.

- وأن يعرفَ الصفاتِ الواجبة للأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام، والصفات المستحيلة عليهم، والصفات الجائزة عليهم.

- وأن يعرف ما أخبر به الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من أحوال الموت، والقبر، وما بعدهما، ومن لم يعرف ذلك فليس بمُسلِم، ويُخلَّد في نار جهنم.

والمعرفة معناها: الإدراك الجازم الموافق للواقع عن دليل(٤).

---

(١) قوله: «وبه نستعين» زيادة من (ص).

(٢) في المطبوعتين «أبو عبد الله سيدي الشيخ».

(٣) في (ج) «رقيقًا».

(٤) ودليل وجوب المعرفة علىٰ المُكلَّف قوله تعالىٰ: ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [محمد: ١٩].

* والواجب معناه: ما لا يُصَدِّقُ العقل بعدمه.
* والمستحيل معناه: ما لا يُصَدِّقُ العقل بوجوده.
* والجائز معناه: ما يُصَدِّقُ العقل بوجوده وبعدمه[1].

أمثلة الواجب:

كون الجسم مالِئًا قَدْرَهُ من الفراغ، وكونه متحركًا أو ساكنًا، وكونه متلونًا بلون من الألوان، وكونه صغيرًا أو كبيرًا، وكونه حارًّا أو باردًا، وكونه طويلًا أو قصيرًا، وكونه ناعمًا أو خشنًا، وكونه حيوانًا أو جمادًا[2].

فإن هذه الأكوان كلَّها لا يُصَدِّق العقل بعدمها عن الجسم فهي واجبة له.

أمثلة المستحيل:

كون الجسم متحركًا ساكنًا في وقت واحد، وكونه أبيض أسود، أو أخضر أحمر مثلًا في وقت واحد، وكونه صغيرًا كبيرًا في وقت واحد، وكونه حارًّا باردًا في وقت واحد، وكونه طويلًا قصيرًا في وقت واحد، وكونه ناعمًا خَشِنًا في وقت واحد، وكونه حيوانًا جمادًا في وقت واحد.

فإن هذه الأكوان كلّها لا يُصَدِّق العقل بوجودها للجسم فهي مستحيلة عليه.

أمثلة الجائز:

كون الجسم متحركًا في وقت أو ساكنًا في وقت آخر، وكونه متلونًا بلون خاص

---

(١) يَرِد علىٰ تعريف الواجب وما بعده أن الواجب واجب في نفسه وجد عقل أم لا، وكذا المستحيل والجائز، فكان الأولىٰ أن لا يربط تعريف الثلاثة بالعقل، كأن يقول: الواجب: ما لا يقبل الانتفاء، والمستحيل: ما لا يقبل الثبوت، والجائز: ما يقبلهما. وراجع «حاشية البيجوري علىٰ السنوسية» (ص٩٦).

(٢) والجماد: هو جسم مركب ليس له نمو، والحيوان: هو جسم حساس متحرك بالإرادة، كما في «مقاليد العلوم» للسيوطي (ص١٢٣)، وفي «الكليات» (ص٣٤٤) «والمركب إن لم يكن له النمو فهو الجماد، وإلا فإن لم يكن له الحس فهو النبات، وإن كان فإن لم يكن مع ذلك نطق فهو الحيوان غير الإنسان، وإن كان فهو الإنسان».

كالبياض في وقت أو بلَوْنٍ غيره كالسَّواد في وقت آخر، وكونه صغيرًا في وقت أو كبيرًا في وقت آخر، وكونه حارًّا في وقت أو باردًا في وقت آخر، وكونه طويلًا في وقت أو قصيرًا في وقت آخر، وكونه حيًّا في وقت أو مَيْتًا في وقت آخر.

فإنَّ هذه الأكوان كلها يُصَدّق العقل بوجودها وعدمها فهي جائزة للجسم.



[مبحث الإلهيات

الصفات الواجبة لله تعالى]

والصِّفات الواجبة لله تعالىٰ بالأدلة المفصَّلة ثلاث عشرة صفة:

* **الصفة الأولى: الوجود**، فهو واجب لله لا يُصَدِّق العقل بعدمه.

ودليلُ وجوده تعالىٰ: خَلقُه السماوات وما فيها من الكواكب والملائكة، وخلقُه الأرض وما فيها من الجبال، والرِّمال، والأشجار، والأحجار، والبحور، والأنهار، والحيوانات، والجمادات.

قال الله تعالىٰ: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾[1]، وقال سبحانه وتعالىٰ: ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ ﴾[2]، وقال جَلَّ ذِكره: ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾[3]، ومعنىٰ فاطر: خالق.

وقال تعالىٰ: ﴿ سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى ۝١ ٱلَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴾[4]، أي: خلقَ كلَّ شيءٍ فسوىٰ خلقه، وقال تعالىٰ: ﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ﴾[5]، وقال تعالىٰ: ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا ﴾[6].

ومن المعلوم ببداهة العقل أن: الخالق لا يُصَدِّق العقل بعدمه، ويوجب[7] له الوجود، هذا هو الدليل العقلي، وأما الدليل السمعي فأكثر من أن يحصر، منه:

- البسملة، وهي قوله تعالىٰ: ﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾، لأن معناها: أتبرك باسم الذات الواجب الوجود، الموصوف بجميع الكمالات، المُنَزَّه عن جميع نقائص الصفات، المُنعِمِ بجلائِلِ النِّعم ودقائقها.

---

(١) سورة الزمر، الآية (٦٢).

(٢) سورة الأنعام، الآية (١).

(٣) سورة فاطر، الآية (١).

(٤) سورة الأعلىٰ، الآيتان (١، ٢).

(٥) سورة اقرأ، الآيتان (١، ٢).

(٦) سورة الفرقان، الآية (٢).

(٧) في (ج) «فيجب»، وفي (د) «ويجب».

- ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ إلىٰ آخر السورة، لأنَّ الحمدَ، والرُّبوبية، والإنعام بالنعم الجليلة، والنعم الدَّقيقة، و﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾، والخطاب، والعبادة، والاستعانة، والهداية، والإنعام، والغضب، والإضلال، لا تُمْكِنُ من المعدوم.

* **الصفة الثانية** من صفاته تعالىٰ الواجبة له تعالىٰ، التي لا يُصَدِّق العقلُ بعدمها في حقه تعالىٰ: **القِدَمُ**.

ومعناه: أنَّه تعالىٰ لا ابتداء لوجوده تعالىٰ، وأنَّه لم يَسْبِقْهُ عدم.

ودليله: قوله تعالىٰ: ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ ﴾[1]، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَمْ يُولَدْ ﴾[2]، إذ المعنىٰ: أنه غنيٌّ عن المُوجِد والمُؤَثِّر، وقوله تعالىٰ: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾[3]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾[4].

إذ معناهما: أنَّ كلَّ شيءٍ غير الله مخلوقٌ لله، فلا يجوزُ أن يكونَ شيءٌ غير الله خالقًا لله، لأنه دَوْرٌ[5]، وهو مستحيل.

وأنَّه لو انتفىٰ عنه تعالىٰ القِدم لثبت الحُدوث له تعالىٰ، لأنَّ الموجودَ إما قديمٌ، وإما حادثٌ لا غير، ولو كان تعالىٰ حادثًا لزم احتياجه لمُحْدِثٍ.

ومُحْدِثُهُ إما قديم، وإما حادثٌ أيضًا، فإن كان قديمًا فهو الإله الخالق لكلِّ شيء لا المخلوق، وإن كان حادثًا احتاج إلىٰ مُحْدِثٍ أيضًا، ويقال في مُحدثه مثل ما قيل فيه، وهكذا فيمن يفرض بعده.

---

(١) سورة الحديد، الآية (٣).
(٢) سورة الإخلاص، الآية (٣).
(٣) سورة الزمر، الآية (٦٢).
(٤) سورة الفرقان، الآية (٢).
(٥) الدور: هو تَوَقُّفُ شيءٍ علىٰ شيء تَوَقَّفَ عليه، كما لو فُرض أنَّ زيدًا أَحْدَثَ عَمرًا، وأنَّ عَمرًا أحدث زيدًا، فقد توقف زيدٌ علىٰ عَمرو المتوقف عليه. انظر «حاشية البيجوري علىٰ السنوسية» (ص١٨٨).

ثم إن استمر سلسلة المُحْدَثِين إلىٰ غير نهاية لزم التَّسلسل[1]، وهو محال، وإن فُرض أن الأخير أَحْدَثَهُ الأول لزم الدَّورُ، وهو محال أيضًا، فالملزوم المؤدي إليهما وهو احتياجه تعالىٰ لمُحدثٍ محال، فملزومه وهو حدوثه تعالىٰ محال، فوجب له تعالىٰ القدم.

* **الصفة الثالثة** من الصفات الواجبة له تعالىٰ: **البقاء**.

ومعناه: أنّه لا انتهاء لوجوده تعالىٰ، وأنّه لا يلحقه عدم.

ودليله: قوله تعالىٰ: ﴿وَٱلۡأٓخِرُ﴾[2]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۗ﴾[3]، وقوله تعالىٰ: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلۡأُمُورُ﴾[4]، وقوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأٓخِرَةَۚ﴾[5]، وقوله تعالىٰ: ﴿إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗاۖ﴾[6]، وقوله تعالىٰ: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥۚ﴾[7]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾[8]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٖۗ﴾[9].

وأنَّ كلَّ ما ثبت قدمه استحال عَدَمُه، ووجب بقاؤه.

* **الصفة الرابعة** من الصفات الواجبة له تعالىٰ: **مخالفته تعالى للحوادث في الذات، والصفات، والأفعال**.

ومعناها: عدم مماثلته لشيء منها في الذات، ولا في الصفات، ولا في الأفعال.

---

(١) التسلسل: هو تتابع الأشياء واحدًا بعد واحد إلىٰ ما لا نهاية له في الزمن الماضي، كما لو فُرض أن زيدًا أَحْدَثَه عَمرو، وأنَّ عَمرًا أَحْدَثَه بكرٌ، وأنَّ بكرًا أَحْدَثَه خالد، وهكذا إلىٰ ما لا نهاية له، فقد تتابعت المُحْدِثون واحدًا بعد واحد إلىٰ ما لا نهاية له في الزمن الماضي. انظر «حاشية البيجوري علىٰ السنوسية» (ص١٨٨).

(٢) سورة الحديد، الآية (٣).

(٣) سورة آل عمران، الآية (١٨٠).

(٤) سورة الشورىٰ، الآية (٥٣).

(٥) سورة العنكبوت، الآية (٢٠).

(٦) سورة يونس، الآية (٤).

(٧) سورة القصص، الآية (٨٨).

(٨) سورة الرحمن، الآية (٢٧).

(٩) سورة النحل، الآية (٩٦).

ودليلها: قوله تعالىٰ: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾[1].

وأنَّه لو ماثل شيئًا منها لكان حادثًا مثلها، وقد عُلِم مما سَبَق استحالة الحدوث عليه تعالىٰ، ووجوب القِدم له تعالىٰ، وملزوم المحال محال، فالمماثلة مستحيلة عليه تعالىٰ، وإذا كانت المماثلة محالة عليه تعالىٰ وجبت له المخالفة للحوادث، إذ لا واسطة بينهما[2].

* **الصفة الخامسة** من صفاته تعالىٰ الواجبة له: **قيامه تعالى بنفسه.**

ومعناها: أنّه موجود بلا مُوجِدٍ، وأنّه غنيٌّ عن كلِّ شيء، وأنَّه ذات متصفة بصفات الكمال، ومُنزّهةٌ عن صفات النقص.

ودليله: قوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ① ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ② لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ③ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾[3]، وقوله تعالىٰ: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[4]، وقوله تعالىٰ: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ إلىٰ ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ ﴾[5].

وأنّه لو احتاج في وجوده إلىٰ شيءٍ لكان حادثًا، وقد عُلم مما سبق استحالة الحدوث عليه تعالىٰ فاحتياجه محال أيضًا، فوجب استغناؤه عن كلِّ شيءٍ.

وأنه لو كان صفةً للزم أن لا يتصف بشيء من صفات المعاني كالحياة، والعلم، والإرادة، والقدرة، والسمع، والبصر، والكلام، مع أنَّ اتصافَه بها واجب لقوله تعالىٰ: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾[6]،

(١) سورة الشورىٰ، الآية (١١).

(٢) إلىٰ هنا انتهىٰ ما في (د).

(٣) سورة الإخلاص.

(٤) سورة محمد، الآية (١٩).

(٥) سورة البقرة، الآية (٢٥٥).

(٦) سورة البقرة، الآية (٢٩).

وقوله تعالىٰ: ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[1]، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[2]، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾[3]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[4].

فعدمُ اتصافه بها محال، فملزومه وهو كونه صفة محال، فوجب كونه ذاتًا غنيًا عن المحل.

* **الصفة السادسة** من صفاته تعالىٰ الواجبة له تعالىٰ: **الوحدانية.**

ومعناها: أنَّ ذاتَه تعالىٰ ليست مركبةً من جزأين ولا أكثر، وأنَّها لا مِثْلَ لها، وأنَّ صفاته لا مثل لها، فليس لموصوف حياة كحياته تعالىٰ، ولا علم كعلمه تعالىٰ، ولا إرادة كإرادته تعالىٰ، ولا قدرة كقدرته تعالىٰ، ولا سمع كسمعه تعالىٰ، ولا بصر كبصره تعالىٰ، ولا كلام ككلامه تعالىٰ.

وأنَّ حياتَه تعالىٰ صفةٌ واحدة، وأنَّ علمَه تعالىٰ صفة واحدة، وأنَّ إرادتَه تعالىٰ صفة واحدة، وأنَّ قدرته تعالىٰ صفة واحدة، وأنَّ سمعه تعالىٰ صفة واحدة، وأنَّ بصره تعالىٰ صفة واحدة، وأنَّ كلامه تعالىٰ صفة واحدة.

وأنَّ الأفعال كلَّها خيرها وشرها، اختياريها واضطراريها، خالقُها وفاعلُها الله وحده بلا شريك ولا مُعين.

ودليلها: قوله تعالىٰ: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾[5]، وقوله تعالىٰ: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[6]، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾[7]، وقوله تعالىٰ: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾[8].

---

(١) سورة البروج، الآية (١٦).
(٢) سورة الحديد، الآية (٢).
(٣) سورة الشورىٰ، الآية (١١).
(٤) سورة النساء، الآية (١٦٤).
(٥) سورة يوسف، الآية (٣٩).
(٦) سورة الأنبياء، الآية (٢٢).
(٧) سورة الصافات، الآية (٩٦).
(٨) سورة فاطر، الآية (٣).

* **الصفة السابعة** من صفاته تعالىٰ الواجبة له تعالىٰ: **الحياة**.

ومعناها: صفة تُصَحِّح لموصوفها العلم، والإرادة، والقُدرة، والسَّمع، والبَصر، والكلام.

وحياتُه تعالىٰ قديمةٌ بلا ابتداء، باقيةٌ بلا انتهاء، ليست بروح.

ودليلها: قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿الٓمٓ ١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾[1]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَعَنَتِ ٱلۡوُجُوهُ لِلۡحَيِّ ٱلۡقَيُّومِۖ﴾[2]، وقوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾، فإن الخالق لا يكون إلا حيًّا، وقوله تعالىٰ: ﴿وَرَبُّكَ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخۡتَارُۗ﴾[3]، وقوله تعالىٰ: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِۖ﴾[4]، وقوله تعالىٰ: ﴿يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡۖ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ﴾[5]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾.

فإنَّ المختار العالم القادر لا يكون إلا حيًّا، فإن الحياة شرط في الاتصاف بهذه الصفات.

* **الصفة الثامنة** من الصفات الواجبة له[6] تعالىٰ: **العلم**.

ومعناه: صفةٌ ينكشفُ ويتضحُ ويتبيَّن بها كلُّ موجود، سواء كان واجبًا، أو جائزًا، وكلُّ معدوم سواء كان مستحيلًا أو ممكنًا.

ودليله: قوله تعالىٰ: ﴿يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡۖ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِۖ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ﴾.

---

(١) سورة آل عمران، الآيتان (١، ٢)، وسقطتا من (ص).

(٢) سورة طه، الآية (١١١).

(٣) سورة القصص، الآية (١٨).

(٤) سورة الحشر، الآية (٢٢).

(٥) سورة البقرة، الآية (٢٩).

(٦) في (ق) (ج) «الله».

وأنه لو لم يكن عالمًا لكان جاهلًا، ولو كان جاهلًا لكان حادثًا، وحدُوثه محال لما سَبَق، فجهله محال، فعلمه واجب.

* **الصفة التاسعة** من الصفات الواجبة له[1] تعالىٰ: **الإرادة**.

ومعناها: صفةٌ تُخَصِّص الممكن -وهو الجائز الذي يُصدِّق العقل بوجوده وعدمه- ببعض ما يجوز عليه.

كتخصيصه بالوجود في زمان مخصوص دون غيره من الأزمنة، وفي مكان خاص دون غيره من الأمكنة، وبلون خاص دون غيره من الألوان، وبقَدْرٍ خاص دون غيره من المقادير، وبالحرارة دون البرودة، وبالرطوبة دون اليبوسة، وبالنسبة إلىٰ أصل خاص دون غيره من الأصول، وبجهة خاصة دون غيرها من الجهات.

ودليلها: قوله تعالىٰ: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[2]، وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[3]، وقوله تعالىٰ: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[4]، وقوله تعالىٰ: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾[5]، وقوله تعالىٰ: ﴿فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا﴾[6]، وقوله تعالىٰ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ﴾[7].

* **الصفة العاشرة** من الصفات الواجبة لله تعالىٰ: **القدرة**.

ومعناها: صفةٌ يَتَأتَّىٰ بها إيجاد كلِّ ممكن وإعدامه.

ودليلها: خلقُهُ السماوات وما فيها، والأرض وما فيها، وقوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ

---

(١) في (ق) (ج) الله.
(٢) سورة الإنسان، الآية (٣٠).
(٣) سورة يس، الآية (٨٢).
(٤) سورة البروج، الآية (١٦).
(٥) سورة الأنعام، الآية (١٢٥).
(٦) سورة الكهف، الآية (٨٢).
(٧) سورة البقرة، الآية (١٨٥).

شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا ﴾[1]، وقوله تعالىٰ: ﴿ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾[2].

* **الصفة الحادية عشرة** من الصفات الواجبة لله تعالىٰ: **السمع.**

ومعناه: صفةٌ ينكَشِفُ بها كلُّ موجودٍ، سواء كان واجبًا أو ممكنًا، وسواء كان صوتًا، أو لونًا، أو ذاتًا، أو غيرها.

وليس سمعه تعالىٰ بأذن ولا صِمَاخ، يسمع دبيب النَّمْلةِ السَّوداء علىٰ الصخرة الملساء في الليلة الظلماء.

* **الصفة الثانية عشرة: البصر.**

ومعناه: صفةٌ يَنْكَشِفُ بها كلُّ موجود انكشافًا غير انكشافه بالسمع، سواء كان واجبًا أو حادثًا، وسواء كان الحادث جسمًا، أو لونًا، أو صوتًا أو غيرها.

وليس بصره تعالىٰ بحَدَقَةٍ، ولا عين، ولا نِنّي، ولا غيرها من الآلات.

ودليل السمع والبصر: قوله تعالىٰ: ﴿ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾[3].

* **الصفة الثالثة عشرة: الكلام.**

ومعناه: صفةٌ دالة علىٰ كلِّ موجود سواء كان واجبًا أو جائزًا، وعلىٰ كلِّ معدومٍ سواء كان محالًا أو جائزًا.

وكلامه تعالىٰ قديمٌ باقٍ، ليس بحرفٍ ولا صوتٍ، ولا جَهْرٍ ولا سِرٍّ، ولا عربية ولا عجمية، ولا إعراب ولا لحن، ولا تقديم ولا تأخير، ولا ترتيب ولا تنكيس، ولا وقف ولا سكوت، ولا وصل ولا فصل، ولا ابتداء له ولا انتهاء له.

ودليله: قوله تعالىٰ: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾[4].

---

(١) سورة الكهف، الآية (٨٢).
(٢) سورة الفرقان، الآية (٥٤).
(٣) سورة الشورىٰ، الآية (١١).
(٤) سورة النساء، الآية (١٦٤).

وهو غير القرآن المُنَزَّل على سيدنا محمد ﷺ، وغير التوراة المُنَزَّلة على موسى عليه الصلاة والسلام، وغير الإنجيل المُنَزَّل على عيسى عليه الصلاة والسلام، وغير باقي الكتب المنزلة على الرسل عليهم الصلاة والسلام، فإنها بحروف وأصوات وترتيب خاص، وعربية أو عجمية، ولها أول وآخر.

ويتعلق الجهر والإسرار بها، والإعراب واللحن وغير ذلك، وهي دالة على بعض ما دل عليه الكلام القديم.

والصفة السابعة -التي هي الحياة- وما بعدها كلُّها موجودة تُمكن رؤيتها بلا تكيف ولا انحصار، وكلُّها قديمة باقية لا ابتداءَ لها ولا انتهاءَ لها، ولا مِثْلَ لها لا لله تعالى ولا لغيره، فالوحدانية واجبة لها كوجوبها لذات الله تعالى.

فهذه الصفات الثلاث عشرة الواجبة لله تعالى التي لا يُصَدِّق العقل بعدم شيء منها التي دلّت عليها الأدلة المُفَصّلة كما علمته[1] فيما سبق.

وبعد معرفتها يجب أنْ تعرفَ أنّ الله تعالى متصف بصفات كمالية موجودة لا نهاية لها، عَلِمَها الله سبحانه وتعالى تفصيلًا، وعَلم أنها لا نهاية لها، ودل على مجموعها دليل واحد: وهو وجوب كلِّ كمال لله تعالى، إذ لو انتفى عنه تعالى شيء من الكمال لكان ناقصًا، والنقصُ محال عليه، لاستلزامه الحدوث المحال عليه تعالى، كما سبق بيانه.



(١) في (ق) «علمت».

[المستحيل في حقه تعالى]

والصفات المستحيلة في حقِّ الله تعالىٰ بالأدلة التفصيلية ثلاث عشرة صفة، مقابلة للصفات الثلاث عشرة الواجبة له تعالىٰ:

الصفة الأولى من الصفات المستحيلة عليه تعالى: العَدَمُ، وهو مقابل للوجود، ودليل استحالته عليه هو دليل وجوب الوجود له تعالىٰ، وقد تَقَدَّم بيانه.

الصفة الثانية من الصفات المستحيلة على الله تعالى: الحُدُوثُ، وهو مقابل للقِدم، ومعنىٰ الحدوث: الوجود بعد العَدَمِ، ودليل استحالته عليه تعالىٰ هو دليل وجوب القِدَمِ له تعالىٰ، وقد تقدَّم بيانه.

الصفة الثالثة من الصفات المستحيلة عليه تعالى: طُرُوُّ العدم، والفناء، وانقطاع الوجود وتَبَدّله بالعدم، وهو مقابل للبقاء، ودليل استحالته عليه تعالىٰ هو دليل وجوب البقاء له تعالىٰ المتقدّم بيانه.

الصفة الرابعة من الصفات المستحيلة عليه تعالى: مماثلته تعالى للحوادث في الذات: بأن يكون جسمًا مركبًا، أو حالًّا في مكان، أو مخصوصًا بزمان، أو موصوفًا بالكِبَرِ أو بالصِّغَرِ، أو يكون له نظير وشبيه من الذوات الحادثة.

وفي الصفات: بأن تكون حياته كحياة الحوادث، وعلمه كعلمهم، وإرادته كإرادتهم، وقدرته كقدرتهم، وسمعه كسمعهم، وبصره كبصرهم، وكلامه ككلامهم.

وفي الأفعال: بأن لا يكون[1] مؤثِّرًا في شيء وإنما له مجرد الكَسْبِ، تعالىٰ الله عن ذلك كله علوًّا كبيرًا.

وهذه الصفة مقابلة لصفة مخالفته تعالىٰ للحوادث الواجبة له تعالىٰ، ودليل

(١) في (ق) «بأن يكون».

استحالة مماثلته تعالىٰ للحوادث هو دليل وجوب مخالفته تعالىٰ لها، وقد تقدّم بيانه.

الصفة الخامسة من الصفات المستحيلة عليه تعالى: احتياجه تعالى لموجد يوجده، وكونه تعالى صفة محتاجة لموصوف يتّصف بها، وهذه الصفة مقابلة لصفة قيامه تعالىٰ بنفسه الواجبة له تعالىٰ، ودليل استحالة احتياجه تعالىٰ لمُوجد أو موصوف هو دليل وجوب قيامه تعالىٰ بنفسه.

الصفة السادسة من الصفات المستحيلة عليه تعالى: كونه مركّب الذات، بحيث يقبل الانقسام طولًا، أو عرضًا، أو عُمقًا، ووجود ذات نظير ذاته تعالىٰ.

وتَعَدُّدُ حياته بأن يكون له حياتان فأكثر، وتعدُّدُ علمه بأن يكون له علمان أو أكثر، وتعدّدُ إرادته بأن يكون له إرادتان أو أكثر، وتعدد قدرته بأن يكون له قدرتان أو أكثر، وتعدد سمعه بأن يكون له سمعان أو أكثر[1]، وتعدد بصره بأن يكون له بصران أو أكثر، وتعدد كلامه بأن يكون له كلامان قديمان ذاتيان فأكثر، ووجود نظير هذه الصفات لغيره تعالىٰ.

وتأثيرُ شيءٍ غيرُه تعالىٰ في شيء من الأشياء بطبعه، أو بقوة مجعولة فيه مستقلًا عنه تعالىٰ، أو مُعينًا ومُساعدًا له تعالىٰ، فليست النار مُحرقة بطبعها ولا بقوة مخلوقة فيها، وإنما الخالق للإحراق الله تعالىٰ عند خلقه النار، ولو شاء خلق النار ولم يخلق الإحراق، كما فعل ذلك بخليله إبراهيم عليه الصلاة والسلام، ولو شاء خلق الإحراق ولم يخلق النار كما شوهد كثيرًا خرقًا للعادة.

وليس الماء البارد مُروِيًا بطبعه ولا بقوة مخلوقة فيه، وإنما الخالق للرِّي الله تعالىٰ عند شرب الماء لا به، وإن شاء الله تعالىٰ خلق الرِّي بلا ماء، وإن شاء خلق العطش الشديد مع شرب الماء البارد كما يشاهد في المريض.

---

(١) سقط من (ص) قوله: «وتعدد سمعه بأن يكون له سمعان أو أكثر».

وليس الملبوس ساترًا أو دافعًا للبرد أو للحر بنفسه، ولا بقوة مخلوقة فيه، بل الخالق للستر والدِّفَاء والبرودة هو الله تعالىٰ عند لبس الملبوس لا به، ولو شاء خلق الستر والدِّفَاء والبرودة بلا ملبوس، أو خلق الملبوس بلا ستر ولا دِفَاء ولا برودة.

والطعام ليس مُشْبعًا بطبعه ولا بقوة مخلوقة فيه، بل المُشبع الله تعالىٰ عنده لا به، وإن شاء خلق الشِّبَع بدون أكل الطعام، أو خلق الجوع الشديد مع كثرة الأكل.

وليست السكين قاطعة بذاتها ولا بقوة مخلوقة فيها، بل الله تعالىٰ خلق القطع عندها لا بها، ولو شاء خلقها ولم يخلق القطع عندها، أو خلق القطع بدونها.

والحيطان والعواميد ليست حاملة للسقف المبني عليها بذاتها ولا بقوة مخلوقة فيها، وإنما الله تعالىٰ هو الحامل له عندها لا بها، ولو شاء حمله بدونها كما حمل السماء بلا شيء.

وليست الأرض حاملة للجبال والحيوانات والأشجار وباقي ما هو عليها، لا بذاتها، ولا بقوة مخلوقة فيها، والحامل لذلك كله هو الله تعالىٰ عندها لا بها، وعلىٰ هذا قياس جميع الأسباب العادية.

ومَن يعتقدُ تأثيرَ شيءٍ منها في مُسَبّبه بطبعه فهو كافر.

أو بقوةٍ مخلوقة فيه فهو فاسق.

أو عدم تأثيرها بذلك وأن الله هو المؤثِّر فيهما، ولكن يعتقد استحالة خلق السبب بدون مسببه، أو عكسه فهو مؤمن ولكن يُخشَىٰ عليه إنكار معجزات الأنبياء، وكرامات الأولياء، وإنكار المعجزات كُفْرٌ والكرامات فِسْقٌ.

والاعتقاد الصحيح مأمون[1] العاقبة: اعتقاد أنَّ المُؤثِّرَ فيهما هو الله تعالىٰ مع إمكان تخلف أحدهما عن الآخر، كما تَقَدَّم بيانه.

(١) في (ج) «المأمون».

وهذه الصفة بجميع أقسامها مقابلة لصفة الوحدانية الواجبة لله تعالىٰ في الذات، والصفات، والأفعال، ودليل استحالة هذه الصفة هو الدليل السابق لوجوب الوحدانية له تعالىٰ.

الصفة السابعة من الصفات المستحيلة عليه تعالى: الموت، وما في معناه كالنوم، والإغماء، وهذه الصفة مقابلة لصفة الحياة الواجبة له تعالىٰ، ودليل استحالتها عليه تعالىٰ هو دليل وجوب الحياة له تعالىٰ.

الصفة الثامنة من الصفات المستحيلة عليه تعالى: إيجاده وخلقه تعالى شيئًا بلا إرادة[1] له، بأن يكون بطريق التعليل أو الطبع، وهذه الصفة مقابلة لصفة الإرادة الواجبة له تعالىٰ، ودليل استحالتها عليه تعالىٰ هو دليل وجوب الإرادة له تعالىٰ.

الصفة التاسعة من الصفات المستحيلة على الله تعالى: العجز عن ممكن ما، وهذه الصفة مقابلة لصفة القدرة الواجبة له تعالىٰ، ودليل استحالتها عليه تعالىٰ هو دليل وجوب القدرة له تعالىٰ.

الصفة العاشرة من الصفات المستحيلة عليه تعالى: الجهل -وما في معناه كالظن، والشك، والوَهَم، والغفلة، والذهول، والنسيان، والسهو، والنوم، والإغماء، والجنون- بموجود أو معدوم، وهذه الصفة مقابلة لصفة العلم، ودليل استحالتها عليه تعالىٰ هو دليل وجوب العلم له تعالىٰ.

الصفة الحادية عشرة من الصفات المستحيلة عليه تعالى: الصمم، وما في معناه كسمعه الأصوات العالية دون الأسرار، وكاختصاصه بالأصوات دون الذوات، وسائر الموجودات، وهذه الصفة مقابلة لصفة السَّمع الواجبة لله تعالىٰ، ودليل استحالتها عليه تعالىٰ هو دليل وجوب السَّمع له تعالىٰ المتقدِّم بيانه.

---

(١) في (ج) «إرادته».

الصفة الثانية عشرة من الصفات المستحيلة عليه تعالى: العَمَى، وما في معناه كالعشى[1]: وهو عدم الإبصار ليلًا، والجَهَرِ: وهو عدم الإبصار نهارًا، وهذه الصفة مقابلة لصفة البصر الواجبة له تعالىٰ، ودليل استحالتها عليه تعالىٰ هو دليل وجوب البصر له تعالىٰ.

الصفة الثالثة عشرة من الصفات المستحيلة على الله تعالى: البَكَمُ والخَرَس، وما في معناه كالفَهَاهةِ، والعِيّ، والسكوت، وكون كلامه تعالىٰ بحروف وأصوات، وهذه الصفة مقابلة لصفة الكلام الواجبة لله تعالىٰ، ودليل استحالتها عليه تعالىٰ هو دليل وجوب الكلام له تعالىٰ.

فقد تمت الثلاث عشرة صفة التي دَلّت علىٰ استحالتها علىٰ الله تعالىٰ الأدلة التفصيلية.

ويجبُ علىٰ المكلف أن يعرفَ أنَّ كلَّ نقصٍ في حقه تعالىٰ فهو محال عليه تعالىٰ، وأنَّ أفراده لا نهاية لها، كما أنَّ أفرادَ الكمال الواجب له تعالىٰ لا نهاية لها، ودليل استحالتها إجمالي وهو دليل وجوب كُلّ كمال له تعالىٰ.



(١) في (ص) (ق) «الغشى» والمثبت من (ج).

[الجائز في حقه تعالى]

وأما الجائزُ في حقه تعالى، فأفراده كثيرة لا نهاية لها، وتجمعها قاعدة وهي: **أنّه يجوز في حقه تعالى فعْل كُل ممكن أو تركه.**

فلا يجب عليه تعالىٰ فعلُ شيءٍ منها، وإن كان صلاحًا للعباد أو أصلح، وإنما يفعله سبحانه وتعالىٰ تَفَضُّلًا منه علىٰ عباده وإحسانًا منه إليهم.

ولا يستحيل عليه تعالىٰ فِعْلُ ما يضر عباده، بل يجوز أن يفعلَه بهم بطريق العدل، إذ للمالك أن يفعلَ في مُلْكه ما يشاء(١)، فهو الخالق للإيمان، والطاعة، والسعادة، والعافية، والغنىٰ، وجميع النِّعم فضلًا منه وإحسانًا.

وهو الخالق للكفر، والمعاصي، والشقاوة، والأمراض، والفقر عدلًا منه في مخلوقه ومملوكه، قال الله تعالىٰ: ﴿ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴾(٢)، وقال تعالىٰ: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ۚ﴾(٣)، وقال تعالىٰ: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ ۗ﴾(٤)، وقال تعالىٰ: ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ ﴾(٥)، وقال تعالىٰ: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾(٦)، وقال تعالىٰ: ﴿ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ ﴾(٧).

ومن الجائز عليه تعالى عقلًا:

- تعذيب المطيع(٨)، لأنّه عدلٌ، لأنه الخالق للطاعة ولاكتسابها، مع تنزهه عن الانتفاع بها، وإنما ينتفع بها العبد الذي خلقها الله علىٰ يديه ووفقه لاكتسابها.

---

(١) في (ص) «ملكه شيئًا».

(٢) سورة آل عمران، الآية (٧٩).

(٣) سورة الأعراف، الآية (١٨٦).

(٤) سورة القصص، الآية (٦٨).

(٥) سورة الأنبياء، الآية (٢٣).

(٦) سورة البروج، الآية (١٦).

(٧) سورة النحل، الآية (٩٣).

(٨) وإن كان هو وتعذيب المطيع ممتنعًا شرعًا، كما سيأتي في الآيات التي ذكرها المصنف.

- وإثابة العاصي، لأنه فضلٌ، لأنه تعالىٰ هو الخالق للمعصية ولاكتسابها، مع تنزهه عن التَّضَرر بها، وإنما يتضرر بها العبد الذي خلقها الله تعالىٰ علىٰ يديه وخذله باكتسابها عدلا[1] منه سبحانه وتعالىٰ.

قال تعالىٰ: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾[2]، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[3]، وقال تعالىٰ: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾[4]، وقال تعالىٰ: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ ۝ وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾[5]، وقال تعالىٰ: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾[6].

ومن الجائز في حقه تعالى:

- رؤيته تعالىٰ بالأبصار، بلا كيفٍ ولا انحصار، قال الله تعالىٰ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[7].

- وإنزال الكتب، وإرسال الرسل مبينين للناس ما نُزِّل إليهم، ومبشِّرين للطائعين، ومنذرين للعاصين.

قال تعالىٰ: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۝ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ﴾[8]، وقال تعالىٰ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾[9]، وقال تعالىٰ: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾[10]، وقال تعالىٰ: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾[11]، وقال تعالىٰ: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾[12].

---

(١) في (ق) «عدل».
(٢) سورة الكهف، الآية (٤٩).
(٣) سورة فصلت، الآية (٤٦).
(٤) سورة البقرة، الآية (٢٨٤).
(٥) سورة فاطر، الآيتان (١٦، ١٧).
(٦) سورة الأنبياء، الآية (٢٣).
(٧) سورة القيامة، الآيتان (٢٢، ٢٣).
(٨) سورة آل عمران، الآيتان (٣، ٤).
(٩) سورة الكهف، الآية (١).
(١٠) سورة الفرقان، الآية (١).
(١١) سورة النساء، الآية (١٦٥).
(١٢) سورة النساء، الآية (٧٩).

وقال تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾[5]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴾[6].



(١) سورة التوبة، الآية (٣٣).
(٢) سورة يس، الآية (١٤).
(٣) سورة المزمل، الآية (١٥).
(٤) سورة نوح، الآية (١).
(٥) سورة القدر، الآية (١).
(٦) سورة الدخان، الآية (٣).

[مبحث النبوات
الواجب في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام]

وأمَّا الرُّسلُ عليهم الصلاة والسلام فبعثهم الله مبشرين، ومنذرين، وأيَّدهم بالمعجزات، فجاؤوا بالآيات البيّنات، والدلائل والبرهان، والصدق والإيمان، والعدل والإحسان، فجميع ما جاؤوا به فهو حقٌّ، وما أخبروا به فهو صِدقٌ، لا يجوز العدول عنه، ولا الخروج منه، فأَمروا بالإيمان والطاعة، ونَهَوا عن الكفر والمعصية، ووعدوا بالمغفرة والثواب الجزيل على الإيمان والطاعة، وحَذَّروا من العذاب والانتقام على الكفر والمعصية.

ثم ختم الله تعالى الرسالة بسيدنا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نبيه وصفيه وخيرته من خلقه، إمام المرسلين، وخاتم النبيين، ورسول رب العالمين، إمام الهدى، ونبي الورى، والمُنقِذ من الحِيرة والرَّدَى، نبي الرحمة وكاشف الغمة عن جميع الخلق بشفاعته العظمى التي خصّه الله تعالى بها.

وأيَّد كُلَّ رسول منهم بمعجزات خارقة للعادة في النوع الذي تكون عليه أمته، فائقة مجاوزة للحد الذي تقدِر عليه.

مثال ذلك: أنّ الله تعالى بعث موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ في زمن سحرة، فأيَّده الله تعالى بالعصا، وباليد البيضاء، وفَلْقِ البحر، وتفجير الماء من الحجر، ونحوها، فعَلِم العقلاء الموفَّقون من أهل زمانه أنَّ ذلك خارج عن عادتهم، وأنه ناشئٌ عن قدرة قادر يَقْدِرُ ولا يُقْدَرُ عليه.

وبعث عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ في زمن أطباء، فأيَّده الله تعالى بإحياء الموتى، وإبراء الأكْمَه، والأبرص، وغير ذلك، فعَلِم العقلاء من أهل زمانه الموفقون أن ذلك خارج عن عادتهم، وأنه ناشئ عن قدرة قادر يَقْدِرُ ولا يُقْدَرُ عليه.

وبعث محمدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زمن بلغاء وكُهَّان، فأيَّده الله تعالىٰ بالقرآن الذي لو اجتمعت الإنس والجن علىٰ أن يَأتوا بمثله فلا يأتون بمثله، ولو كان بعضهم لبعض ظهيرًا، فلم يزل صلوات الله وسلامه عليه يخبرهم بما كان، وبما يكون، ويُظْهر لهم مع توالي الساعات ما كانوا يجهلونه من كلام رب العالمين، حتىٰ تبيَّن لأهل العقول الموفقين أنَّ ذلك خارج عن عادتهم، وأنه كلام قادر يقدر ولا يقدر عليه، لا يشبهه كلام المخلوقين، فآمنوا به واتبعوه إلا من حقَّ عليه العذاب.

فيجب لهم: **الصدق في جميع أقوالهم**، سواء كانت شرعية، أو عادية.

ودليله: المعجزة: وهي أمر خلقه الله تعالىٰ مخالف للعادة، عند دعوىٰ الرسالة مع عدم معارضته بمثله، منزل منزلة قول الله تعالىٰ: «صدق عبدي في كلِّ ما بلغه عني»، كانشقاق القمر، ومشي الشجر، وتسبيح الحصىٰ، وتظليل الغمام، ونبع الماء من بين الأصابع، ونزول القرآن.

ويجب لهم أيضًا **العصمة**: وهي حفظ الله تعالىٰ ظواهرهم، وقلوبهم من المعاصي الكبائر والصغائر.

ودليلها: أن الله تعالىٰ أمرنا بالاقتداء بهم في أقوالهم وأفعالهم غير المختصة بهم، قال الله تعالىٰ في حق نبينا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾[1]، وقال تعالىٰ: ﴿ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾[2]، وقال تعالىٰ: ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ﴾[3]، وقال تعالىٰ: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾[4]، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يأمر بمعصية، قال الله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ﴾[5]، وقال تعالىٰ: ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾[6].

---

(١) سورة آل عمران، الآية (٣١).
(٢) سورة الأعراف، الآية (١٥٨).
(٣) سورة الأعراف، الآية (١٥٧).
(٤) سورة الأحزاب، الآية (٢١).
(٥) سورة الأعراف، الآية (٢٨)، وسقطت هذه الآية من (ق).
(٦) سورة الحشر، الآية (٧).

ويجب لهم أيضًا: **التبليغ لكل ما أمِروا بتبليغه للخلق.**

ودليله: قول الله تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ ﴾[1]، وقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴾[2].

فهذه ثلاث صفات واجبات للرسل عليهم الصلاة والسلام.

ويستحيل في حقهم صلىٰ الله عليهم وسلم: **الكذب**، ودليل استحالته عليهم: هو دليل وجوب الصدق لهم عليهم الصلاة والسلام.

ويستحيل في حقهم أيضًا: **العصيان، والفسق بكبيرة أو صغيرة، ظاهرية أو باطنية**، ودليل استحالته عليهم: هو دليل وجوب العصمة لهم عليهم الصلاة والسلام.

ويستحيل عليهم أيضًا: **الكتمان لشيء مما أمِروا بتبليغه للخلق**، ودليل استحالته عليهم: هو دليل وجوب التبليغ لهم صلىٰ الله عليهم وسلم.

فهذه ثلاث صفات محالات علىٰ الرسل عليهم الصلاة والسلام.

ويجوز في حقهم عليهم الصلاة والسلام: كلُّ وصف بشري، لا يؤدي إلى نقص في مراتبهم العلية، كالأكلِ، والشرب، والجوع، والعطش، والبول، والتغوُّط، والجماع في الحِلّ، والنوم، والسَّهر، والنسيان، والمشي في السوق، والبيع والشراء، والتجارة، والحِرَف الشريفة، والمرض.

ودليله: مشاهدة اتصافهم به، إما لتعظيم أجرهم، أو للتشريع لأُممهم، أو لتسليتهم عن الدنيا، وتنبيههم لخسة قَدْرِها عند الله تعالىٰ، وعدم رضاه تعالىٰ بها دار جزاء لأنبيائه وأوليائه.

---

(١) سورة المائدة، الآية (٦٧).

(٢) سورة البقرة، الآية (١٥٩).

[مبحث السمعيات]

ويجب الإيمان بأنَّ **الملائكة**: أجسام، مخلوقون من نور، لا يأكلون، ولا يشربون، ولا ينامون، ليسوا ذُكورًا ولا إناثًا، معصومون، ﴿ لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾[1]، مستقرهم في الدنيا السماوات، وينزلون إلىٰ الأرض بأمر الله تعالىٰ، ومستقرهم في الآخرة الجنات.

وأنَّ **الجنَّ** مخلوقون[2] من النار، يأكلون، ويشربون، وينامون، منهم ذكور، ومنهم إناث، منهم من آمن، ومنهم من كفر، وأنهم في التكليف كالآدميين.

ويجب الإيمان بأنّ الجنات مخلوقة في الجهة العليا، وأن المؤمنين يدخلونها، ويُخلَّدُون فيها بلا موت دائمًا أبدًا بلا نهاية.

وأنّ النار مخلوقة في الجهة السُّفلىٰ، وأن الكافرين يدخلونها خالدين فيها دائمًا أبدًا بلا غاية ولا نهاية.

وأنّ الإنسان وغيره من الحيوانات، والجن، والملائكة، لا يموتون[3] حتىٰ يتم عمره الذي قدَّره الله له، وهو جنين في بطن أمه، ولو قُتل.

وأنّ **عزرائيل** عَلَيْهِ السَّلَامُ هو الذي يقبض الأرواح، بأمر الله تعالىٰ، وله أعوان من الملائكة الكرام.

وأنَّ كلَّ ميت يشاهد قبل موته مكانه الذي سيصير إليه، ويُخلّد فيه من الجنة، أو من النار، وأنّه إذا دُفن يضمه القبر ضمة تختلف منها أضلاعه، وأنّ الله تعالىٰ يرد عليه روحه، وسمعه، وبصره، ويرسل له ملكين يسألانه عن دينه وإلهه ونبيه،

---

(١) سورة التحريم، الآية (٦).

(٢) في (ق) «مخلوقة».

(٣) في (ق) «يموتوا»، وفي (ج) «يموت».

فالمؤمن يقول لهما: «الله ربي، ومحمد عبد الله ورسوله، جاءنا بالبينات والهدىٰ، فآمنا به واتَّبعناه»، فيقولان له: «نَمْ صالحًا قد عَلِمْنَا إنْ كنت لمؤمنًا»[1].

ويُفسح له في قبره ما شاء الله، ويمتلئ قبره نُورًا وروائحه طيبة، ويستمر كذلك إلىٰ أن ينفخَ إسرافيل عَلَيْهِ السَّلَامُ في الصور النفخة الثانية، فيحييه الله تعالىٰ، ويبعثه، ويسوقه إلىٰ الموقف الأعظم للحساب، فمن لطف الله تعالىٰ به أسبل ستره عليه، وأطلعه علىٰ سيئاته، بحيث لا يَطّلع عليها أحدٌ، ثم يعفو عنه، ويأمر به إلىٰ الجنة، ومن غضب الله عليه فضحه عند أهل الموقف، وأمر مُناديًا ينادي عليه بفضائح أعماله.

وأنّ في الموقف ميزانًا له كفتان، إحداهما من نور، تُوضع فيها الحسنات، والأخرىٰ من ظلمة، تُوضع فيها السيئات، تُوزن به أعمال العباد، قال الله تعالىٰ: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾[2]، وقال تعالىٰ: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٨ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَظْلِمُونَ﴾[3].

وأنّه يشتد الزحام في الموقف جدًّا، والناس جميعًا من أولهم إلىٰ آخرهم مجموعون في محل واحد، وملائكة السماوات السبع محيطون بهم صفوفًا سبعة صفًّا خلف صف، وتدنو الشمس منهم وتقابلهم بوجهها، وهي الآن في الدنيا في السماء الرابعة، ومقابلة للأرض بظهرها، فيسيل العرق منهم من أبدانهم حتىٰ يغوص في الأرض أميالًا، ويتفاوت الناس في العرق بحسب أعمالهم، فمنهم من يبلغ عَرَقُهُ

(١) رواه البخاري في «صحيحه» (ح٨٦)، ومسلم في «صحيحه» (ح٩٠٥) من حديث أسماء بنت أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) سورة الأنبياء، الآية (٤٧).

(٣) سورة الأعراف، الآيتان (٨، ٩).

شحمة أذنيه، ومنهم من هو دونه، ومنهم من لا يصيبه منه شيء[1]، ومنهم من هو في ظل العرش.

ويجب الإيمان بأنَّ **الشفاعة** في فصل القضاء، وهي الشفاعة العظمىٰ، مختصة بنبينا سيدنا ومولانا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وبيانه أنّه إذا طال علىٰ الناس زمن الوقوف، واشتد عليهم الأهوال، يطلبون من يشفع لهم في الانصراف من ذلك الموقف ولو إلىٰ النار.

فيأتون آدم عليه الصلاة والسلام ويقولون له: «**أنت أبو البشر خلقك الله تعالىٰ بيده، وأَمَر الملائكة بالسجود لك، فاشفع لنا عند الله أن يصرفنا من هذا الموقف**»، فيقول: «**إن الله تعالىٰ غضب اليوم غضبًا لم يغضبْ قبله مثله، وإنه كان مني أمر أوجب خوفي منه، فلا جرأة علىٰ الشفاعة عنده، نفسي نفسي، اذهبوا إلىٰ نوح يشفع لكم**».

فيذهبون إلىٰ نوح ع ويقولون له: «**أنت أول رسل الله بعد آدم، ورسالتك عامة، ومنزلتك عالية، فاشفع لنا عنده**»، فيقول لهم مقالة آدم، ويدلهم علىٰ إبراهيم ع.

فيأتون إبراهيم ويقولون له: «**أنت خليل الله فاشفع لنا عنده**»، فيقول لهم مثل ذلك ويدلهم علىٰ موسىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، فيقولون له: «**أنت كَليم الله فاشفع لنا عنده**»، فيقول لهم كذلك، ويدلهم علىٰ عيسىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، فيأتون عيسىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ[2] ويقولون له: «**أنت روح الله فاشفع لنا عنده**»، فيدلهم علىٰ سيدنا محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فيأتون محمدًا عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ ويسألونه، فيقول: «**أنا لها**»، فيسجد مُدّة، فيقول الله تعالىٰ له: «**ارفع رأسك واشفع تشفع وسل تعطه[3] وقل يسمع لك**»، ثم يرفع رأسه ويحمد الله تعالىٰ بمحامد يُعَلّمه الله إياها، لم يحمد بها أحد قبله، ويشفع لأهل الموقف

---

(١) سقط من (ص) قوله: «ومنهم من لا يصيبه منه شيء».

(٢) سقط من (ق) قوله: «ويأتون عيسىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ».

(٣) في (ج) «تعط».

في الانصراف، فيحمده الأولون والآخرون[1].

ويجب الإيمان **بالصراط**: وهو قنطرة تُنْصَب علىٰ جهنم، طوله مسيرة ثلاثة آلاف سنة، ألف منها صعود، وألف منها هبوط، وألف منها استواء، وهو أرق من الشعرة، وأحَدّ من السيف، وعلىٰ جوانبه كلاليب لا يعلم عددها إلا الله تعالىٰ الذي خلقها، تَخطِف الخلائق حال مرورهم عليه بحسب أعمالهم، فمنهم من يمر عليه، كالريح العاصف، ومنهم من يمر عليه كالبرق اللامع، ومنهم من يمر عليه كالفرس الجواد، ومنهم من يمر عليه جريًا، ومنهم من يمر عليه زحفًا.

ويجب الإيمان **بالحوض** لنبينا في الموقف، طوله مسيرة شهر، وكذا عرضه، ماؤه أشد بياضًا من اللبن وأحلىٰ من العسل، كيزانه عدد[2] نجوم السماء، مَن شرب منه شربة لا يظمأ بعدها أبدًا.

ويجب الإيمان بأنه بعد استقرار أهل الجنة فيها، وأهل[3] النار فيها، وإخراج عصاة المؤمنين منها يؤتىٰ بالموت بصورة كبش، ويذبح بين الجنة والنار، وينادىٰ: **«يا أهل الجنة خلود بلا موت، فيتم فرحهم وسرورهم، ويا أهل النار خلود بلا موت فيزيد حزنهم وصريخهم»**[4].

وهذا كله أخبر به نبينا محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والعقل يجوزه فوجب الإيمان به.

وهذه العقائد يتوقف علىٰ اعتقادها الإيمان، ولا ينجو المكلَّف من الخلود في النار إلا بمعرفتها، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعلم.

وصلَّىٰ الله علىٰ سيدنا محمد، وعلىٰ آله وصحبه وسلَّم.

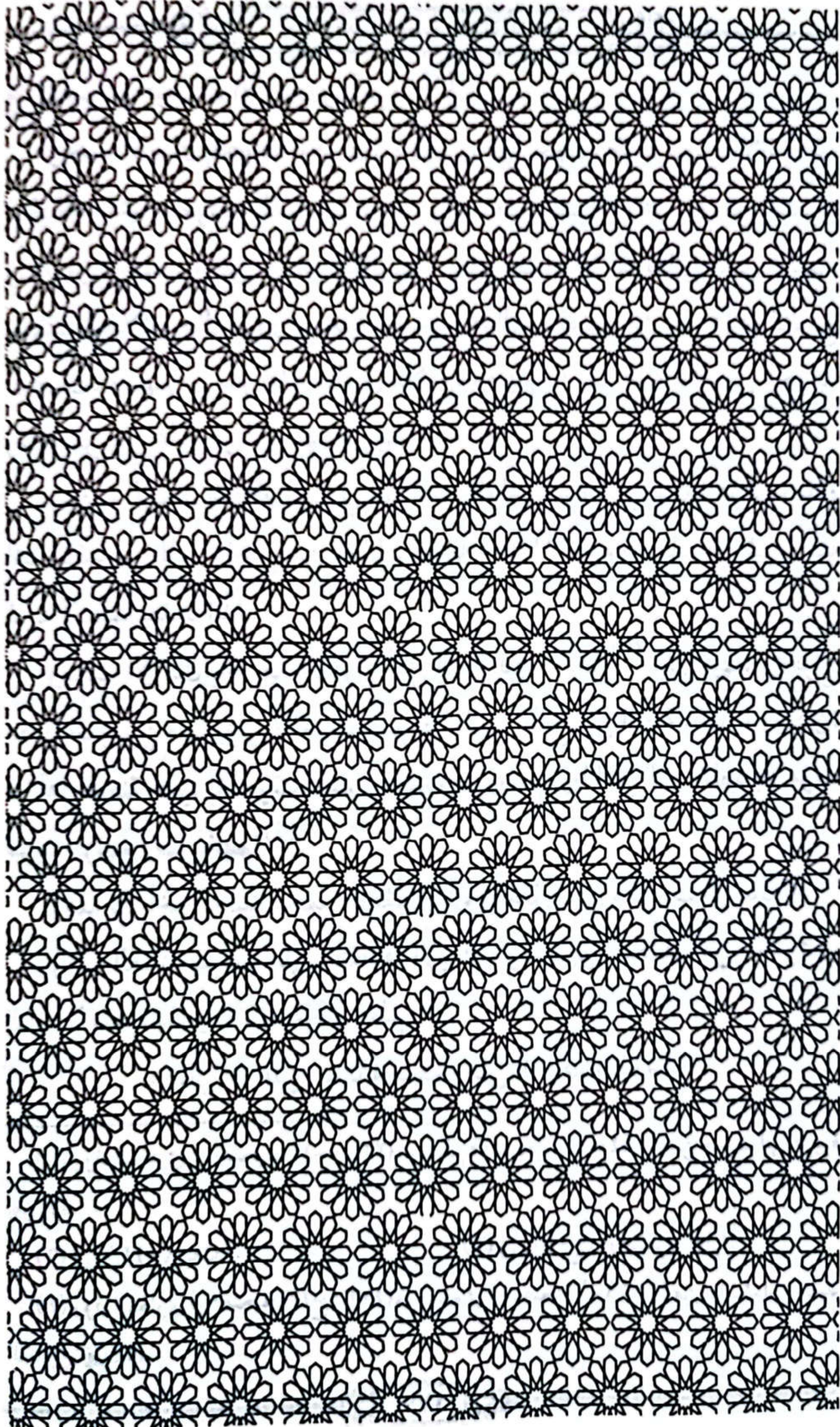
---

(١) رواه البخاري في «صحيحه» (ح٣٣٤٠)، ومسلم في «صحيحه» (ح١٩٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) في (ق) (ج) «بعدد».

(٣) في (ق) (ج) «واستقرار أهل».

(٤) رواه البخاري في «صحيحه» (ح٤٧٣٠)، ومسلم في «صحيحه» (ح٢٨٤٩) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



فهرس الموضوعات



من إصداراتنا
بتحقيق الدكتور/ مصطفى أبو زيد

شَرْحُ الخَرِيدَةِ البَهِيَّةِ

تأليفُ الإمامِ العلّامةِ
أبي البركاتِ أحمدَ بنِ محمّدٍ العدويِّ المالكيِّ
المعروفِ بالدَّرْدِيرِ
(١١٢٧ - ١٢٠١هـ)

شَرْحُ

مَنْظُومَةِ غَرامي صَحيح

فِي مُصْطَلَحِ الحَدِيثِ

تأليفُ الإمامِ العلّامةِ
أَبِي مُحَمَّدٍ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدٍ السِّنْبَاوِيِّ المالكيِّ
المعروفِ بالأميرِ الكبيرِ (١١٥٤ - ١٢٣٢هـ)

من إصداراتنا
بتحقيق الدكتور/ مصطفى أبو زيد

ثبت الأمير الكبير

المسمى

شذا الأدب في علو الإسناد والنسب

تأليف

الإمام العلامة أبي محمد محمد بن محمد المصري المالكي
الشهير بالأمير الكبير
١١٥٤هـ - ١٢٣٢هـ

تقديم

الدكتور محمد مطيع الحافظ
حفظه الله تعالى

تحقيق

مصطفى أبو زيد
أستاذ الحديث وعلومه المساعد
بجامعة الأزهر